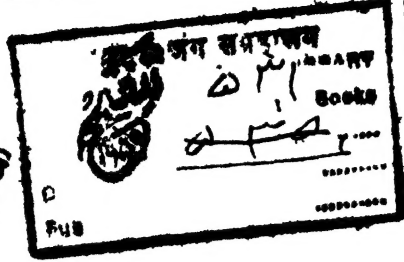


والله اعلم بالصواب
 في بيان ما ذكره المؤلف من
 فوائد هذا الكتاب من
 فوائد كثيرة لا يمكن
 حصرها في هذا المكان
 والله اعلم بالصواب



٢٠٤١١١
 ستر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة على خير خلقه محمد وآله واصحابه اجمعين قال المولى الشيخ كاشغري
 صاحب سراج الملة والدين محمد بن عبد الله الرشيد النجاشي وندي قور الله مرقا بعد ما آمن بالتسمية الحمد لله
 رب العالمين حمد الشاكرين والصلاة على خير البرية محمد وآله الطيبين الطاهرين قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم علموا الفرائض وعلوها الناس فانما نصف العلم هكذا رواية الفقهاء والقرآن
 جمع فريضة وهي ما قدر من السهام في الميراث وانما جعل العلم بما نصف العلم اما لاختصاصها
 باحكامها التي لا تنال في الامتداد دون سائر العلوم الدينية فانها مخصصة بالحياة واما لاختصاصها
 باحكامها التي لا تنال في الضرورة دون الاختيار كما في الشراء وقبول الهبة والوصية وغيرها واما لاختصاصها
 في تعليمها لكونها امورا حتمية وفي رواية للذكر في الدار حتى تعلموا العلم وعلوها الناس تعلموا الفرائض
 وعلوها الناس على هذا الرواية فالفرائض لما سمح له على ما ذكره وخصيصها بالذكر كما مر على
 ما فرضه الله تعالى في هاد من النكاح في حق من ذكرها بعد التعمير لمزيد لا ختام ولا بعد
 يجعل لفظ الفرائض في الاصطلاح جاريا مجريا للاحكام كالاخبار فيقال بالنسبة فانضى يقا

والله اعلم بالصواب
 في بيان ما ذكره المؤلف من
 فوائد هذا الكتاب من
 فوائد كثيرة لا يمكن
 حصرها في هذا المكان
 والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب
 في بيان ما ذكره المؤلف من
 فوائد هذا الكتاب من
 فوائد كثيرة لا يمكن
 حصرها في هذا المكان
 والله اعلم بالصواب

انصارى اكان قياسه في صلته ان يقال فرضى قال علماء ونازحهم الله تعالى بركة الميت
حق وان رتبة اى مقدم بعضها على بعض الاول يبدأ بتكفينه وتجهيزه بلا تدبير ولا تعذيب
وذلك اما باعتبار العدة فتكفين الرجل باكثر من ثلثة اثواب والمرأة باكثر من خمسة ثياب
ما ذكره فقير واما باعتبار القيمة فاذا كان يلبس في حياته ما قيمته عشق مثلا فلو كان عاقبة
اقل واكثر منها كان تقفيرا او تديرا واذا كان له ثوب بلبسة الاعياد والثاني يلبسه بين
اقرانه والثالث بلبسة حارة يكفن بالثاني لان الاول اعلى والثالث دنى والمتوسط اولى وقال
بعض قدماء مشايخنا يكفن لرجل بما يلبسه الجمع والاعبياد والمرأة بما تلبسه لزيارتها ابوها
وكان الحسن البصري ر.ج يقول يعتبر الكفن بما يلبسه اكثر الاوقات اختار القصة ابو جعفر
وقال ايضا اذا كان عليه دين مستغرق فلغرماء ان ينعوا الورثة من تكفينه بما ذكر من
وهو كفن السنة بل يكفن بكفن الكفاية وهو للرجل ثوبان جديدان وغسيلان للمرأة ثلثة
وعسك في ذلك بما ذكره الاختصاص من ان المديون اذا كانت له حصة يمكنه الاكفاء
عماد ونما باعمال القاضى فضلى الدين اشترى الباقي ثوبا يكفيه واذا لم تكن للميت تركة فكفنه على
من يجب عليه نفقته في حال حيوته وقال ابو يوسف ر.ج كفن المرأة على وجهها مطلقا خلافا
للحنبل فان الزوجية قد انقطعت بالموت قال الصمد الشهيد قاضيان ان الفتوى على قول ابو
واذا لم يكن له من يجب عليه نفقته او كان هو ايضا فقيرا فكفنه على يدي المال واعلم ان لا بد
بالكفن ليس مطلقا كما يشعر به عبارة الكتاب بل كل جنس للغير يتعلق بعين التركة فانه مقدم على تكفينه
كالدين يتعلق بالمرهون والمرىك للميت سوى فيقضى منه دينه او لا وكذا اشارة جارية
العبيد التي جنى في حيوة مولاه ولا مال له غيره وكذا الحال في المبيع المحبوس بالثمن اذا مات المشتري
عاجزا عن ادائه وكذا في العبد المأذون اذا لحقته الديون ثروته المولى ليس له مال سواه

انصارى اكان قياسه في صلته ان يقال فرضى قال علماء ونازحهم الله تعالى بركة الميت
حق وان رتبة اى مقدم بعضها على بعض الاول يبدأ بتكفينه وتجهيزه بلا تدبير ولا تعذيب
وذلك اما باعتبار العدة فتكفين الرجل باكثر من ثلثة اثواب والمرأة باكثر من خمسة ثياب
ما ذكره فقير واما باعتبار القيمة فاذا كان يلبس في حياته ما قيمته عشق مثلا فلو كان عاقبة
اقل واكثر منها كان تقفيرا او تديرا واذا كان له ثوب بلبسة الاعياد والثاني يلبسه بين
اقرانه والثالث بلبسة حارة يكفن بالثاني لان الاول اعلى والثالث دنى والمتوسط اولى وقال
بعض قدماء مشايخنا يكفن لرجل بما يلبسه الجمع والاعبياد والمرأة بما تلبسه لزيارتها ابوها
وكان الحسن البصري ر.ج يقول يعتبر الكفن بما يلبسه اكثر الاوقات اختار القصة ابو جعفر
وقال ايضا اذا كان عليه دين مستغرق فلغرماء ان ينعوا الورثة من تكفينه بما ذكر من
وهو كفن السنة بل يكفن بكفن الكفاية وهو للرجل ثوبان جديدان وغسيلان للمرأة ثلثة
وعسك في ذلك بما ذكره الاختصاص من ان المديون اذا كانت له حصة يمكنه الاكفاء
عماد ونما باعمال القاضى فضلى الدين اشترى الباقي ثوبا يكفيه واذا لم تكن للميت تركة فكفنه على
من يجب عليه نفقته في حال حيوته وقال ابو يوسف ر.ج كفن المرأة على وجهها مطلقا خلافا
للحنبل فان الزوجية قد انقطعت بالموت قال الصمد الشهيد قاضيان ان الفتوى على قول ابو
واذا لم يكن له من يجب عليه نفقته او كان هو ايضا فقيرا فكفنه على يدي المال واعلم ان لا بد
بالكفن ليس مطلقا كما يشعر به عبارة الكتاب بل كل جنس للغير يتعلق بعين التركة فانه مقدم على تكفينه
كالدين يتعلق بالمرهون والمرىك للميت سوى فيقضى منه دينه او لا وكذا اشارة جارية
العبيد التي جنى في حيوة مولاه ولا مال له غيره وكذا الحال في المبيع المحبوس بالثمن اذا مات المشتري
عاجزا عن ادائه وكذا في العبد المأذون اذا لحقته الديون ثروته المولى ليس له مال سواه

انصارى اكان قياسه في صلته ان يقال فرضى قال علماء ونازحهم الله تعالى بركة الميت
حق وان رتبة اى مقدم بعضها على بعض الاول يبدأ بتكفينه وتجهيزه بلا تدبير ولا تعذيب
وذلك اما باعتبار العدة فتكفين الرجل باكثر من ثلثة اثواب والمرأة باكثر من خمسة ثياب
ما ذكره فقير واما باعتبار القيمة فاذا كان يلبس في حياته ما قيمته عشق مثلا فلو كان عاقبة
اقل واكثر منها كان تقفيرا او تديرا واذا كان له ثوب بلبسة الاعياد والثاني يلبسه بين
اقرانه والثالث بلبسة حارة يكفن بالثاني لان الاول اعلى والثالث دنى والمتوسط اولى وقال
بعض قدماء مشايخنا يكفن لرجل بما يلبسه الجمع والاعبياد والمرأة بما تلبسه لزيارتها ابوها
وكان الحسن البصري ر.ج يقول يعتبر الكفن بما يلبسه اكثر الاوقات اختار القصة ابو جعفر
وقال ايضا اذا كان عليه دين مستغرق فلغرماء ان ينعوا الورثة من تكفينه بما ذكر من
وهو كفن السنة بل يكفن بكفن الكفاية وهو للرجل ثوبان جديدان وغسيلان للمرأة ثلثة
وعسك في ذلك بما ذكره الاختصاص من ان المديون اذا كانت له حصة يمكنه الاكفاء
عماد ونما باعمال القاضى فضلى الدين اشترى الباقي ثوبا يكفيه واذا لم تكن للميت تركة فكفنه على
من يجب عليه نفقته في حال حيوته وقال ابو يوسف ر.ج كفن المرأة على وجهها مطلقا خلافا
للحنبل فان الزوجية قد انقطعت بالموت قال الصمد الشهيد قاضيان ان الفتوى على قول ابو
واذا لم يكن له من يجب عليه نفقته او كان هو ايضا فقيرا فكفنه على يدي المال واعلم ان لا بد
بالكفن ليس مطلقا كما يشعر به عبارة الكتاب بل كل جنس للغير يتعلق بعين التركة فانه مقدم على تكفينه
كالدين يتعلق بالمرهون والمرىك للميت سوى فيقضى منه دينه او لا وكذا اشارة جارية
العبيد التي جنى في حيوة مولاه ولا مال له غيره وكذا الحال في المبيع المحبوس بالثمن اذا مات المشتري
عاجزا عن ادائه وكذا في العبد المأذون اذا لحقته الديون ثروته المولى ليس له مال سواه

[illegible][illegible]

۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

بعضهم عليه السلام قال لا يورث من تركه شيء الا ما كان له من قبله...
بعضهم عليه السلام قال لا يورث من تركه شيء الا ما كان له من قبله...
بعضهم عليه السلام قال لا يورث من تركه شيء الا ما كان له من قبله...

بعضهم عليه السلام قال لا يورث من تركه شيء الا ما كان له من قبله...
بعضهم عليه السلام قال لا يورث من تركه شيء الا ما كان له من قبله...
بعضهم عليه السلام قال لا يورث من تركه شيء الا ما كان له من قبله...

بعضهم عليه السلام قال لا يورث من تركه شيء الا ما كان له من قبله...
بعضهم عليه السلام قال لا يورث من تركه شيء الا ما كان له من قبله...
بعضهم عليه السلام قال لا يورث من تركه شيء الا ما كان له من قبله...

بعضهم عليه السلام قال لا يورث من تركه شيء الا ما كان له من قبله...
بعضهم عليه السلام قال لا يورث من تركه شيء الا ما كان له من قبله...
بعضهم عليه السلام قال لا يورث من تركه شيء الا ما كان له من قبله...

الحق في الدين... الحق في المال... الحق في النفس... الحق في العيش... الحق في الموت... الحق في كل شيء...

بناء على ان له نوع قرابة الموصي له ترميت للمال أي اذ لم يوجد احد من الذين ذكرهم في توضع التركة في بيت المال على انما اهل ضائع فصارت لجميع المسلمين فوضع هناك وليس ذلك بطريق الا...

فصل

المانع من الارث اربعة اشكال اول الرق واقل اي كاملا كان كالقن او ناقصا كالمكاتب والمذبروم والولد ذلك لان الرقيق مطلقا لا يملك المال بسائر اسباب الملك فلا يملكه ايضا بالارث...

الحق في الدين... الحق في المال... الحق في النفس... الحق في العيش... الحق في الموت... الحق في كل شيء...

الحق في الدين... الحق في المال... الحق في النفس... الحق في العيش... الحق في الموت... الحق في كل شيء...

الحق في الدين... الحق في المال... الحق في النفس... الحق في العيش... الحق في الموت... الحق في كل شيء...

[illegible]

لو وطئته دابة وهو راكبها أو سقط من سطح عليه أو سقط حجر من يده فمات فموجب الكفارة والدية على العاقلة ولا اثم فيه فعندنا جرم القاتل عر الميراث في هذه الصور كلها إذا لم يكن القاتل مجرمًا وأما إذا قتل مورثه قصاصًا أو حدا أو دفعا عن نفسه فلا جرم أصلا وكذا إذا قتل بعدل مؤنه أبًا أو في عكسه فلا جرم سقط وأما إذا كان القاتل بالتسبب في المباشرة كما في البيرا وواضع الحجر غير ملكه فموجب الدية العاقلة ولا خصاص فيه ولا كفارة وكذا الحال إذا كان القاتل صبيا أو مجنونًا فلا حرمان عندنا القاتل في هذه الصور أيضا فإن قتل الميراث الأب عمدا لم يثبت به قصاص ولا كفارة أيضا مع أنه حرمان القاتل قتل هو موجب أصله للقصاص لأنه سقط بقوله عليه السلام لا يقتل الوالد والد له ولا السيد ولا يقاتل بقضيه قوله عم القاتل لا يرث من المقتول إلحاحا مطلقا كما ذهب إليه الشافعي فكيف أخرجه في الصور كلها كما نقول ما أخرج القاتل خوف فلان الحرمان شرع عقوبة على القتل المخطو ما أخرج المقتول ليرث القاتل حقيقة لا ترضى له لو فعله في ملكه لو بدأ بقتله والقاتل مؤثما بقتله سواء كان في ملكه أو غيره لولا وأيضها القاتل لا يرث من المقتول قد انعدم حال التسبب في حرمانه مثلا اتصل بالارض دون الحيوان يمكن أن يجهل قاتلا عند وقوعه في البيرا ذرعا كان الحافض ميتا وإذا لم يكن قاتلا حقيقة لم يتعلق به حرمان القاتل اعنى حرمان الميراث الكفارة وأما وجوب الدية على العاقلة فمصلحة دم المقتول عن الحد بخلاف المخطو فإنه مباشر للقتل بفعله فلهذا الكفارة والحرمان أما أخرج الصبي والمجنون فلا حرمان كما ذكرنا جازا للقتل المخطو بفعاله ما أحل لا يصلح أن يصف بالخطو شرعا إذا لم يتصور ترجمه خطاب الشاهد اليه ما بخلاف المخطو فإنه أهل لذلك وأيضا الحرمان باعتبار التقصير في التحرز وتنصيص نسبة التقصير إلى المخطو دونهما وأهلان ذرية المقتول خطا كسائر أمواله حتى تقضى منها ديونته وتنفذ وصاياه ويرثها كل من يرث سائر أمواله وقال مالك دية لا يرث الزوجان من الدية لا نقطاع الزوجية بالموت ولا وجوب الدية إلا بعدة ولنا أنه عليه السلام

[illegible]

[illegible]

قوله في التوارث...
قوله في الميراث...
قوله في النكاح...
قوله في الطلاق...
قوله في الزنا...
قوله في القتل...
قوله في السرقة...
قوله في الخمر...
قوله في الربا...
قوله في الفحشاء والمنكر...

و يحتاج الى ان يجاب بان الكفرملة واحدة والكفار كلهم في دار واحدة حقيقة فالاختلاف
بين ديارهم انما هو بحسب الحكم دون الحقيقة مع انه يرد عليه ان الكفرملة واحدة احكامي لان
الكفار على ملل شتى حقيقة وذلك لا يقتضي كون ديارهم احدى حقيقة بل حكما وان حمل على ان الحسين
دارين مختلفين حقيقة لكنهما في دار الاسلام بالاستيطان فتمت دار واحدة حقيقة وفي دارين مختلفين
حكما لم يتجه عليه ما ذكرناه ويؤيد حمله على هذا المعنى انه قال من اربى في دارين ان كانا في دار
ح ان يقول والمستامين بدل والحريين كما ترك هذا الاولى اشارة الى انه يمكن جعله
للاختلاف في اصل الحريين المذكورين ان كانا في دارين مختلفين حقيقة والى ان كانا في
دارنا كان لاختلاف حكمنا لا نجعل كل واحد منهما كانه في داره التي خرج منها اليها بامان
فلا يتوارثان في دار الاسلام الا اذا صار اهل ذمة واذا كان الحربان المستامان من دار واحدة
يبيعهما التوارث الا ترى ان المستامين ان كانوا من دار واحدة قبلت شهادة بعضهم على بعض
وان كانوا من دارين لم تقبل فكذا التوارث لان الشهادة والميراث من باب الولاية والداران مختلفان
باختلاف المنفعة اى العسكروا اختلاف الملك لاقطاع العصمة فيما بينهم كان يكون احد الملكين
في الهند وله دار ومنعة والاخر في الترك وله دار ومنعة اخرى وانقطعت العصمة فيما بينهم
حتى يستحل كل منهما قتال الآخر واذا ظفر رجل من عسكر احدهما برجل من عسكر الآخر قتله
فهاتان الداران مختلفتان فتقطع باختلافهما الوراثة لانها تقتضي على العصمة والولاية واما اذا كان
بينهما تناصرتعاون على اعدائهما كانت الدار واحدة والوراثة ثابتة وليس اختلاف الدارين مانعا
عند الشراح اصلا وهو عندنا مانع فيما بين الكفار دون المسلمين لثبوت التوارث بين اهل البعق اهل البلد
وان اختلف المنفعة والملك وذلك لان الاسلام احكام فلا تختلف الدارين فيما بين المسلمين باختلاف المنفعة
الملك لان حكم الاسلام يجمعهم اما دار الحرب فهي دار فقر وعلية فباختلاف المنفعة والملك تتباين الملة

قوله في التوارث...
قوله في الميراث...
قوله في النكاح...
قوله في الطلاق...
قوله في الزنا...
قوله في القتل...
قوله في السرقة...
قوله في الخمر...
قوله في الربا...
قوله في الفحشاء والمنكر...
قوله في التوارث...
قوله في الميراث...
قوله في النكاح...
قوله في الطلاق...
قوله في الزنا...
قوله في القتل...
قوله في السرقة...
قوله في الخمر...
قوله في الربا...
قوله في الفحشاء والمنكر...

قوله في التوارث...
قوله في الميراث...
قوله في النكاح...
قوله في الطلاق...
قوله في الزنا...
قوله في القتل...
قوله في السرقة...
قوله في الخمر...
قوله في الربا...
قوله في الفحشاء والمنكر...

میرزا باقر خان
خان احمد علی خان
خان محمد علی خان
خان حسن علی خان
خان حسین علی خان
خان سعید علی خان
خان سید علی خان

[illegible]

[illegible]

سورة النحل من القرآن الكريم...
سورة النحل من القرآن الكريم...
سورة النحل من القرآن الكريم...

في القسمة والاستحقاق...
دل عليه جعلهم شركاء في الثلث...
السدس اذ تعدوا ذكورا واناثا واختطين

والمعتد بخلاف القسمة...
قبيل الكلاله كما علم من الآية...
يقينكم في الكلاله ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخ

فليت الارث لها من كلاله...
ضعيفة بالقياس الى قرابة الولاد...
والد من الخلفين واما للزوج في الثمان النصف

فضل في النساء...
للزوجات حالتان الزوج للولده...
ولدا ابنان سفل وقد صرح بهاتين الحالتين

في القسمة والاستحقاق...
دل عليه جعلهم شركاء في الثلث...
السدس اذ تعدوا ذكورا واناثا واختطين

الزوجين ان للذكر منها مثل حظ الانثيين...
للوامه وهذه مصحح بها في الآية...
بها ان كرساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك

لَا تُدْرِكُهُ الْبَصَرُ وَلَا هِيَ كَالْأَشْيَاءِ الَّتِي يُبْصَرُ

[illegible]

من يوارىها وهي العليا من الفرق الثاني السدس تكملة للثلاثين ذلحان العليا من الاول الماحمت
مقام الصلبة قام من وجه اربعة واحدة مقام بنات لابن كاشي للسفلى وهي الستة الباقية
من البنت التسع لانه قد كل الثلاث لتلك الثلاث فلم يبق للباقي فرض وليست له عصوبة
فلا يترن من التركا صلا الا ان يكون معهن اي مع تلك السفلى الست ^{غلا من في حصصهن اي}
منهن من كانت بجذائه ومن كانت في قه كما سبق تقريره على قول عامة الصحابة وجميع العلماء من لم يكن
ذات سهم فانها تأخذ سهمها ولا تضرب به عصبة وهي العليا من الفرق الاول التي أخذت النصف
الوسطى منهن مع العليا من الفرق الثاني حيث أخذت السدس وهذا قيد معتد فيمن كانت فوقه
من كانت بخلافه فانه يعصبها مطلقا ويسقط من دونها من دون ذلك الغلام في الدرجة
السفلى اي كانت الغلام مع السفلى من الفرق الاول خذت العليا منه من النصف أخذت الوسطى منهم
مع العليا من الفرق الثاني السدس ويكون الثلث بين الغلام وبين السفلى من الاول والوسطى من الثاني
والعليا من الثالث للذ كمثل حظ الانثيين الخامس وسقطت سفلى الثاني ووسطى الثالث وسفلى
والثالث الغلام مع السفلى من الفرق الثاني كان الثلث الباقية بينه وبين السفلى الاول ووسطى الثاني
وسفلى العليا الثالث ووسطا اسبعا للذ كمثل حظ الانثيين سقطت سفلى الثالث وان
كان الغلام مع السفلى من الفرق الثالث كان الثلث الباقي بين الغلام وبين السفلى الست اثنا هذا
ما صرح به في الكتاب ان فرض الغلام مع العليا من الفرق الاول كان جميع المال بينه وبين اخته للذكر
مثل حظ الانثيين كاشي للسفليات هي ثمان وان فرض مع وسطى الاول فياخذ العليا الاول
والباقي للغلام مع من يجازيه هي وسطى الاول والعليا الثاني للذ كمثل حظ الانثيين كذا الحال اذا
فرض مع العليا الثاني واما تصحيح المسائل في جميع هذه الصوطل ما استحيط به فيما بعد فلا حاجة
الى ابراده ههنا واعلم ان العليا من بنات الابن اي حجة كانت متى أخذت للثلاثين بالفرضية

من يوارىها وهي العليا من الفرق الثاني السدس تكملة للثلاثين ذلحان العليا من الاول الماحمت
مقام الصلبة قام من وجه اربعة واحدة مقام بنات لابن كاشي للسفلى وهي الستة الباقية
من البنت التسع لانه قد كل الثلاث لتلك الثلاث فلم يبق للباقي فرض وليست له عصوبة
فلا يترن من التركا صلا الا ان يكون معهن اي مع تلك السفلى الست غلا من في حصصهن اي

من يوارىها وهي العليا من الفرق الثاني السدس تكملة للثلاثين ذلحان العليا من الاول الماحمت
مقام الصلبة قام من وجه اربعة واحدة مقام بنات لابن كاشي للسفلى وهي الستة الباقية
من البنت التسع لانه قد كل الثلاث لتلك الثلاث فلم يبق للباقي فرض وليست له عصوبة
فلا يترن من التركا صلا الا ان يكون معهن اي مع تلك السفلى الست غلا من في حصصهن اي
منهن من كانت بجذائه ومن كانت في قه كما سبق تقريره على قول عامة الصحابة وجميع العلماء من لم يكن
ذات سهم فانها تأخذ سهمها ولا تضرب به عصبة وهي العليا من الفرق الاول التي أخذت النصف
الوسطى منهن مع العليا من الفرق الثاني حيث أخذت السدس وهذا قيد معتد فيمن كانت فوقه
من كانت بخلافه فانه يعصبها مطلقا ويسقط من دونها من دون ذلك الغلام في الدرجة
السفلى اي كانت الغلام مع السفلى من الفرق الاول خذت العليا منه من النصف أخذت الوسطى منهم
مع العليا من الفرق الثاني السدس ويكون الثلث بين الغلام وبين السفلى من الاول والوسطى من الثاني
والعليا من الثالث للذ كمثل حظ الانثيين الخامس وسقطت سفلى الثاني ووسطى الثالث وسفلى
والثالث الغلام مع السفلى من الفرق الثاني كان الثلث الباقية بينه وبين السفلى الاول ووسطى الثاني
وسفلى العليا الثالث ووسطا اسبعا للذ كمثل حظ الانثيين سقطت سفلى الثالث وان
كان الغلام مع السفلى من الفرق الثالث كان الثلث الباقي بين الغلام وبين السفلى الست اثنا هذا
ما صرح به في الكتاب ان فرض الغلام مع العليا من الفرق الاول كان جميع المال بينه وبين اخته للذكر
مثل حظ الانثيين كاشي للسفليات هي ثمان وان فرض مع وسطى الاول فياخذ العليا الاول
والباقي للغلام مع من يجازيه هي وسطى الاول والعليا الثاني للذ كمثل حظ الانثيين كذا الحال اذا
فرض مع العليا الثاني واما تصحيح المسائل في جميع هذه الصوطل ما استحيط به فيما بعد فلا حاجة
الى ابراده ههنا واعلم ان العليا من بنات الابن اي حجة كانت متى أخذت للثلاثين بالفرضية

من يوارىها وهي العليا من الفرق الثاني السدس تكملة للثلاثين ذلحان العليا من الاول الماحمت
مقام الصلبة قام من وجه اربعة واحدة مقام بنات لابن كاشي للسفلى وهي الستة الباقية
من البنت التسع لانه قد كل الثلاث لتلك الثلاث فلم يبق للباقي فرض وليست له عصوبة
فلا يترن من التركا صلا الا ان يكون معهن اي مع تلك السفلى الست غلا من في حصصهن اي

۱۵۹

[illegible]

ثم اختلط المذكور بالاناث فعلى قول عامة الصحابة رضى يعصب الذكور لاناث على التفصيل المذكور

وَعَنْدَ ابْنِ مَسْعُودٍ يَكُونُ الْبَاقِي مِنَ الثَّلَاثِينَ لِلذَّكَوْرِ وَحْدَهُ بِالْعَصَوَةِ كَمَا هُوَ وَأَنْ أَخَذَتْ الْعُلَيَّا

منهن المصف ثم اختلط الذكور بالإناث فانكح على الذكور أكثر من على الإناث ومساوياً له كما

الباقى منهم للذكر مثل حظ الانثيين بـلا اتفاق وان كان دال ان اثبات الترفع عند العامة كذلك عند

ابن مسعود رضي الله عنه في نهج السد في نهج كان ينظر الى ما هو اضر ببنيات الابن من المقاسمة والسنة

وَمَا تَنْتَ لِلْكَوْمِ
فَيُعْطِيهِمْ مِمَّا قَلَّ يَحْتَضَرُونَ

کاذب فی الکتاب یسمى مسئلة الشَّيْبِ كَقَوْلِهِمَا وَحَسَنُهَا تَشْوِذُ الْأَذْهَانَ بِمِثْلِ الْأَدَا

الى استماعها فتشبهت ^{بشيء} بالشاعر القصيدة ^{لحسنها} واستدعا ^{لاصفا} لسماعها

و اما الاخوات لابت ام فاحال خمس ذلك الجنيح ح ههنا اربعة منها واخر الخامسة لنذكرها مع

سابعة احوال الاخوات كانه وما للاختصار النصف للواحدة لقله ثلثا وله اخنث فلها نصف

مَا تَرَكُوا وَالتَّمَارِ لَا تَشْتَدُّ فَيَضَاعُ أَقْوَامُ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَكَانَ يَكُنْ أَشْتَدُّ فَلَمَّا جَاءَهُمْ قَوْمُ الْإِسْرَءِيلِ

وَأَمَّا مَا دُلَّاكُمْ عَلَيْهِ فَوَلَّيْنَاكُمْ إِلَهُاتِكُمْ أَفَأَنْتُمْ مُشْرِكُونَ

بسته تان و افق و الزام و قیاس و کلام و فقه و اصول و فرائض و احکام و عبادات و معاملات و حقوق و تکالیف و غیره را در این کتاب جمع کرده است و این کتاب را در هر دو نسخه خطی و چاپی در دسترس خوانندگان قرار داده است.

سُحْقَانِ مَا تَوَدَّ مَالَهُ طَهْرًا قَدْ اِيْقَالَ بَحْرُ فِي الْخُرْتِ لَا سَنِينِ فِي لَبْسَانَا وَمَوْجُهُمَا يَلْعَمُ مِنْ
 اَيُّ فِي لَبْسَانِ الْبَحْرِ السَّانِي وَالْمَعْرُ ۱۲

أَحْيَيْنَ لِبَنِي إِسْرَءِيلَ مِنْ لَدُنِّي الْأَيَّامَ الَّتِي كَانُوا فِيهَا يَدُوسُونَ

وَمَنْ يَتَّبِعْهُ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ كَمَا نَزَّلَ اللَّهُ عَلَى رُسُلِهِ

ليساء فلنلزم من حيز الاستين فلم يقدر نصيبه حوات حالة الاختلاط فلم يقدر نصيبه
 اى النصيب ١٢ اى بالاجرة ١٣

فلان لك على ابنك من عصبية ما معكم وقد خالف بعض العلماء فيما اذا خلف الميت السنة
اي عدم التقدير ١٢

وَأَخَاوَلْتَ الْأَبَاقِيلَ الْبَابِعْدَ صُيُوبَ الْبَنَاتِ لِلْأَخِ دُونَ الْأَخْتِ اسْتَدْلَا بِقَوْلِهِ عَمَّا قَبْلَهُ

الفرائض ولا ولي لجل ذكره وبانهم اجمعوا في بنت بنت ابن بن علي بن الباق بعد نصيبها

وہی ہے جس نے ان کو اپنا گھر بنا لیا تھا۔

[illegible]

وَقَدْ كَرِهَ اللَّهُ لِي أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ شَيْءٍ فَيَكُونُ أَسْأَلًا عَرَضِيًّا فَيُجِبَ عَلَيَّ فَتَفْجُرَ لِي فَفَزِعْتُ مِنْ ذَلِكَ خَوْفًا شَدِيدًا وَلَوْ أَنَّ لِلشَّيْءِ أَجَلًا مِثْلَ شَفْئِ النَّفْثِ الْوَحِيدِ لَفِزَّ بِالنَّاصِيَةِ كُلُّ نَفْسٍ مِنْكُمْ فَتَنَسَّاهَا فَهِيَ أَفْجَرُ مِنْكُمْ إِنْ سَأَلْتُمْ عَنْ شَيْءٍ لَا تَجِبُوا عَلَيْهِ وَلَئِنْ سَأَلْتُمْ لَسَاقُتُنَا وَإِنَّكُمْ إِذَا أَثَرْتُمُوهُ لَكُنْتُمْ عَنْ كُنْهٍ أَعْيَانِهِ مُقْدِرُونَ

[illegible][illegible]

المسلمة ليعملوا الصلوة منها ولما ذكروا اسم الله تعالى فحفظوا الصلوة من كل وجه
والصلاة من كل وجه والصلوة من كل وجه والصلوة من كل وجه والصلوة من كل وجه

[illegible]

المجلد الثاني

[illegible]

بیت المصلحین، اب فاضل الماہیہ حضرت علیؑ کے

اى عند عده الولد ولداً ابن ان يسفل عند الاثنين من الاخوة والاخوات فصاعداً علم
 قلت بقوله نعم فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلا ميراثه الثلث فان كان له اخوة فلا ميراثه الثلث
 هذا اذا لم يكن مع الابوين احد الزوجين واما اذا كان معهم لم يلحقها الثلث بل بقية بعد من
 احد الزوجين وذلك في مسئلتين كانه المراد في صورتين كان عدلها مسئلتين حقيقة يوجب
 المسائل المستثناة في الجد على الاربع كما اشرنا اليه فيما سبق ويمكن ان يقال جعلها مسئلتين في
 تورث الام مع الاب مسئلة واحدة في تورثها مع الجد لكل من الجعدين وجه ظاهر زوج و
 ابوين وزوجة وابوين وهو مذهب جمهور الصحابة والفقهاء مع كان ابن عباس رضي قولها
 ثلث اصل التركة في هاتين الصورتين مستنداً لانه تعالى جعل لها ولا ميراثاً مع التركة مع الولد
 بقوله تعالى ولا يورثه كل واحد منهما السد كما ترك ان كان له ولد ثم ذكر انهما مع عدمه
 بقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلا ميراثه الثلث فيفهم منه ان السد ثلث اصل التركة
 ايضاً ويؤيد ان السهام المقددة كلها بالقياس الى اصلها بعد الوصية والدين وكان ابو بكر الاصم
 يقول بان لها مع الزوج ثلث مائة من ثمنه مع الزوجة ثلث الاصل لانه لو جعل لها مع الزوج
 ثلث جميع المال لزيد نصيبها على نصيب الاب لان المسئلة ح من ستة لاجتماع النصف والثلث فلزوج
 ثلثة وللأم اثنتان على ذلك التقدير فيبقى للاب واحد في ذلك تفصيل لاننى على الذكر واذا
 لها ثلث مائة من ثمن الزوج كان لها واحد والاب اثنتان لو جعل لها مع الزوجة ثلث الاصل
 لم يلزم ذلك التفصيل لان المسئلة من اثني عشر لاجتماع الربع والثلث فاذا اخذت الام اربعة
 بقيت للاب خمسة فلا تفصيل لها عليه ولنا ان معنى قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه
 ابواه فلا ميراثه الثلث هو ان لها ثلث ما ورثه سو ما كان جميع المال وبعضه ذلك لانه لو اذ
 ثلث الاصل تكفى في الميراث لانه ولد فلا ميراثه الثلث كما قال الله تعالى في حق البنات والخاتم

[illegible][illegible]

واحدًا فلها النصف بعد قوله ثم فان كن لثاء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك فيلزم ان يكون
 قوله معا وثرهما بواحد خاليه عن المفاصلة فان قيل فله على ان الورثة لهما فقط قلنا ليس في العبارة
 دلالة على حصص الارث فيها وان سلم فلا دلالة في الآية على صوة النزاع اصلا لانها ولا اثباتا
 فيرجع فيها الى ان لا يورث في الاصول كالابن البنات في الفروع لان السبب في رثة الذكر والانشى واحد
 كل منهما ما يتصل بالبيت بلا واسطة فيجعل ما بقى من فرض احد الزوجين بينهما اثلاثا كما في حق الابن
 البنات كما في حق الابوين اذا انفردا بالارث فلا يزيد بضيب الامر على نصف بضيب الاب كما يقتضيه
 القياس فلاجال المذهب السيد الاصم لذي السمع ما ذكرناه من معنى الآية واعلم ان الاما اذا اُعطيت
 ثلث التام مع لزوجة اجتمع في المسئلة رباع حقيقه لفظا فان ثلثها جمع في الحقيقة ولو كان
 مكان الاب جده فلا امرثلث جميع المال هو من هب ابن عباس في احد الروايتين عن الصادق
 وروى في ذلك ايضا اهل الكوفة عن ابن مسعود في صوة الزوج لامenda بن يوسف فانها
 مع الجدا ايضا ثلث الباقي كما مع الاب هو الرواية الاخرى عن ابى بكر في هذه الرواية جعل
 الجدا كالاب فيعصب الاب ثم كايصحبها الاب والوجه على الرواية الاولى هو اننا تركنا ظاهر قوله
 فلامه الثلث في حق الاب واولناه بما ذكرنا ليلزم تفصيلها عليه مع تساويهما في القربا
 تاويله بقول اكثر الصحابة من واما في حق الجدا فاجوبنا على ظاهره لعدم التساوي في القرب وقوة
 الاختلاف فيما بين الصحابة والاستحالة في تفصيل الانثى على الذكر مع التفاوت في الدرجة كما اذا تر
 اعرأة واختلا اب وامها كاذن المركة الربع والاخت النصف والاخت الباقي فقد فضلت ههنا
 لزيادة قربها على الذكر وايضا الام حقيقه الولادة كالاب فيعصبها والجدا له حكم الولادة لا حقيقه فلا
 يعصبها اذ لا تفصيل في الاختلاف في السبب بل مع الاتفاق فيه هذه المسئلة من المسائل الاربع التي
 استثنانا في اوائل البابين ان باحقيقة محمد ارجح من غيرها الجدا كالاب لهما والحد السد كما كانت

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible]

فان لم يزلوا يفترون على الله ورسوله فليكن لعنهم الله ما كانوا يفترون

[illegible]

المجلد الثاني من نسخة ابن خلدون

اب اب كلاب

ام اب كلاب

ام ام كلاب

٢

واذا بعد عنه ثلث درجات نزلت معه ثلث ابويات على هذه الصورة

اب كلاب

اب كلاب

اب كلاب

من نسخة ابن خلدون

اب اب كلاب

ام اب كلاب

ام ام كلاب

ام ام كلاب

١٥

وهكذا كلما ازدادت درجات بعد الجواز زاد بحسب ما عدا ابويات التي يرث من جهة الجدة

القربى من اى جهة كانت اى سواء كانت من قبل الام او من قبل الاب تحجب الجدة البعد

من اى جهة كانت البعدى فيثبت المحجب ههنا في اقسام اربعة هذا مذهب على من احدى

الروايتين عن زيد بن ثابت رضي الله عنه في رواية اخرى عنه ان القربى ان كانت من قبل الاب

البعد من قبل الام فمساو فيكون محجب القربى في اقسام ثلاثة فقط من تلك الاربعة وقد

عمل بهذه الرواية مالم يثبت الشافعي في الاصح من قوله والدليل عليها ان الجدة انما تستحق

وهم في التي من جانب كل مظهر فانها ام تدلى بامر الاخر ام تدلى بابا اذا كانت القرب

من جهة الام فلهذا ربحان بزيادة القرب فهو صفة الامومة فكانت اولى واما اذا كانت القرب

المجلد الثاني من نسخة ابن خلدون
اب اب كلاب
ام اب كلاب
ام ام كلاب
٢
واذا بعد عنه ثلث درجات نزلت معه ثلث ابويات على هذه الصورة
اب كلاب
اب كلاب
اب كلاب
من نسخة ابن خلدون
اب اب كلاب
ام اب كلاب
ام ام كلاب
ام ام كلاب
١٥
وهكذا كلما ازدادت درجات بعد الجواز زاد بحسب ما عدا ابويات التي يرث من جهة الجدة
القربى من اى جهة كانت اى سواء كانت من قبل الام او من قبل الاب تحجب الجدة البعد
من اى جهة كانت البعدى فيثبت المحجب ههنا في اقسام اربعة هذا مذهب على من احدى
الروايتين عن زيد بن ثابت رضي الله عنه في رواية اخرى عنه ان القربى ان كانت من قبل الاب
البعد من قبل الام فمساو فيكون محجب القربى في اقسام ثلاثة فقط من تلك الاربعة وقد
عمل بهذه الرواية مالم يثبت الشافعي في الاصح من قوله والدليل عليها ان الجدة انما تستحق
وهم في التي من جانب كل مظهر فانها ام تدلى بامر الاخر ام تدلى بابا اذا كانت القرب
من جهة الام فلهذا ربحان بزيادة القرب فهو صفة الامومة فكانت اولى واما اذا كانت القرب

لا بد من

توضيحا ان امرأة ذو حبت ابن ابنها بنت بنتها فولد بينهما ولد فهذه الامراة جده هذا الولد
اي هذه الصورة ١٢ من التفسير ١٢
الذي مات من قبل ابيه لانها ام ابية ومن قبل امه لانها ام امه فحي جده ذات بيتين
ثم نقول هناك امرأة اخرى قل كانت تزوج بنتها ابن المرأة الاولى فولد من بنت الاخرى ابن
اي بنت المرأة الاولى ١٢
اولى الذي هو اب الميت فهذه الاخرى ام ام اب الميت وهي ذات قرابة واحدة فهاتان المرأتان
صفة للمرأة ١٢
مبتتان في قرابة واحدة فاذا اجتمعا فقد حدثت ذات قرابتين مع ذات قرابة واحدة واما

[illegible][illegible]

باب العَصَبَات

فجر مبتدأ ومخدوف وهو هذا الی محض في الذمین ۱۲

صورة الأكر فتوضيها ان تلك التي حجت ابنها بنت بنتها فولد منها ما ذكر اذا زوجت للولد وبنت بنت
 بنت اخرى فولد لها ولد كانت تلك المرأة للولد الثالث ام ام الام ام ام الاب وام اب الاب كانت
 صاحبها اعني ام زوجة ابنها المولود والثاني ام اب اب يقسم السدس بينهما عند اب يوسف
 انصافا باعتبار الابان وهو قول سفيان ح وعند محمد رج اثنان باعتبار الجهات هو قول آخر
 وجه قول محمد ان استحقاق الارث باعتبار الاستنباط اذا اجتمع في احد سببان متفقان جذا
 من جفتين كانت في الصوة واحدة وفي المعنى متعديا فتستحق الارث بسببيه معا كما اذا اجتمع
 فيه سببان مختلفان لا توري انه اذا ترك ابني عم واحد من ابني عمه فانه ياخذ ذلك الاخ السدس
 بالفرض التباين بينهما نصفين بالعصوبة وكذا اذا ترك ابني عم واحد من ابني عمه فانه ياخذ الزوج النصف
 بالفرضية ويقاسم الآخر في النصف لباقي بالعصوبة وكذا اذا ترك الجوزي امه وبني اخته كايه
 فانها توري بالسببين معا يقال لاخ الاب ام لا يورث من جفتي قرابتيه معا لاننا نقول لخته
 من جهة الام قد اعتبرناها في الجميع حتى يقدر على الاخ الاب فلا يكون معتبرة في الاستحقاق
 بخلاف احدى المذكرة وجه قول اب يوسف ح ان تعدد الجهة ان يقتضي تعدد الاسم كما في
 الامثلة الثلاثة المذكورة كان مقتضيا لتعدد الاستحقاق بحسب تعدد اسمها واما اذا لم يقتض تعدد الاسم
 كان في حكم الجهة الواحدة وما نحن فيه من هذا القبيل فان القرابة تسمى بالجهة كذا في القارة
 الواحدة واذا كانت جذا ذات قرابات ثلاث مع جذا ذات قرابة واحدة يقسم السدس بينهما
 انصافا عند اب يوسف ولو باع عند محمد ح قال الامام المشيخي لا مراية عن اب حنيفة ح في صوة
 تعدد قرابة احدى الجدتين وذكر في فرائض الحسن ابن عبد الرحمن ابن عبد الرزاق الشاشي
 من اصحاب الشافعي ح ان اب حنيفة مالك الشافعي كقول اب يوسف

باب العصبات

بغير ميراث محذور وهو هذا ما مضى في الذين

قوله

عصبته الرجل في اللغة قرابته لآبيه وكأنتها جمع عاصب وان لم يسمع به من عصب القدر بقلا
اذا حا طوا به حوله فالاب طرف الابن طرف العم جانب والاخ جانب ثم سمي بها الواحد والجمع
والمؤنث للخلبة وقالوا في مصد ها العصبو والذكر يعصب الا نثى اي يجعلها عصبه العصب
النسبية قد جعلها اقوى من السببية كما جرت ثلث عصبه بنفسه وعصبه بغير وعصبته مع
غير اما العصبه بنفسه فكل ذكر احتبوا الذكر لان لا نثى لا تكون عصبه بنفسها بل بغيرها
او مع غير هلا تدخل في نسبته الى الميت ما نثى فان من خلت لا نثى في نسبته اليه لم يكن
كالا ولا ام فانها من ذوات المفروض كابنهم وابن البنات فاما من ذى الاجام فان قلت الاخ
وام عصبه بنفسه مع ان ام داخله في نسبته الى الميت قلت قرابة الاب اصل في استحقاق
العصوبة فانها اذا انفردت كفت في اثبات العصبية بخلاف قرابة الام فانها لا تصلح بانفرد
علة لا ثباتها ففي ملغاة في استحقاق العصبو لئلا يجعلنا بها بمنزلة وصف اند فرحنا بها
الاخ لا بام على الاخ لا ب و هم اي العصبان بانفسهم اربعة اصناف الاول جزء الميت والثاني
اصله والثالث جزء ابيه والرابع جزء حد لا يقدم في هذا الاصناف المذكورين فيها
الا قرب فالقرب اي حجب الدرجة اعني به ولا هم بالميراث الذي يستحق بالعصبة جزء
اي البنون ثم بنوهم وان سفوا ثم اصله اي الاب ثم اجدى ابك فان علا وانما قدم البنون على
الا ب ثم فرع الميت والا ب صلة اتصال الفروع باصله اظهر من اتصال الاصل بفرعه الا ترى
ان الفرع يتبع اصله ويصير مذكورا بذكره دون العكس فان المنة والا شجار يدخل في بيع الارض
لا تدخل هي في بيعها وظهو اتصالهم يدل على انهم اقرب الى الميت الدرجة حكما وان لم يكن ذلك
حقيقة لان الاتصال من الجانبين بغير واسطة وقدم بنو البنين وان سفوا على الا ب استحقاقهم
ايضا البتة للقدرة على الابوة وكون الا ب اقرب درجة من الجد ظاهر كظوه فيما بين الابن ابن الابن

عصبته الرجل في اللغة قرابته لآبيه وكأنتها جمع عاصب وان لم يسمع به من عصب القدر بقلا
اذا حا طوا به حوله فالاب طرف الابن طرف العم جانب والاخ جانب ثم سمي بها الواحد والجمع
والمؤنث للخلبة وقالوا في مصد ها العصبو والذكر يعصب الا نثى اي يجعلها عصبه العصب
النسبية قد جعلها اقوى من السببية كما جرت ثلث عصبه بنفسه وعصبه بغير وعصبته مع
غير اما العصبه بنفسه فكل ذكر احتبوا الذكر لان لا نثى لا تكون عصبه بنفسها بل بغيرها
او مع غير هلا تدخل في نسبته الى الميت ما نثى فان من خلت لا نثى في نسبته اليه لم يكن
كالا ولا ام فانها من ذوات المفروض كابنهم وابن البنات فاما من ذى الاجام فان قلت الاخ
وام عصبه بنفسه مع ان ام داخله في نسبته الى الميت قلت قرابة الاب اصل في استحقاق
العصوبة فانها اذا انفردت كفت في اثبات العصبية بخلاف قرابة الام فانها لا تصلح بانفرد
علة لا ثباتها ففي ملغاة في استحقاق العصبو لئلا يجعلنا بها بمنزلة وصف اند فرحنا بها
الاخ لا بام على الاخ لا ب و هم اي العصبان بانفسهم اربعة اصناف الاول جزء الميت والثاني
اصله والثالث جزء ابيه والرابع جزء حد لا يقدم في هذا الاصناف المذكورين فيها
الا قرب فالقرب اي حجب الدرجة اعني به ولا هم بالميراث الذي يستحق بالعصبة جزء
اي البنون ثم بنوهم وان سفوا ثم اصله اي الاب ثم اجدى ابك فان علا وانما قدم البنون على
الا ب ثم فرع الميت والا ب صلة اتصال الفروع باصله اظهر من اتصال الاصل بفرعه الا ترى
ان الفرع يتبع اصله ويصير مذكورا بذكره دون العكس فان المنة والا شجار يدخل في بيع الارض
لا تدخل هي في بيعها وظهو اتصالهم يدل على انهم اقرب الى الميت الدرجة حكما وان لم يكن ذلك
حقيقة لان الاتصال من الجانبين بغير واسطة وقدم بنو البنين وان سفوا على الا ب استحقاقهم
ايضا البتة للقدرة على الابوة وكون الا ب اقرب درجة من الجد ظاهر كظوه فيما بين الابن ابن الابن

عصبته الرجل في اللغة قرابته لآبيه وكأنتها جمع عاصب وان لم يسمع به من عصب القدر بقلا
اذا حا طوا به حوله فالاب طرف الابن طرف العم جانب والاخ جانب ثم سمي بها الواحد والجمع
والمؤنث للخلبة وقالوا في مصد ها العصبو والذكر يعصب الا نثى اي يجعلها عصبه العصب
النسبية قد جعلها اقوى من السببية كما جرت ثلث عصبه بنفسه وعصبه بغير وعصبته مع
غير اما العصبه بنفسه فكل ذكر احتبوا الذكر لان لا نثى لا تكون عصبه بنفسها بل بغيرها
او مع غير هلا تدخل في نسبته الى الميت ما نثى فان من خلت لا نثى في نسبته اليه لم يكن
كالا ولا ام فانها من ذوات المفروض كابنهم وابن البنات فاما من ذى الاجام فان قلت الاخ
وام عصبه بنفسه مع ان ام داخله في نسبته الى الميت قلت قرابة الاب اصل في استحقاق
العصوبة فانها اذا انفردت كفت في اثبات العصبية بخلاف قرابة الام فانها لا تصلح بانفرد
علة لا ثباتها ففي ملغاة في استحقاق العصبو لئلا يجعلنا بها بمنزلة وصف اند فرحنا بها
الاخ لا بام على الاخ لا ب و هم اي العصبان بانفسهم اربعة اصناف الاول جزء الميت والثاني
اصله والثالث جزء ابيه والرابع جزء حد لا يقدم في هذا الاصناف المذكورين فيها
الا قرب فالقرب اي حجب الدرجة اعني به ولا هم بالميراث الذي يستحق بالعصبة جزء
اي البنون ثم بنوهم وان سفوا ثم اصله اي الاب ثم اجدى ابك فان علا وانما قدم البنون على
الا ب ثم فرع الميت والا ب صلة اتصال الفروع باصله اظهر من اتصال الاصل بفرعه الا ترى
ان الفرع يتبع اصله ويصير مذكورا بذكره دون العكس فان المنة والا شجار يدخل في بيع الارض
لا تدخل هي في بيعها وظهو اتصالهم يدل على انهم اقرب الى الميت الدرجة حكما وان لم يكن ذلك
حقيقة لان الاتصال من الجانبين بغير واسطة وقدم بنو البنين وان سفوا على الا ب استحقاقهم
ايضا البتة للقدرة على الابوة وكون الا ب اقرب درجة من الجد ظاهر كظوه فيما بين الابن ابن الابن

[illegible]

قوله في كل واحد من هذه الاصناف يقدم ذو القربتين على ذي قرابة واحدة مع النسب والحق
 نعم لميت لاب مولى من عمه لا يكمل الحال في عمه ابويه وعمه جد وهذا الحكم في فرع هذا الاصناف
 يعتبر او لا قبل المدخلة وثانيا قوة القرابة فان عمه لميت مقدم على ابن عمه وابن عمه لميت
 لا بام مقدم على ابن عمه لا ب واما العصبة فغير خارج من النسوة وهن اللاتي فرضت النصف
 والثلاثان الاول منهن لميت لانه الواحدة النصف والثلاثون الثلثان فضايلها والثانية تنبت
 الابن فان حالها حال البنت عند عدلها والثالثة لا تخت لا ب فان حالها كذلك اذ الم توجد
 بنات الصلب بنات الابن الواحدة لا تخت لا ب فان حالها كذلك اذ الم توجد الثلث المتقدمة
 فهو كالا ربع يصير عصبة بلخوتون كما ذكرنا في حالاته وبديل على صيرورته او لا وليه عصبة
 قوله تعالى وصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين على صيرورته او لا وليه عصبة قوله
 وان كانوا اخوة رجلا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين ومن فرض لها من المكات و اخوها عصبة
 لا تصير عصبة باخيها وذلك لان النص الواحد في صيرورة الاناث بالذكور عصبة ما هو
 موضع البنات بالبنيات الاخوات بلاكوة كما عرفت انفا والاناث في كل منها ذوات فرض
 ثلث فرضها من المكات لا يقتلوا لها النص ايضا الاخ يعصب اخته بنقلها من فرضها حالة لا تفرد
 الى العصبوية لا يلزم تفصيل لانتى على الذكر او السواة بينهما فاذا لم تكن لانتى بافرادها صاحبة
 فلا يلزم هذا النص من عدم تعصيبها باخيها كالعمر العمة اذا كانا لا ب لم ياب كان المال كله للعمر
 دون العمة ولكن الحال في ابن العم مع بنت العم لا ب او لا ب بن الاخ مع بنت الاخ لا ب اما البنت
 مع غير كل انتى تصير عصبة مع انتى اخوي لاخت لا ب و ام او لا ب مع البنت سواء كانت
 او بنت ابن سواء كانت واحدة او اكثر كما ذكرنا من له عم او اخوات مع البنت عصبة والمرد من
 ههنا هو الحسن احد كان ومتعد او لفرق بين هاتين العصبتين ان العصبية بغيره ويكون
 اي العصبية بغيره والعصبية مع غيره ١٢

وام لا ب
 اي المكات والانت من الذكر ١٢

قوله في كل واحد من هذه الاصناف يقدم ذو القربتين على ذي قرابة واحدة مع النسب والحق
 نعم لميت لاب مولى من عمه لا يكمل الحال في عمه ابويه وعمه جد وهذا الحكم في فرع هذا الاصناف
 يعتبر او لا قبل المدخلة وثانيا قوة القرابة فان عمه لميت مقدم على ابن عمه وابن عمه لميت
 لا بام مقدم على ابن عمه لا ب واما العصبة فغير خارج من النسوة وهن اللاتي فرضت النصف
 والثلاثان الاول منهن لميت لانه الواحدة النصف والثلاثون الثلثان فضايلها والثانية تنبت
 الابن فان حالها حال البنت عند عدلها والثالثة لا تخت لا ب فان حالها كذلك اذ الم توجد
 بنات الصلب بنات الابن الواحدة لا تخت لا ب فان حالها كذلك اذ الم توجد الثلث المتقدمة
 فهو كالا ربع يصير عصبة بلخوتون كما ذكرنا في حالاته وبديل على صيرورته او لا وليه عصبة
 قوله تعالى وصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين على صيرورته او لا وليه عصبة قوله
 وان كانوا اخوة رجلا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين ومن فرض لها من المكات و اخوها عصبة
 لا تصير عصبة باخيها وذلك لان النص الواحد في صيرورة الاناث بالذكور عصبة ما هو
 موضع البنات بالبنيات الاخوات بلاكوة كما عرفت انفا والاناث في كل منها ذوات فرض
 ثلث فرضها من المكات لا يقتلوا لها النص ايضا الاخ يعصب اخته بنقلها من فرضها حالة لا تفرد
 الى العصبوية لا يلزم تفصيل لانتى على الذكر او السواة بينهما فاذا لم تكن لانتى بافرادها صاحبة
 فلا يلزم هذا النص من عدم تعصيبها باخيها كالعمر العمة اذا كانا لا ب لم ياب كان المال كله للعمر
 دون العمة ولكن الحال في ابن العم مع بنت العم لا ب او لا ب بن الاخ مع بنت الاخ لا ب اما البنت
 مع غير كل انتى تصير عصبة مع انتى اخوي لاخت لا ب و ام او لا ب مع البنت سواء كانت
 او بنت ابن سواء كانت واحدة او اكثر كما ذكرنا من له عم او اخوات مع البنت عصبة والمرد من
 ههنا هو الحسن احد كان ومتعد او لفرق بين هاتين العصبتين ان العصبية بغيره ويكون
 اي العصبية بغيره والعصبية مع غيره ١٢

قوله في كل واحد من هذه الاصناف يقدم ذو القربتين على ذي قرابة واحدة مع النسب والحق
 نعم لميت لاب مولى من عمه لا يكمل الحال في عمه ابويه وعمه جد وهذا الحكم في فرع هذا الاصناف
 يعتبر او لا قبل المدخلة وثانيا قوة القرابة فان عمه لميت مقدم على ابن عمه وابن عمه لميت
 لا بام مقدم على ابن عمه لا ب واما العصبة فغير خارج من النسوة وهن اللاتي فرضت النصف
 والثلاثان الاول منهن لميت لانه الواحدة النصف والثلاثون الثلثان فضايلها والثانية تنبت
 الابن فان حالها حال البنت عند عدلها والثالثة لا تخت لا ب فان حالها كذلك اذ الم توجد
 بنات الصلب بنات الابن الواحدة لا تخت لا ب فان حالها كذلك اذ الم توجد الثلث المتقدمة
 فهو كالا ربع يصير عصبة بلخوتون كما ذكرنا في حالاته وبديل على صيرورته او لا وليه عصبة
 قوله تعالى وصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين على صيرورته او لا وليه عصبة قوله
 وان كانوا اخوة رجلا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين ومن فرض لها من المكات و اخوها عصبة
 لا تصير عصبة باخيها وذلك لان النص الواحد في صيرورة الاناث بالذكور عصبة ما هو
 موضع البنات بالبنيات الاخوات بلاكوة كما عرفت انفا والاناث في كل منها ذوات فرض
 ثلث فرضها من المكات لا يقتلوا لها النص ايضا الاخ يعصب اخته بنقلها من فرضها حالة لا تفرد
 الى العصبوية لا يلزم تفصيل لانتى على الذكر او السواة بينهما فاذا لم تكن لانتى بافرادها صاحبة
 فلا يلزم هذا النص من عدم تعصيبها باخيها كالعمر العمة اذا كانا لا ب لم ياب كان المال كله للعمر
 دون العمة ولكن الحال في ابن العم مع بنت العم لا ب او لا ب بن الاخ مع بنت الاخ لا ب اما البنت
 مع غير كل انتى تصير عصبة مع انتى اخوي لاخت لا ب و ام او لا ب مع البنت سواء كانت
 او بنت ابن سواء كانت واحدة او اكثر كما ذكرنا من له عم او اخوات مع البنت عصبة والمرد من
 ههنا هو الحسن احد كان ومتعد او لفرق بين هاتين العصبتين ان العصبية بغيره ويكون
 اي العصبية بغيره والعصبية مع غيره ١٢

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

三

[illegible]

تفتقر إلى كل شيء
إلا إلى الله تعالى
والله هو الغني
الغني عن كل شيء

لأنه لا يملك على الأرض ولا في السماء
ولا في البحر ولا في كل شيء

مفتی محمد رفیع الدین صاحب

دعا کی توفیق سے

سید اقدس رضوی الشیخہ فاطمہ

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَمَّا الْفُلُ فَأَمَّا الْفُلُ

مجلس

استغفر الله

مجلس

من ملك احد من هؤلاء عتق عليه اتفاقا اراد عتقه او لم يردده والثاني المتوسطة هي
المحارم غير العمودين اعني قرابه الاخوة والاخوات وكذا هم وان سفلوا وقرابه الاعام والعلمت احوال
دون ذلكهم ومن ملك احد من هذه المحارم عتق عليه ايضا عند خلافه للشافعي رحمه الله تعالى
البعيدة وهي ذى الرحم غير الحرم كاولاد الاعام والاخوال والحالات ذاملا واحدا منهم لم يعتق عليه
بلا خلاف ولشافعي رحمه الله في مسئلة الخلاف انه ليس بها جارية كافي الاصول الفرع فلا يعتق
احدا على صاحبه كاولاد الاعام الا ترى ان قرابتهم في الاحكام كقرابه اولاد العم حيث تقبل شهادة
كل منهما لصاحبه ويجوز لكل منهما ان يضع ذكوته في الآخر ويجري الفصام بينهما من الجانبين
حليته كل منهما لصاحبه بخلاف اولاد البن والولود ولنا ما روى عن ابن عباس ان رجلا قال
لرسول الله عم اني وجدت اخي سبيك في السوق فاشتريته لاني ليدان عتقه فقال عوم قد عتقك الله والمعنى
في ذلك ان القرابة المتأيدة بالحرمية علة للعتق مع الملك كما في الاباء والاولاد وتوضيحه ان هذا القن بطريق
الصلة والقرابة المذكورة تاتي في استحقاق الصلة لا ترى ان حرمه المناكحة تثبت في هذا القن
لاجل الصيانة عن كل الاستفراش والاستفدام فقد اومأ من المبين ان ملك اليمين اقوى في الاستدلال
من الاستفراش ايضا الجمع بين الاثنين في النكاح حرام لصيانة القرابة عن القطيعة بسبب ما يكون
بين الضار من المناكحة والظاهر ان معنى القطيعة في استدامة الملك اكثر واشبهة في ان الملك
اكثر في استحقاق الصلة فعلة العتق هذان الوصفان فلا تكون بعد ثبوتهما لا تفتقر الجزئية مفعلة
ايضا اتصال احد الاخرين بالآخر بواسطة الاب كالاتصال بالنفلة بالجد كذلك ومن ثم شبهه
بغيره الجدم مع النفلة بشبهة انشعب من ذلك العنصر يخص آخر والاخوين بعضين
شجرة واحدة وشبهه آخرون الجدم مع النفلة بواد انشعب منه فهو من النفر جدل والاخوين
حين قد انشعب من واحد على هذا يكون معنى المقرب بين الاخوين اظهر خصوصهما لبعضهما

[illegible][illegible]

قول الله تعالى
 يا أيها الذين آمنوا
 اذكروا نعمة الله
 عليكم إذ كنتم
 أعداء فلا تفيقون
 ثم أرسلنا نوحا
 إليه فأنشأ له
 ذرية ذرية طيبة
 فجعلناهم قبلاً
 لنا بآدم إذ كان
 عاديا فقل
 يا أيها الذين آمنوا
 اذكروا نعمة الله
 عليكم إذ كنتم
 أعداء فلا تفيقون
 ثم أرسلنا نوحا
 إليه فأنشأ له
 ذرية طيبة
 فجعلناهم قبلاً
 لنا بآدم إذ كان
 عاديا فقل
 يا أيها الذين آمنوا
 اذكروا نعمة الله
 عليكم إذ كنتم
 أعداء فلا تفيقون
 ثم أرسلنا نوحا
 إليه فأنشأ له
 ذرية طيبة
 فجعلناهم قبلاً
 لنا بآدم إذ كان
 عاديا فقل

[illegible]

وهذا هي حجب الحرمان في الفريق الثاني مبنى على اصله. احمد همان كل من يدل على ابي يتبعني
 الى الميت بشخص لا يرث مع وجود ذلك الشخص كابن لانه لا يرث مع الابن سوى ولا دام فانه
 يرتبون معهما مع انهم يدلون الى الميت بهذا ذلك كاعتدال استحقاقها جميع للتركة وتحقيق هذا
 ان الشخص المدلى به ان استحق جميع التركة لم يرث المدلى مع وجوه سواء اتحد في سبب كان في الاب
 والجدة والابن منه اولم يتحد كما في الاب والاخت والاخت فان المدلى به لما اتحد جميع المال للميت
 شيء اصل وان لم يمتصص المدلى به الجميع فان اتحد في السبب كان الاخر كذلك كما في الام وام الام كان
 المدلى به لما اخذ نصيبه بذلك السبب لم يبق للمدلى من النصيب الذي يستحق بذلك السبب
 وليس له نصيب آخر فصار هو ما وان لم يتحد في السبب كان الام واودها فان المدلى به يأخذ نصيبه
 المستند الى سببه المدلى به يأخذ نصيبا اخر مستندا الى سبب اخر فلا حرمان فان قيل اليس كان
 تستحق جميع التركة اذا انفردت عن غيرها من اصحاب الفرائض والعصبة قلنا ليس ذلك الاستحقاق
 من جهة واحدة فانها تستحق بعض التركة بالفرض وبعضها بالرد والمراد استحقاق جميعها من جهة
 واحدة كما في العصبه والاصل الثاني الاقرب فالقرب ذكرنا في العصبه قدرنا في باب العصبه انهم
 يرجحون بقرب الدجة فالقرب منهم حجب الا بعد حجب حرمان سواء اتحد في السبب او هذا جار في
 غيرهم ايضا لكن اذا كان هناك اتحاد السبب في المراتب مع الام في بنات كابن مع الصليتين
 كاب مع الاختين كاب وام وانما لم يكتف المصنف بالاصل الاول لملا يتوهم ان له لابن ذكر كان ان اتحد
 يرث مع الابن الذي ليس بابيه فانه لا يباين به ولا بالاصل الثاني لملا يتوهم ان ام الام لا يرث
 مع الاب هكذا قيل فيه نظر لان الاصل الثاني ان اجري هذا على ظاهره وهو ان اقرب الدجة
 يحجب الا بعد ان لم منه حجب ام الام بالاب حجب بن الاخ كاب ام بالخ كام ان قيد بان يكون
 مدليا بالاقرب كان الاصل الثاني يبين ان الاصل الاول فلا يخفى لجهلنا ما صليين وكان الام لا يباين
 اي مني وان تختلف لغة ١٢

[illegible]

[illegible][illegible]

وهو ان لا يلاين يوفون مع الابن الذي ليس اباهم فان قلت المراد ان لا يقرب بحسب الدجة
من العصبية يجب ان لا بعد ابدال على ذلك قوله كما ذكرناه في العصبية قلت هذا الاصل انما ذكر
للمفرق الثاني الذي توفى ثانيا ويحرمون اخري فتندرج فيهم العصبية وغيرهم فذكر العصبية
سواء كانت عصبية او ذواتها او غيرها ^{اي في الجوارح من الارواح} ^{اي في الجوارح من الارواح}
سبيل التمثيل والتخصيص كاشرا لآلية المحرم عن الميراث بالكلية لا يجب عندنا غيره صلا
لا يجب حرمان ولا حجب نقصان هو قول عامة الصحابة رضي الله عن ان امرأة مسلمة تزوجت رجلا
واخوين من ماله مسليين اباها كما فرقت بينهما على ان يزيد بن ثابت رضي الله عن بان للزوج النصف
ولا خريها الثلث ما بقى فهو للعصبة وعند ابن مسعود رضي الله عن حجب المحرم من النقصان لا يجب
الحرمان ففي المسئلة المذكورة يكون عندنا للزوج الربع وللأخوين الثلث في الباقي للعصبة ما
رواية هذا الكتاب يروى عنه ايضا انه جعل في تلك النصف للزوج الربع ولم يجعل للاخوين شيئا
بل حكم بان ما بقى للعصبة فعنه في حجب المحرم وغيره حجب الحرمان ^{اي انما هو ما ذكره في غير هذا الكتاب} ^{اي انما هو ما ذكره في غير هذا الكتاب}
هذا امثلة للمحرم الذي لا يجب عندنا اصلا ولا يجب عند ابن مسعود رضي الله عن النقصان دليله على ذلك
ان هذا الحجب ثبت بالنص باسم الولد والاخ وهذا الاسم يتناول المسلم والكافر والمحرم والعبد والقاتل
وغيره فالنقيض يكون الولد والاخ ولم نذكر زيادة على النص في نسخ فلا يثبت الا بما ثبت به
ما يجب الحرمان فهو باعتبار تقديم الاقرب على البعد انما يتصور ذلك في الاقرب مستحقا ولا
حجب النقصان انه نقل من الاكثر الى الاقل ولا فرق في هذا المعنيين ان يكون الحاجب وارثا او غير وارث
الاسم ان كان اعم لكن ذكر في آية الموارث يدل على ان المراد الوارث فان من لا نصيب للميراث صلا
الكافر مثلا جعل في حق استحقاق الارث كالميت فكذا يجعل في حق الحجب عندنا ايضا لقوا
اهلية مثلا الاقرب مع الاب في نعم حجب الوارث ولا يجعلون لموتى ما كانوا لا يثرون مع كل اهلية
ارث فحجة الحجب لا يثبت في هذه الحالة للفقهاء الشرط هو عدم كون الاب ايضا اذ لا يجب الكافر
في الصورة المذكورة ^{اي في الصورة المذكورة} ^{اي في الصورة المذكورة}

[illegible]

[illegible][illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

مجلس خوارزم

PA

ح

وآخرين لا يمانعوا من اختيارهم ولا يمانعوا من اختيارهم

والأعلى أيضا فهو غير متداول لأن الأصل كان للارتجاع ان يكون متحيزا للثلاثين بنتين صاحب السلس اما الوجه

سے ہے اللہ کے رسول کے لئے جو اللہ کے رسول کے لئے ہے

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة من كتابنا...
 في نسخة أخرى...
 في نسخة أخرى...

وح ينفرد صاحب الثالث لان صاحبه اعمالام او اولادها ولام لها فاذ تجسد من الثالث الى
 الثالث او اولادها فاذ تجسد من جميع الثالث فيكون اختلاط اللثني بالثلاثين المسد فقط دون الثالث
 او اختلاط اللثني ببعضه أي بعض النوع الثاني كما اذا اختلط بالثلاثين المسد كزوجته وبناتها
 او بالثلاث المسد على راته كزوجته وام واختين كوامن حرم او بالثلاثين المسد على راته
 ايضا كزوجته وابن كاف واختين كاي ام واختين كاي ام واختين بالثلاثين فقط كزوجته وبناتين
 او بالمسد فقط كزوجته وام وابن هو عصبه او بالثلاث فقط كزوجته وابن قيق واختين كاي على
 راته ايضا فهو من اربعة وعشرين يريد ان يخرج فرائض هذه الاختلاطات كلها هو هذا
 العدد ومنه خرج مسائلها وبيان ذلك ان يخرج اقل خرج من النوع الثاني هو الستة التي دخل فيها
 خرج الثالث والثلاثين فوجب لكفاءهما كما عرفت من الستة وخرج الثلث اعني العائنه موافقة لما
 فصر بنا نصف احد كما في كل الاخذ فحصلت اربعة وعشرين وايضا بين فخرج الثلث والتكثير وخرج
 مباينة فصر بنا الكل في الكل فصار الحاصل ايضا اربعة وعشرين فخرج الفروض المختلطة بالثلاثين

باب العول

هو في اللغة يستعمل بمعنى الميل الى الجور يقال فلان يعمل على اي ميل جائرا ومغفرا العتية يقال عمل
 صبر قاي غلب بمضارع يقال عال الميزان اذا رفعه من هذا الاخير اخذ المصطلح عليه
 فلهذا قال العول ان يزداد على الخرج شي من اجزائه كسدسه او ثلثه الى غير ذلك من الكسور
 للوجوه فيه اذا ضاق الخرج عن فرض حاصله ان يخرج اذا ضاق عن الوفاة بالفرض الحقيقة فيه
 ترفع التركة الى عدد اكثر من ذلك الخرج ثم تقسم حتى يداخل التقصير في فرائض جميع الورثة على
 نسبة واحدة كاسية يعلب فضيله وقيل هو ما خرج من المسمى الاول ان المسئلة ما يعلب
 بالجور حيث نقصت من فرضه او من المسمى الثاني كان المسئلة غلبت اهلها باذال الفرض عليهم

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة من كتابنا...
 في نسخة أخرى...
 في نسخة أخرى...

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة من كتابنا...
 في نسخة أخرى...
 في نسخة أخرى...

۱۲۳۴۵۶۷۸۹۱۰۱۱۱۲۱۳۱۴۱۵۱۶۱۷۱۸۱۹۲۰۲۱۲۲۲۳۲۴۲۵۲۶۲۷۲۸۲۹۳۰۳۱۳۲۳۳۳۴۳۵۳۶۳۷۳۸۳۹۴۰۴۱۴۲۴۳۴۴۴۵۴۶۴۷۴۸۴۹۵۰۵۱۵۲۵۳۵۴۵۵۵۶۵۷۵۸۵۹۶۰۶۱۶۲۶۳۶۴۶۵۶۶۶۷۶۸۶۹۷۰۷۱۷۲۷۳۷۴۷۵۷۶۷۷۷۸۷۹۸۰۸۱۸۲۸۳۸۴۸۵۸۶۸۷۸۸۸۹۹۰۹۱۹۲۹۳۹۴۹۵۹۶۹۷۹۸۹۹۱۰۰

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

AT

بسم الله الرحمن الرحيم

فبلغه ذلك فطلبه وعلمه وقال قد سبق في هذه الحكم امام عادل ومع اراد به عمر

واما اثنا عشر فهي تقول الى سبعة عشر ترا كاشفعا اي تقول بنصف سدسها الى ثلث عشر

اذا اجتمع ربع وثلثان سدس كزوجة واختين لا بام واخت لا م وتقول بربعها الى خمسة عشر

اذا اجتمع ربع وثلثان ثلث كزوجة واختين لا بام واختين لا م واجتمع ربع وثلثان سدس

كزوجة واختين لا بام واخت لا م وتقول بربعها وسدسها الى سبعة عشر اذا اجتمع ربع

وثلثان ثلث وسدس كزوجة واختين لا بام واختين لا م وام اربعة وعشرون فانها تقول

الى سبعة وعشرين عولا واحد كما في المسئلة المنبرية التي اجتمع فيها الثمن والثلثان السدس

وتسمى امرأة وبنات ابوان وانما سميت منبرية لانها سئلت عن علم رض وهو علم المنابر

في الكوفة فاجاب عنها بديهة فقال للسائل متعنتا اليس للزوجة الثمن فقال صار ثمنها تسعا

ومضى خطبته فتهبوا من فطنته ولا يزدعول ربعة وعشرين على هذا العدة الذي سبق

وعشرون الا عند ابن مسعود فان عندك تقول اربعة وعشرون الى احد وثلثين ياد

سدسها وثمانها عليها كاهرة وام واختين لا بام واختين لا م ابن حجر وراذ عندك يجب هذا ابن

الزوجة من الربع الى الثمن فالمسئلة عندك من اربعة وعشرين لا خلاط الثمن من النوع الاول بكل

النوع الثاني وانما عالت احد وثلثين اذ للزوجة الثمن وهو ثلثة ولا م السدس وهو اربعة للاختين

لا بام الثلثان اربعة ستة عشر للاختين لا بام الثلثان ثمانية فاجمع احد وثلثون عندك هذه المسئلة

من ثلثة عشر تقول الى سبعة عشر الدليل على انحصار القول في اذكر من الوجه استقر في صور ختاج الفرض كما لا يخفى

فصل

في معرفة التام والمداخل والتوافق والتباين بين العامين هذه مقدمة محتاج الى معرفتها في

التركة على اعداد المستحقين بلا كسر مماثل العدين كون احدهما مساويا للآخر كثلثة وثلثة

او كثلثة وثلثة او كثلثة وثلثة او كثلثة وثلثة او كثلثة وثلثة او كثلثة وثلثة او كثلثة وثلثة

او كثلثة وثلثة او كثلثة وثلثة او كثلثة وثلثة او كثلثة وثلثة او كثلثة وثلثة او كثلثة وثلثة

او كثلثة وثلثة او كثلثة وثلثة او كثلثة وثلثة او كثلثة وثلثة او كثلثة وثلثة او كثلثة وثلثة

او كثلثة وثلثة او كثلثة وثلثة او كثلثة وثلثة او كثلثة وثلثة او كثلثة وثلثة او كثلثة وثلثة

مثلاً ويسمى بالمتاثلين ولا بد ههنا من اعتبارهما في حالين لا يطلق الثلثة مجرداً ^{دفع دخل مقدار ١٢} المحل
 لا تعد فيه فلا يتصف بالمساوات قطعاً وتداخل العددين المختلفين ان يعدل بينهما ^{١٢}
 الأكثر ابي يفنيه ومعه عدة اى فناءه اياه انه اذا القى لاقل من الأكثر حرتين الأكثر ^{١٢}
 من الأكثر شئ كالثلاثة والستة فانك اذا القيت الثلثة من الستة حرتين فنبئت ^{١٢}
 بالكلية وكذا اذا القيتها من التسعة ثلث حرات فنبئت لتسعة بالمرات فهذا العدد ^{١٢}
 يسمى بالمتداخلين اصطلاحاً لاختلاف الثانية فانك اذا القيت منها الثلثة حرتين بقي اثنتان ^{١٢}
 فلا يمكن فناءها بالثلثة لكن اذا القى منها اثنتان اربع حرات فنبئت الثانية وهما ايضاً ^{١٢}
 متداخلان لاختلاف العددين في انفسهما بالقلّة والكثرة لا يتصوّف في التماثل بل في التدا ^{١٢}
 وما بعد الا انه صرح بذكر اختلاف في التداخل حدّ واشعر به فيما بعد ثم انه فسّر التدا ^{١٢}
 بمعنيين آخرين ملازمين له فقال او نقول تداخل العددين هو ان يكون اكثر العددين ^{١٢}
 على اقل قسمه صحيحة اى شئ من الاكسر فيها كالستة فانها منقسمة على الثلثة وعلى الاثنين ^{١٢}
 ايضاً بالاكسر فيصيب من الستة كل واحد من الثلثة اثنان من الاثنين ثلثة وقس على ذلك ^{١٢}
 سائر المتداخلين السبب فيه انه اذا عدّد ما هو اكثر منه كان الاكثر مثلاً لاقل وامثال ^{١٢}
 فيصيب بالقسمه كل واحد من اقل اقل احدى صحيحة بعد امثال الاقل في الاكثر وهذا هو ^{١٢}
 ايضاً فيما ذكره بقوله او نقول التداخل هو ان زيد على اقل مثله او مثاله فيساو الاكثر ^{١٢}
 فاذا زيد مثلاً على الثلثة مثلاً حرة صارت ستة وحرتين صارت تسعة واما قوله ^{١٢}
 او نقول هو ان يكون الاقل جزءاً للاكثر من قبيل الاختلاف في الصيغة فقط فان لحد الاقل اثنان والاكثر ^{١٢}
 يساوي جزءاً له اصطلاحاً فان لم يعد كان اجزأه فالمراد بالجزء ما كان جزء واحد كالمرة فلا ^{١٢}
 التعريف بالاربع مقيسة الى عشرة فانها خمسها واولا بالثلثة بالقياس الى خمسة لانها ثلثه ^{١٢}

المتاثلين بالمتاثلين ولا بد ههنا من اعتبارهما في حالين لا يطلق الثلثة مجرداً المحل
 لا تعد فيه فلا يتصف بالمساوات قطعاً وتداخل العددين المختلفين ان يعدل بينهما
 الأكثر ابي يفنيه ومعه عدة اى فناءه اياه انه اذا القى لاقل من الأكثر حرتين الأكثر
 من الأكثر شئ كالثلاثة والستة فانك اذا القيت الثلثة من الستة حرتين فنبئت
 بالكلية وكذا اذا القيتها من التسعة ثلث حرات فنبئت لتسعة بالمرات فهذا العدد
 يسمى بالمتداخلين اصطلاحاً لاختلاف الثانية فانك اذا القيت منها الثلثة حرتين بقي اثنتان
 فلا يمكن فناءها بالثلثة لكن اذا القى منها اثنتان اربع حرات فنبئت الثانية وهما ايضاً
 متداخلان لاختلاف العددين في انفسهما بالقلّة والكثرة لا يتصوّف في التماثل بل في التدا
 وما بعد الا انه صرح بذكر اختلاف في التداخل حدّ واشعر به فيما بعد ثم انه فسّر التدا
 بمعنيين آخرين ملازمين له فقال او نقول تداخل العددين هو ان يكون اكثر العددين
 على اقل قسمه صحيحة اى شئ من الاكسر فيها كالستة فانها منقسمة على الثلثة وعلى الاثنين
 ايضاً بالاكسر فيصيب من الستة كل واحد من الثلثة اثنان من الاثنين ثلثة وقس على ذلك
 سائر المتداخلين السبب فيه انه اذا عدّد ما هو اكثر منه كان الاكثر مثلاً لاقل وامثال
 فيصيب بالقسمه كل واحد من اقل اقل احدى صحيحة بعد امثال الاقل في الاكثر وهذا هو
 ايضاً فيما ذكره بقوله او نقول التداخل هو ان زيد على اقل مثله او مثاله فيساو الاكثر
 فاذا زيد مثلاً على الثلثة مثلاً حرة صارت ستة وحرتين صارت تسعة واما قوله
 او نقول هو ان يكون الاقل جزءاً للاكثر من قبيل الاختلاف في الصيغة فقط فان لحد الاقل اثنان والاكثر
 يساوي جزءاً له اصطلاحاً فان لم يعد كان اجزأه فالمراد بالجزء ما كان جزء واحد كالمرة فلا
 التعريف بالاربع مقيسة الى عشرة فانها خمسها واولا بالثلثة بالقياس الى خمسة لانها ثلثه

المتاثلين بالمتاثلين ولا بد ههنا من اعتبارهما في حالين لا يطلق الثلثة مجرداً المحل
 لا تعد فيه فلا يتصف بالمساوات قطعاً وتداخل العددين المختلفين ان يعدل بينهما
 الأكثر ابي يفنيه ومعه عدة اى فناءه اياه انه اذا القى لاقل من الأكثر حرتين الأكثر
 من الأكثر شئ كالثلاثة والستة فانك اذا القيت الثلثة من الستة حرتين فنبئت
 بالكلية وكذا اذا القيتها من التسعة ثلث حرات فنبئت لتسعة بالمرات فهذا العدد
 يسمى بالمتداخلين اصطلاحاً لاختلاف الثانية فانك اذا القيت منها الثلثة حرتين بقي اثنتان
 فلا يمكن فناءها بالثلثة لكن اذا القى منها اثنتان اربع حرات فنبئت الثانية وهما ايضاً
 متداخلان لاختلاف العددين في انفسهما بالقلّة والكثرة لا يتصوّف في التماثل بل في التدا
 وما بعد الا انه صرح بذكر اختلاف في التداخل حدّ واشعر به فيما بعد ثم انه فسّر التدا
 بمعنيين آخرين ملازمين له فقال او نقول تداخل العددين هو ان يكون اكثر العددين
 على اقل قسمه صحيحة اى شئ من الاكسر فيها كالستة فانها منقسمة على الثلثة وعلى الاثنين
 ايضاً بالاكسر فيصيب من الستة كل واحد من الثلثة اثنان من الاثنين ثلثة وقس على ذلك
 سائر المتداخلين السبب فيه انه اذا عدّد ما هو اكثر منه كان الاكثر مثلاً لاقل وامثال
 فيصيب بالقسمه كل واحد من اقل اقل احدى صحيحة بعد امثال الاقل في الاكثر وهذا هو
 ايضاً فيما ذكره بقوله او نقول التداخل هو ان زيد على اقل مثله او مثاله فيساو الاكثر
 فاذا زيد مثلاً على الثلثة مثلاً حرة صارت ستة وحرتين صارت تسعة واما قوله
 او نقول هو ان يكون الاقل جزءاً للاكثر من قبيل الاختلاف في الصيغة فقط فان لحد الاقل اثنان والاكثر
 يساوي جزءاً له اصطلاحاً فان لم يعد كان اجزأه فالمراد بالجزء ما كان جزء واحد كالمرة فلا
 التعريف بالاربع مقيسة الى عشرة فانها خمسها واولا بالثلثة بالقياس الى خمسة لانها ثلثه

مثل ثلثة وتسعة فان الثلثة ثلاث المتسعة في جزء لها بعد ما شئت حرثت لتساويها
 بان يزداد عليها مثلها مرتين في التسعة منقسمة عليها بلا كسر كما عرفنا مثال للتداخل على جميع
 التفاسير وتوافق العددين في جزء كالنصف ^{في المخرج ١٢} نظائره ان لا يعدا قلهما الاكثر ولكن يعيد ههما
 عد ثالث هذا التعريف صحيح اذا فسرد العد بالكيفية للتألفه من الوحدات فلا يكون الواحد
 عد او كذا يصح على هذا التقدير تعريف التداخل بما ذكره واما اذا فسرد العد بما يقع في مراتب العد
 دخل فيه الواحد ايضا في جميع ههنا الى ان يقال لكن يعيد هما عد ثالث غير الواحد ^{جزء ١٢} وانتظر
 التداخل المذكور بلا شبهة الا ان تعتبر مغايرة كل واحد من العددين المختلفين للواحد
 ذلك لان الواحد يعد جميع الاعداد وليس في الاصطلاح بينه وبين شئ منها تداخل بل تباین
 وليس بصايعن عددين يعدهما الواحد فقط توافق والظاهر ان المصنف ^{اي الامتياز ١٢} لم يجعل الواحد عد
 فلا اشكال على مذهبه قطعا كالثمانية مع العشرة في ان الثمانية لا تعد العشرة لكن بعد هها
 اربعة فانها تعد الثمانية بمرتبة العشرة بخسرات فهما متوافقان بالربع وذلك لان العد
 العاد لها خرج لجزء الوفاق بينهما اعد فهما الاربعة وبهي خرج الربع كانا متوافقين به فان
 قلت خرج النصف اعني كالتين يعدهما ايضا فلا جعلتهما من المتوافقين بالنصف قلت المعتبر
 هذه الصناعة مع تعد العاد هو اكثر عد يعدهما ليكون جزء الوفاق اقل فليسهل الحساب الانزوي ان
 ربع الشئ اقل من نصفه وان حسابه اسهل لامنافاة في ان يكون بين عددين توافق من متعدد
 كالتين عشرة والثمانية عشر فاهما متوافقان بالنصف اثنتي عشرة السيد لان العبد في سهولة الحساب
 بتوافقهما السيد الذي هو واحد هاتان من اخر ثلثة وتباين العددين ان يعدهما العددين المختلفين
 معا عد ثالث اصلا كالسبعة مع عشرة فانه لا يعدهما معا شئ سواء الواحد الذي ليس بعد عند
 ولا خفاء في معرفة التماثل والتداخل بين العددين بل في معرفة التوافق والتباين بينهما فلا يقال ان
 متباينان ووقع المبرور في التباين

مثل ثلاثة وتسعة فان الثلثة ثلث التسعة في جزء لها بعد ما يثلث حرات تساويها
 بان يزداد عليها مثلها مرتين في التسعة منقسمة عليها بلا كسر كمر فلهذا مثال للتداخل على جميع
 التفسير وتوافق العددين في جزء كالنصف ^{الثلثي المربع} نظائره ان لا يبعدا قلهما الاكثر ولكن يبعد هما
 عدد ثالث هذا التعريف صحيح اذا فسر العدد بالكمية للتألفه من الوحدات فلا يكون الواحد
 عددا وكذا يصح على هذا التقدير تعريف التداخل بما ذكره واما اذا فسر العدد بما يقع في مراتب العدد
 دخل فيه الواحد ايضا في جميع ههنا الى ان يقال لكن يبعدا عدد ثالث غير الواحد وانتقص
 التداخل المذكور بلا شبهة لان تعتبر مغايرة كل واحد من العددين المختلفين للواحد
 ذلك لان الواحد يبعد جميع الاعداد وليس الاصطلاح بينه وبين شئ منها تداخل بل تباعد
 وليس بصاين عددين يبعدا هما الواحد فقط توافق والظاهر ان المصنف جعل الواحد عددا
 فلا اشكال على مذهبه قطعا كالثانية مع العشرة في الثانية لا تعد العشرة لكن بقدها
 اربعة فانها تعد الثانية بمرتب العشرة بخمس حرات فهما متوافقتان بالربع وذلك لان العدد
 العاد لها خرج لجزء الوفاق بينهما فاعده فهما الاربعة وبهي خرج الربع كانا متوافقين به فان
 قلت خرج النصف اعني كالتين يبعدا ايضا فاجعلتهما من المتوافقين بالنصف قلت المعتبر
 هذه الصناعة مع تعد العاد هو اكثر عد يبعدا يكون جزء الوفاق اقل فيسهل الحساب الا ان يرى ان
 ربع الشئ اقل من نصفه وان حسابه اسهل لا منافاة في ان يكون بين عددين توافق من جهة تعد
 كالتين عشرة والثانية عشرة فهما متوافقتان بالنصف الثلث السيد الان العشرة في سهولة الحساب
 بتوافقهما السيد الذي هو واحد هما اثنان من اخر ثلثة وتباين العددين ان يبعدا العددين المختلفين
 معا عدد ثالث اصلا كالتسعة مع العشرة فانما يبعدا معا شئ سواء الواحد الذي ليس بعدا
 فكيف في معرفة التداخل التداخل بين العددين بل ومعرفة التوافق والتباين بينهما فلا خلاف ان
 التوافق والتباين بينهما لا يرد على ما في المتن

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان ما يتعلق بالطلاق والنفقة
 وما يتعلق بالزواج والعدة
 وما يتعلق بالطلاق والنفقة
 وما يتعلق بالزواج والعدة

في ثلاثة فحصلت أربعة وعشرون لكل واحدة منهن أربعة وثلاث من الأصول الثلاثة ان تنكسر السهام
 ايضا على طائفة واحدة فقط ولا تكون بين سهامهم رؤوسهم موافقة بكسر لكل مائة فيض
 ح كل عدو رؤس من انكسر عليهم السهام في اصل المسئلة ان لم تكن عائلة وفي اصلها مع عولها
 معا ان كانت عائلة ثم ذكر مثال العائلة بقوله كزوج و خمس اخوات لآب مفاصل المسئلة
 من ستة النصف هو ثلاثة للزوج وثلاث هواربعة للاخوات فقد عالت المسئلة السبعة
 وانكسر سهام الاخوات عليهن فقط وبين عدى سهامهن رؤوسهن اعني اربعة والخمسة مائة
 فصار لكل عدو رؤسهن وهو خمسة في اصل المسئلة مع عولها وهو سبعة فصار الحاصل خمسة وثلاثين
 فمنها قطع المسئلة اذ كانت للزوج ثلاثة وقد ضربناها في المضروب وهو خمسة فصار خمسة عشر
 كانت للاخوات الخمس بعة وقد ضربناها ايضا في خمسة فصار عشرين فلكل واحد منهن اربعة
 ومثال غير العائلة زوج وحيدة وثلاث اخوات كمر فالمسئلة من ستة للزوج منها نصفها وهو ثلاثة
 وللجدة سدسها وهو واحد وللخوات ثلثها وهواثان لا يستقيمان على عدو رؤوسهن ليستين
 عدى رؤوسهن سهامهن موافقة بكسر بل بينهما مباينة فصار لكل عدو رؤس اخوات في اصل المسئلة
 صار الحاصل ثمانية عشر فقطع المسئلة منها اذ كانت للزوج ثلاثة ضربناها في المضروب الذي
 هو ثلاثة صار تسعة وضربنا نصيب الجدة في المضروب فكان ثلاثة وضربنا نصيب الاخوات في المضروب
 صار ستة فاعطينا كل واحدة منهن اثنين قد يقال ذكر المصنف رح ههنا اصل المسئلة وحيدة
 واوثر المثال من احوال حد تنبيهها على ان المسئلة وعولها معا صار اربعة اصل المسئلة في
 ان عدو رؤس يضرب فيها كما يضرب في اصلها وحاصل هذا الاصول الثلاثة انما اذا استقامت
 السهام على الورقة فذلك هو الاصل الاول ان لم تستقم فما ان تنكسر طائفة واحدا واكثر
 للثاني هو المذكور في الاصول اربعة والاو لا يخاف من ان تكون بين سهام تلك الطائفة وبين رؤوسهم

في بيان ما يتعلق بالطلاق والنفقة
 وما يتعلق بالزواج والعدة
 وما يتعلق بالطلاق والنفقة
 وما يتعلق بالزواج والعدة

فأعطينا كل واحدة منهن اثنين
 ومثال العائلة زوج وحيدة وثلاث اخوات كمر فالمسئلة من ستة للزوج منها نصفها وهو ثلاثة
 وللجدة سدسها وهو واحد وللخوات ثلثها وهواثان لا يستقيمان على عدو رؤوسهن ليستين
 عدى رؤوسهن سهامهن موافقة بكسر بل بينهما مباينة فصار لكل عدو رؤس اخوات في اصل المسئلة
 صار الحاصل ثمانية عشر فقطع المسئلة منها اذ كانت للزوج ثلاثة ضربناها في المضروب الذي
 هو ثلاثة صار تسعة وضربنا نصيب الجدة في المضروب فكان ثلاثة وضربنا نصيب الاخوات في المضروب
 صار ستة فاعطينا كل واحدة منهن اثنين قد يقال ذكر المصنف رح ههنا اصل المسئلة وحيدة
 واوثر المثال من احوال حد تنبيهها على ان المسئلة وعولها معا صار اربعة اصل المسئلة في
 ان عدو رؤس يضرب فيها كما يضرب في اصلها وحاصل هذا الاصول الثلاثة انما اذا استقامت
 السهام على الورقة فذلك هو الاصل الاول ان لم تستقم فما ان تنكسر طائفة واحدا واكثر
 للثاني هو المذكور في الاصول اربعة والاو لا يخاف من ان تكون بين سهام تلك الطائفة وبين رؤوسهم

فأعطينا كل واحدة منهن اثنين
 ومثال العائلة زوج وحيدة وثلاث اخوات كمر فالمسئلة من ستة للزوج منها نصفها وهو ثلاثة
 وللجدة سدسها وهو واحد وللخوات ثلثها وهواثان لا يستقيمان على عدو رؤوسهن ليستين
 عدى رؤوسهن سهامهن موافقة بكسر بل بينهما مباينة فصار لكل عدو رؤس اخوات في اصل المسئلة
 صار الحاصل ثمانية عشر فقطع المسئلة منها اذ كانت للزوج ثلاثة ضربناها في المضروب الذي
 هو ثلاثة صار تسعة وضربنا نصيب الجدة في المضروب فكان ثلاثة وضربنا نصيب الاخوات في المضروب
 صار ستة فاعطينا كل واحدة منهن اثنين قد يقال ذكر المصنف رح ههنا اصل المسئلة وحيدة
 واوثر المثال من احوال حد تنبيهها على ان المسئلة وعولها معا صار اربعة اصل المسئلة في
 ان عدو رؤس يضرب فيها كما يضرب في اصلها وحاصل هذا الاصول الثلاثة انما اذا استقامت
 السهام على الورقة فذلك هو الاصل الاول ان لم تستقم فما ان تنكسر طائفة واحدا واكثر
 للثاني هو المذكور في الاصول اربعة والاو لا يخاف من ان تكون بين سهام تلك الطائفة وبين رؤوسهم

五

كتاب روجات وثلاث جذا واثنا عشر عما اصل المسئلة من اثني عشر الجذا الثلث السدس
 فلا يستقيم عليهم بين رؤسهم وسهامهم مباينة فاخذنا مجموع عد رؤسهم هو ثلاثة
 وللزوج الاربع الاربعة هو ثلاثة فلا استقامة وبين عد رؤسهم وسهامهم مباينة فاخذ
 عد رؤسهم هو اربعة وللأعمام اثنا عشر وهو سبعة فلا يستقيم على اثني عشر بل ينجا ثنائين
 فاخذنا عدد الرؤس باسرها طلبنا النسبة بين اعداد الرؤس الماخوذة فوجدنا الثلثة والاربعة
 متداخلين في اثني عشر الذي هو اكثر اعداد الرؤس فضر بناه في اصل المسئلة وهو ايضا اثنا عشر
 مائة واربعة واربعين فيقع منهن المسئلة اذا كان الجذا من اصل المسئلة اثنا عشر قد ضربنا بها
 في المضرب الذي هو اثنا عشر فصار اربعة وعشرين فلكل واحد منهن ثمانية وللزوج من اصل المسئلة
 ثلاثة ضرباها في المضرب المذكور صار ستة وثلاثين فكل واحد منهن تسعة وللأعمام سبعة ضربا
 في اثنا عشر ايضا فحصلت اربعة وثمانون فكل واحد منهم سبعة ولو فرضنا في هذه الصورة زوجة
 واحد بدل الزوج الاربع كان كافكا سار على طائفتين اعني الجذاث الثلث والأعمام اثني عشر
 عد رؤس الجداث متداخلان في عد رؤس الأعمام فيضرب اكثر هذين العددين المتداخلين في
 اثنا عشر في اصل المسئلة فيحصل ما يستقيم على الكل على قياس ما عرفتة والأصل الثالث
 ان يوافق بعض الأعداد اي بعض اعداد رؤس من انكسرت عليهم سهامهم من طائفتين واكثر
 بعضا فالحكم فيها اني هذا الصواب يضرب في احد الأعداد اي اعداد رؤسهم في جميع العد
 التا ثم يضرب جميع ما بلغ في وفق العد الثالث ان وفق ذلك المبلغ الثالث والا فالمبلغ اي ان
 لم يوافق المبلغ الثالث في يضرب المبلغ في جميع العد الثالث ثم يضرب المبلغ الثاني في العد الرابع
 كذلك على وفقه ان وفق المبلغ الثاني او جميعه ان لم يوافق ثم يضرب المبلغ الثاني في اصل المسئلة
 كما رجع زوجا وثلاثي عشر وثلاثي عشر جذا وستة اعمام اصل المسئلة اربعة وعشرين وللزوجات

كتاب روجات وثلاث جلدات اثنا عشر عمدا اصل المسئلة من اثني عشر للجدات الثلث السدس
 فلا يستقيم عليهم دين وسهم وسهامهم مباينة فاخذنا مجموع عدروسهم و هو ثلاثة
 وللزوج الاربع الرابع هو ثلاثة فلا استقامة وبين عدى وسهم وسهامهم مباينة فاخذ
 عدروسهم وهو اربعة وللأعمام الباق وهو سبعة فلا يستقيم على اثني عشر بل بينهما اثنا عشر
 فاخذنا عدد الرؤس باسرها ثم طلبنا النسبة بين اعداد الرؤس الماخوذة فوجدنا الثلثة والاربعة
 متداخلين في اثني عشر الذي هو الكثر اعداد الرؤس فصرنا به في اصل المسئلة وهو ايضا اثنا عشر
 مائة واربعة واربعين فنقص منهن المسئلة اذا كان للجدات من اصل المسئلة اثنا عشر قد ضربنا بها
 في المضروب لك هو اثنا عشر فصار اربعة وعشرين فلكل واحد منهن ثمانية وللزوج من اصل المسئلة
 ثلاثة ضربا بها في المضروب المثلث هو اربعة وستة وثلاثين فلكل واحدة منهن تسعة وللأعمام سبعة ضربا
 في اثنا عشر ايضا فحصلت اربعة وثلاثون فلكل واحد منهم سبعة وكوفرنا في هذه الصورة زوجة
 واحد بدل الزوج الاربع كان كما فكسار على طائفتين احدى الجذات الثلث والاعمال اثني عشر
 عدد في سائر الجذات مداخل في عدد رؤس الاعمال فيضرب اكثر هذين العددين المتداخلين
 اثنا عشر في اصل المسئلة فيحصل ما يستقيم على الكل على قياس ما عرفتة والاصل الثالث من
 ان يوافق بعض الاعمال اى بعض اعداد رؤس من انكسرت عليهم سهامهم من تقشير واكثر
 بعضا فالحكم فيها اني هذا الصواب يضرب فوق اعداد اى اعداد رؤسهم في جميع العد
 التام يضرب جميع ما بلغ في وفق العد الثالث ان وفق ذلك المبلغ الثالث والاف المبلغ اى ان
 لم يوافق المبلغ الثالث في يضرب المبلغ في جميع العد الثالث ثم يضرب المبلغ الثاني في العد الرابع
 كذلك على وفقه ان وفق المبلغ الثاني او جميعه ان لم يوافق ثم يضرب المبلغ الثاني في اصل المسئلة
 كما يزوج روجات واثني عشر فبقا وخمس عشر جلد وستة اعمام اصل المسئلة اربعة وعشرون للزوجات

[illegible]

والله اعلم
الجواب اننا اذا كان
السهمان وارثين من
فقد كونت المسألة
مستقيمة على ما
ملاكها اذا كانت
ارثية والارثية
لا تكون في غير
للمتوفى على الاول
للمواطنة الى
محطان من
مأخذ من
انسان الى
على انفسه
من ماله
اعلم ان المسألة
الان السهمان والارثية
كان التفاضل
الى التوافق او
غاية ما كان
مستقيمة على
وهذا اذا كان
اقبل من السهمان
التفاضل الى
والتميز في
الارثية
السهمان
يوجب التفاضل
التوافق وهو
موجود

[illegible]

[illegible]

فان سوادہ فکرتی است و طلب بود دانش
سعدی که بر کوه غایت خیزد در دامن
که صد دزدان را ز تنگ برونند و در دامن
و باطل از تنگ برونند و در دامن

نفع وابنان وبنتان اصل المسئلة ههنا اربعة للزوج واحد منها والثلاثة الباقية بين الابنتين
 والبنتين للذكر مثل حظ الانثيين قالابنان بمنزلة اربع بنات الثلثة لا تستقيم على الستة لكنهما
 متوافقان بالثلث الذي يخرج من كل واحد من المتداخلين فيرد عدد من الستة الى وقفه
 وهو ثلثان فيخرج اصل المسئلة فيصير ثمانية ونقص منها المسئلة اذ كان الزوج واحد قد ضربنا
 في المضروب الذي هو اثنان فكان اثنان فاعطيناهما اياه والباقي ستة تستقيم على الورثة الباقية ومنها
 الثلث ابواب بنتان اصل المسئلة ستة والسدس لهما اثنان للابوين الثلثان هما اربعة للبنتين
 مستقيمة عليهما كما في صدر التمثيل فكانت بين السهام الروس ثلثة في الحقيقة فلذلك صار كل واحد
 المحتاج اليها سبعة لا ثمانية فانقلت اذ كان بين نقص اعداد الروس ثلث بين بعضها الاخر تداخل وقوا
 او تبين فاذا عمل هناك قلت ان اتفق ذلك يعمل في كل بعض ما عمل في اصله فيكتفي من التباين بواحد
 ويؤخذ وفق احد المتوافقين فيضرب في الاخر ثم ينسب المبلغ الى احد المتماثلين ويعمل على ما تقتضيه هذه النسبة

فصل

واذا أردت أن تعرف نصيب كل فريق كالأبناء والجدات والزوجات والأعمام وغيرهم من التجميع ^{الذي}
 استقام على الكل ما ضرب ما كان لكل فريق من أصل المسئلة فيضاً ضربته في أصل المسئلة التي المضروب
 الذي ضربته في أصلها فاحصل من هذا الضرب كان نصيب ذلك الفريق ^{من الموزع} تذكر عليك هذا العمل في الأمثلة
 السابقة للأصول الستة التي فيها ضرب حاجة إلى إيراد مثال فهذا وإذا أردت أن تعرف نصيب
 كل واحد من أحاد ذلك الفريق من التجميع ^{في} ما كان لكل فريق من أصل المسئلة على عدد وقسم
 اضرب الخارج من هذا القسمة في المضروب الذي ضربته في أصل المسئلة لأجل التجميع فالأصل من خارج
 في المضرب نصيب كل واحد من أحاد ذلك الفريق مثلاً في المسئلة المذكورة لتباين أعداد رؤس الورثة كانت
 للزوجتين من أصل المسئلة ثلاثة فإذا قسمتها عليهما كان الخارج واحد ونصفاً فإذا ضربته في ^{في أصل المسئلة}
 المضروب

[illegible]

الذي هو مائتان عشرة حصل ثلاث مائة وخمسة عشر ففي نصيب كل واحد من الزوجتين كانت
 للبندان من اصلها ستة عشر فاذا قسمتها على العشرة التي هي عدد من خرج واحد وثلاثة اقسام واحد
 فاذا ضربت هذا الخارج في ذلك المضروب حصل ثلاث مائة وستة وثلاثون ففي نصيب كل بنت كانت
 للجدات من اصلها اربعة فاذا قسمتها على الستة التي عدد من كان الخارج ثلثي واحد فاذا ضربته في المضروب
 المذكور حصلت مائة واربعون ففي نصيب كل جدة وكان للاعمار من اصلها واحد فاذا قسمته على السبعة
 هي عدد هم كان الخارج سبع واحد فاذا ضربته في المضروب الذي هو مائتان عشرة حصل ثلاثون ففي نصيب كل عم
 ولمعرفة نصيب كل واحد من آحاد الفريق من التصحيح وجه آخر وهو ان تقسم المضروب اي العدد الذي
 ضربته في اصل المسئلة للتصحيح على اي فريق شئت من فوق الورثة ثم اضرب الخارج من هذه
 في نصيب الفريق الذي شئت عليهم المضروب في حاصل من هذا المضروب نصيب كل واحد من آحاد
 الفريق

ذلك الفرق في المسئلة المذكورة للتباين اذا قسمت المضروب هو مائتان عشرة على المراتب خرجت
مائة وخمسة فاذا ضربت هذا الخارج في نصيبهما من اصل المسئلة وهو ثلثة حصلت ثلثاثة وخمسة
فهي لكل واحدة منهما واذا قسمت ايضا على البنات العشر خرج احد عشر فاذا ضربت ما خرج في نصيبهن
من اصل المسئلة وهو ستة عشر حصلت ثلثة انة وستة وثلثون وفي كل بنت اذا قسمت ايضا
على الجدات الست خرجت خمسة وثلثون فاذا ضربتها في نصيبهن من اصل المسئلة وهو
صحت مائة واربعون وفي نصيب كل جد اذا قسمت المضروب ايضا على الاعام السبعة خرج ثلثون
فاذا ضربت هذا الخارج في نصيبهم من صلها وهو احد اكان الحاصل ثلثين وفي كل عم وكل واحد
من هذين الوجهين طريقتي القسمة الا ان الاول شمة النصيب من اصل المسئلة على الفرق والثاني قسمة
المضروب اصلها عليهم هذا وجه آخر وهو طريقتي النسبة وهو الاوضح اذ لا يحتاج فيه القسمة
وخبر كما في الاولين وهو ان تنسب سهام كل فريق من اصل المسئلة الى عدد رؤسهم مفردا عن ابناء

[illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في دينه حكمة وفهماً
وأنزل في كتابه آياتاً وبرهاناً
على كل ذي عقل ولب
فقد علمنا من كتابه
أن كل تركة تركها رجل
مؤمن مات وهو عاقل
وغير مكحول
فإن تركته كانت له
أو لورثته من بعده
فإن مات وهو مكحول
أو مجنون
أو غيب
فإن تركته كانت له
أو لورثته من بعده
فإن مات وهو عاقل
وغير مكحول
فإن تركته كانت له
أو لورثته من بعده

الحاج وهو عشرة وثلاثون نصيب الزوج من تلك التركة وإذا ضرب بنا نصيب الإخوات كما هو
في كل التركة حصلت مائة وثمانية وعشرون فأقسامها هذا الحاصل على التسعة كان الخارج وهو
أربعة عشر نصيباً نصيب الإخوات من الأبوين من التركة المذكورة وإذا ضرب بنا نصيب الاختيار
في جميع التركة بلغت أربعة وستين فأقسامها هذا المبلغ على تسعة كان الخارج وهو
وتسع نصيبهما من التركة المفروضة ومن البين أن الوضع الطبيعي يقتضي تقديم معرفة
كل فرد على معرفة نصيب كل واحد منهم كادعى ذلك بينهما فيفضل السابق وأما في
معرفة قضاء الدين فدين كل غريم بمنزلة سهام كل وارث في العمل بجمع الديون بمنزلة
التصحيح أعلما أن الباقي من التركة بعد التجهيز والتكفين أن في الديون فلا إشكال أن كل غريم
ياخذ دينه كملا وان لم ينف بها مع نقد العزماء فالطريق في معرفة نصيب كل غريم
من تلك التركة القاصرة أن يجعل دين كل واحد منهم بمنزلة سهام كل وارث من تصحيح المسئلة
ويجعل مجموع الديون بمنزلة مجموع التصحيح يعمل هو هذا ما هو في تعيين نصيب كل وارث فإن مات
شخص ترك تسعة دنانير وكانت عليه واحدة عشرة دنانير وأخر خمسة دنانير وجعلنا الدينين
صار المجموع خمسة عشر وهي بمنزلة التصحيح ودين التسعة والخمسة عشر مضافة بالثلث فإذا
ضربنا دين من له عشرة دنانير على الميت في ثلث التسعة حصل ثلثون فأقسامها هذا الحاصل
على وفق التصحيح وهو خمسة كان الخارج وهو ستة نصيب من كانت له عشرة وإذا ضربنا دين
من له خمسة دنانير عليه في وفق التركة أعني ثلثة حصلت خمسة عشر فأقسامها هذا المبلغ على
ثلث التصحيح كان الخارج وهو ثلثة نصيب من كانت له خمسة ولو فرضنا أن التركة في الصورة المذكورة
ثلثة عشر كانت دين التصحيح والتركه مائة في ضرب دين صاحب العشرة في كل التركة فيحصل مائة وثلثون
فإذا قسمنا هذا المبلغ على كل التصحيح وهو خمسة عشر كان الخارج وهو ثمانية وثلثان نصيب من كانت له

الحاج وهو عشرة وثلاثون نصيب الزوج من تلك التركة وإذا ضرب بنا نصيب الإخوات كما هو
في كل التركة حصلت مائة وثمانية وعشرون فأقسامها هذا الحاصل على التسعة كان الخارج وهو
أربعة عشر نصيباً نصيب الإخوات من الأبوين من التركة المذكورة وإذا ضرب بنا نصيب الاختيار
في جميع التركة بلغت أربعة وستين فأقسامها هذا المبلغ على تسعة كان الخارج وهو
وتسع نصيبهما من التركة المفروضة ومن البين أن الوضع الطبيعي يقتضي تقديم معرفة
كل فرد على معرفة نصيب كل واحد منهم كادعى ذلك بينهما فيفضل السابق وأما في
معرفة قضاء الدين فدين كل غريم بمنزلة سهام كل وارث في العمل بجمع الديون بمنزلة
التصحيح أعلما أن الباقي من التركة بعد التجهيز والتكفين أن في الديون فلا إشكال أن كل غريم
ياخذ دينه كملا وان لم ينف بها مع نقد العزماء فالطريق في معرفة نصيب كل غريم
من تلك التركة القاصرة أن يجعل دين كل واحد منهم بمنزلة سهام كل وارث من تصحيح المسئلة
ويجعل مجموع الديون بمنزلة مجموع التصحيح يعمل هو هذا ما هو في تعيين نصيب كل وارث فإن مات
شخص ترك تسعة دنانير وكانت عليه واحدة عشرة دنانير وأخر خمسة دنانير وجعلنا الدينين
صار المجموع خمسة عشر وهي بمنزلة التصحيح ودين التسعة والخمسة عشر مضافة بالثلث فإذا
ضربنا دين من له عشرة دنانير على الميت في ثلث التسعة حصل ثلثون فأقسامها هذا الحاصل
على وفق التصحيح وهو خمسة كان الخارج وهو ستة نصيب من كانت له عشرة وإذا ضربنا دين
من له خمسة دنانير عليه في وفق التركة أعني ثلثة حصلت خمسة عشر فأقسامها هذا المبلغ على
ثلث التصحيح كان الخارج وهو ثلثة نصيب من كانت له خمسة ولو فرضنا أن التركة في الصورة المذكورة
ثلثة عشر كانت دين التصحيح والتركه مائة في ضرب دين صاحب العشرة في كل التركة فيحصل مائة وثلثون
فإذا قسمنا هذا المبلغ على كل التصحيح وهو خمسة عشر كان الخارج وهو ثمانية وثلثان نصيب من كانت له

الحمد لله الذي جعل في دينه حكمة وفهماً
وأنزل في كتابه آياتاً وبرهاناً
على كل ذي عقل ولب
فقد علمنا من كتابه
أن كل تركة تركها رجل
مؤمن مات وهو عاقل
وغير مكحول
فإن تركته كانت له
أو لورثته من بعده
فإن مات وهو مكحول
أو مجنون
أو غيب
فإن تركته كانت له
أو لورثته من بعده
فإن مات وهو عاقل
وغير مكحول
فإن تركته كانت له
أو لورثته من بعده

۷۰

هلا جيلت الزوج بعد المصاحبة واخذ المهر وخروجه من البين بمقتلة المعدوم أي فائدة
 مرون تخفيض بینه ١٢
 في جعله داخل في تقسيم المسئلة مع انه كاي خذ شيئا وارعا ما احتا قلت فائدة انا لو جئنا
 الزوج ١٢
 كان لم يكن جعلنا التركة ما وارعا المهر نقلي فرض الامر من ثلث اجعل المال الى ثلث ما يتوزع
 الذي اخره ١٢
 اي كان مؤتم ١٢
 يقسم التباين بينهما اثلاثا فيكون للامر سهم وللعم سهم وهو خلاف الاجماع اذ حقها ثلث الاصل واذا
 ادخلنا الزوج في اصل المسئلة كان للامر سهمان من السنة وللعم سهم احد فيقسم التباين بينهما
 وجعلنا التركة مع المهر ١٢
 على هذا الطريق فتكون مستوفية حقها من الميراث ولو فرض انه صالح العم على شيء من التركة و
 الام ١٢
 من الامسيتاء ١٢
 من الميراث المسئلة ايضا من السنة فاذا طرح نصيب العم منها بقيت خمسة ثلثة للزوج اثنتان للامر
 كما كان قبل ١٢
 فيجعل الباقي اسما بين الزوج الام فللزوج ثلثة اخماس للامر خمس وان كانت الام على شيء خرجت
 كما كان قبل ١٢
 ايضا من السنة فاذا طرح منها سهمها للامر بقيت بقية فيجعل الباقي من التركة ارباعا ثلثة منها للزوج واحد
 بعد اخذ الزوج ١٢
 كما كان قبل ١٢

باب الرد

الرد عند العول اذ به تنقضي سهام ذوى الفروض يزداد اصل المسئلة وبالرد تزاد السهام ^{بمقتضى}
 اصل المسئلة وبعدها ^{اي العول ١٢} في اعيال تفضل السهام على المخرج وفي الرد يفضل المخرج على السهام
 فنقول ما فضل من المخرج من ذوى الفروض لا مستحق له من العصبه يرد الى الفاضل على
 ذوى الفروض بقدر حقوقهم على النسب بين سهامهم لا على الزوجين ^{ولا كان المخرج ١٣} فانه لا يرد عليهم ما اصابهم
 في اول الكتاب وهو اى الرد على الوجه المذكور قبل عامة الصحابة رض اى جمهورهم كعلمه من تباينه ^{في بيان الرد ١٤}
 وبه اخذ اصحابنا ح وقال زيد بن ثابت لا يرد الفاضل على ذوى الفروض بل هو لبيت المال به ^خ
 عروة والزهري ^{المنتهى ١٥} والشافعي ^{في المسائل ١٦} لكن المحققين من اصحاب الشافعي قالوا الوالد ^{في المسائل ١٧}
 يرد الفاضل على ذوى الفروض بنسبة فراقتهم الا لكان لبيت المال ويؤدى عن ابن عباس ^{في المسائل ١٨} انه
 لا يرد على ثلثة الزوجين الجدا وقال عثمان بن يونس ^{في المسائل ١٩} يرد على الزوجين ايضا واخرج من ابي الورد بان الله تعالى

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

من يرد عليه فيها أي حرجا بهذا الاستقامة ونهت هي إذا حاجة ح إلى ضرب كزوج وتلك
بنات أقل من خارج فرض من كاي يرد عليه أربعة فإذا أعطيت الزوج واحدا منها بقيت ثلاثة ^{الذي هو زوج ١٢}
مستقيمة على عدد رؤس البنات وهو نظير ما حرج في باب التصحيح من أنه إن كانت سهام كل ^{الذي هو زوج ١٢}
فرق منقسمة عليهم بلا كسر فلاحاجة إلى ضرب أن لم يستقيم ذلك الباقي على عدد رؤس من يرد ^{الذي هو زوج ١٢}
فأضرب على قياس ما حرج في باب التصحيح وفق رؤسهن أي رؤس من يرد عليهم في خرج فرض من يرد ^{الذي هو زوج ١٢}
أن وفق رؤسهن ذلك الباقي فاحصل بقع منه المسئلة كزوج وست بنات فإن أقل خرج فرض ^{الذي هو زوج ١٢}
من كاي يرد عليه أربعة فإذا أعطيت الزوج واحدا منها بقيت ثلاثة فلا تستقيم على عدد رؤس البنات ^{الذي هو زوج ١٢}
الست لكن بينهما موافقة بالثلث إذا عبرة للمداخلة كما عرفت فأضرب وفق عدد رؤسهن ^{الذي هو زوج ١٢}
اثنتان لأربعة يبلغ ثمانية فللزوج منها اثنتان للبنات ستة وكأى وإن لم يوافق عدد رؤسهم ^{الذي هو زوج ١٢}
الباقي فأضرب كل عدد رؤسهن في مخرج فرض من كاي يرد عليه فالمبلغ الحاصل من ضرب وفق الرؤس ^{الذي هو زوج ١٢}
في ذلك المخرج على تقدير التوافق أو من ضرب كل عدد الرؤس فيه على تقدير التباين تصحيح ^{الذي هو زوج ١٢}
وقد سبق مثال الموافقة وأما مثال المباينة فقول كزوج وخمس بنات هذه الصوة كأن تصور ^{الذي هو زوج ١٢}
المسايتين أصلا من اثني عشر لاجتماع الربع والثلثين لكنها يرد مثلها إلى الأربعة التي هي أقل ^{الذي هو زوج ١٢}
مخارج فرض من كاي يرد عليه فإذا أعطيت الزوج ههنا واحدا منها بقيت ثلاثة فلا تستقيم على البنات ^{الذي هو زوج ١٢}
الخمس بل بينها وبين عدد الرؤس مباينة فضر بنا كل عدد رؤسهن مخرج فرض من كاي يرد عليه ^{الذي هو زوج ١٢}
أي لأربعة فحصلت عشرون ومنها بقع المسئلة كان للزوج واحد ضربناه في المضروب الذي ^{الذي هو زوج ١٢}
هو خمسة فكان خمسة فأعطيناها إياها وكانت للبنات ثلثة ضربناها في الخمسة حصلت ^{الذي هو زوج ١٢}
عشر فكل واحدة منهم ثلثة والقسم الرابع من تلك الأقسام أن يكون مع الثاني أي لاجتماع ^{الذي هو زوج ١٢}
جنسين ممن يرد عليه من كاي يرد عليه وإنما اكتفينا باجتماع جنسين بل هو على الاستقلال على ^{الذي هو زوج ١٢}

من يرد عليه فيها أي حرجا بهذا الاستقامة ونهت هي إذا حاجة ح إلى ضرب كزوج وتلك
بنات أقل من خارج فرض من كاي يرد عليه أربعة فإذا أعطيت الزوج واحدا منها بقيت ثلاثة ^{الذي هو زوج ١٢}
مستقيمة على عدد رؤس البنات وهو نظير ما حرج في باب التصحيح من أنه إن كانت سهام كل ^{الذي هو زوج ١٢}
فرق منقسمة عليهم بلا كسر فلاحاجة إلى ضرب أن لم يستقيم ذلك الباقي على عدد رؤس من يرد ^{الذي هو زوج ١٢}
فأضرب على قياس ما حرج في باب التصحيح وفق رؤسهن أي رؤس من يرد عليهم في خرج فرض من يرد ^{الذي هو زوج ١٢}
أن وفق رؤسهن ذلك الباقي فاحصل بقع منه المسئلة كزوج وست بنات فإن أقل خرج فرض ^{الذي هو زوج ١٢}
من كاي يرد عليه أربعة فإذا أعطيت الزوج واحدا منها بقيت ثلاثة فلا تستقيم على عدد رؤس البنات ^{الذي هو زوج ١٢}
الست لكن بينهما موافقة بالثلث إذا عبرة للمداخلة كما عرفت فأضرب وفق عدد رؤسهن ^{الذي هو زوج ١٢}
اثنتان لأربعة يبلغ ثمانية فللزوج منها اثنتان للبنات ستة وكأى وإن لم يوافق عدد رؤسهم ^{الذي هو زوج ١٢}
الباقي فأضرب كل عدد رؤسهن في مخرج فرض من كاي يرد عليه فالمبلغ الحاصل من ضرب وفق الرؤس ^{الذي هو زوج ١٢}
في ذلك المخرج على تقدير التوافق أو من ضرب كل عدد الرؤس فيه على تقدير التباين تصحيح ^{الذي هو زوج ١٢}
وقد سبق مثال الموافقة وأما مثال المباينة فقول كزوج وخمس بنات هذه الصوة كأن تصور ^{الذي هو زوج ١٢}
المسايتين أصلا من اثني عشر لاجتماع الربع والثلثين لكنها يرد مثلها إلى الأربعة التي هي أقل ^{الذي هو زوج ١٢}
مخارج فرض من كاي يرد عليه فإذا أعطيت الزوج ههنا واحدا منها بقيت ثلاثة فلا تستقيم على البنات ^{الذي هو زوج ١٢}
الخمس بل بينها وبين عدد الرؤس مباينة فضر بنا كل عدد رؤسهن مخرج فرض من كاي يرد عليه ^{الذي هو زوج ١٢}
أي لأربعة فحصلت عشرون ومنها بقع المسئلة كان للزوج واحد ضربناه في المضروب الذي ^{الذي هو زوج ١٢}
هو خمسة فكان خمسة فأعطيناها إياها وكانت للبنات ثلثة ضربناها في الخمسة حصلت ^{الذي هو زوج ١٢}
عشر فكل واحدة منهم ثلثة والقسم الرابع من تلك الأقسام أن يكون مع الثاني أي لاجتماع ^{الذي هو زوج ١٢}
جنسين ممن يرد عليه من كاي يرد عليه وإنما اكتفينا باجتماع جنسين بل هو على الاستقلال على ^{الذي هو زوج ١٢}

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

عليه السلام في الامامة التي هي سلك من زاد
المنزلة والجاهل اربعة في الخصال
فادخرت السلك من اثنين
من رتبة السلك من سلك
من فر من لا يرويه عليه السلام في الجاهل
صاروا من رتبة السلك من سلك
من اثنين واثنتين من اثنين
الاصول الذي هو سلك من رتبة
من سلك من رتبة السلك من سلك
لان سلك من رتبة السلك من سلك
اثنتين في ايام من اثنين
هـ قوله او السلك من سلك
عبارة الصواعق فاعلم عن قيمة
مروية صريح بهذا القول لانهم تركه
لمعرفة ذلك من قولهم
بالتحالف على

[illegible]

« مؤلفون فنيون »

فقریب التہذیب

[illegible]

[illegible]

والنصف والنصف والربع والثلث
يوجب الأمران في حق الأمانة
وعند طرود وبقولها يعني الحلال
في القسمة أمران لا يصح فيكون
الأمانة مختصة عن النصفان
فإنه ١٢
والنصف الذي غلبت عليه الأمانة
الثلث لا يصدق بقوله
عنه قوله
وهو الحلال إلا علم بآداب
المانع من جمع ما عليه من الأمانة
والحالات التي يجب حكامها للفقير
وعلى التقديرين حكمها للفقير
إن يملك لهم ذمهم أو لا
فكل حكم على غيره ١٢

اے صانعِ عالم! میں نے تجھ سے کیا ہے
 کہ تو نے مجھ کو یہ سب عطا کیا ہے
 اور ان کی قیمت نہ خواہم میں نہ کیا جان
 کہ تو نے مجھ کو یہ عطا کیا ہے
 اے صانعِ عالم! میں نے تجھ سے کیا ہے
 کہ تو نے مجھ کو یہ سب عطا کیا ہے
 اور ان کی قیمت نہ خواہم میں نہ کیا جان
 کہ تو نے مجھ کو یہ عطا کیا ہے
 اے صانعِ عالم! میں نے تجھ سے کیا ہے
 کہ تو نے مجھ کو یہ سب عطا کیا ہے
 اور ان کی قیمت نہ خواہم میں نہ کیا جان
 کہ تو نے مجھ کو یہ عطا کیا ہے

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

يشبه الأب من جهة ويشبه الأخ من جهة أخرى فوثرنا عليه عطفه من الشبهين فجعلناه
كأب لابن أخوة الأم وكأخ في قسمة الميراث ما دامت المقاسمة خيرا له فالمرتكب خير له
اعطيناه ثلث المال لأنه مع الأب والأب يرث السد فمع الأخوة يصاحف ذلك أيضا إذا قسم
بين الأبيوين فللأم الثلث وللأب الثلثان هما في الدرجة الأولى ولما كان الجد جدة في الدرجة
الثانية وكان الجد السد كان الجد ضعفه أعني الثلث فإذا كان مع الجد أخ واحد أخذ بالقسمة
نصف المال فهي خير من الثلث وإذا كان معه أخوان فبما متساويان إذا كانت معه ثلثة
فالثلث خير لأن نصيبه بالمقاسمة حينئذ ربع وإذا كانت معه أخوان أب وأم وثلث
خير وإنما كان معه أربع أخوات فهي الثلث سوء وان زادت الأخوات على الأربع كان الثلث
وبنوالعلات يدخلون القسمة مع بنى الأعمام إذا أخذ الجد نصيبه فبنوالعلات خير
من البين خائبين بغير شيء والبنت من المال بعد نصيب الجد لبنى الأعمام يتقاسمون فيما بينهم للذكر
مثل حظ الأنثيين وذلك لأن بنى العلات يرثون مع الجد إذا عدا بنو الأعمام ولا يرثون معهم فلا بد
من اعتبار أرثهم في حق الجد واعتبار سقوطهم في حق بنى الأعمام في القسمة فتعديلا للنصيب
ولا يأخذون شيئا ونظيره أن يخلف أبا وأخا وأبنا وأخا وأبنا وأخا وأبنا وأخا وأبنا وأخا وأبنا وأخا
في حجبها للموثة وإرثها معها في الجملة مع أنه محجوب عنها بالأخ من أبوين فإذا كان مع الجد أخ وأم
وأخ لا بالمقاسمة وثلث المال سوء فلجد الثلث وللأخ من أبوين البنت وخروج الأخ لا بباوان
دخل في الحساب ولو فرضنا بدل الأخ لابن أخ لا بكانت المقاسمة خيرا للجد تكون المسئلة من خمسة
منها سهمان للبنت وهو ثلثة للأخ من أبوين وكاشى للأخت من أب لابن العلات يخرجون
خامسين بغير شيء إلا إذا كانت من بنى الأعمام أخذت منها أي مقدار من
أهل نصف الكل بعد نصيب الجد فان بقي شيء بعد مقدار فرضها فلبنى العلات والأي وان سبق
نفسه لمقدار الفرض

[illegible]

سنة عشر في ذلك الوقت تختلف الحال وكان لكل واحد من ابني البنت سهمان مسئلتها و
سنة فاذا ضربناهما في المثلثة صارت ستة فهي له كما ينبغي لها من مسئلتها سهم واحد اذا
ضربناه في المثلثة كان ثلثة فهي لها وكان لجدتها من مسئلتها ايضا واحد فصر في ثلثة فهي لها
وقد كانت لها باعتبار كونها اما المات ولا ستة من اثنين وثلثين في الجداح تسعة وكانت
بينهما اي بين ما في يدها من النصف الاول بين النصف الثاني مباينة فاضرب كل النصف الثاني كل
النصف الاول على قياس ما ذكر في باب النصف على تقدير المباينة بين زوجي الطائفة وبين سهمهم
كما اذا ماتت في ذلك المثال الجدة التي هي ام المرأة المتوفاة او لا وخلفت زوجا واخوين فان ما في يدها
تسعة كما عرفت آنفا ونصيب مسئلتها اربعة وبين التسعة والاربعة مباينة فاضرب
الاربعة في النصف السابق اعني الاثنين الثلثين يبلغ مائة وثمانية وعشرين فيخرج المسئلتين
فمن كان نصيب الاثنين الثلثين نصيب التسعة الاربعة التي هي مسئلة الجدة ومن كان له نصيب
من الاربعة يضرب نصيبه منها في جميع ما كان في يد الجدة وهي تسعة فيقول قد كان لاهلها مائة
ثانيا وهو زوج الميت الاول سهمان الاثنين الثلثين فاذا ضربتهما في الاربعة يبلغ ثمانية فهي لها
وكانت لبيته منها اربعة فاضربها في الاربعة يبلغ ستة عشر فهي له وكان له سهمان فاذا ضربهما
في الاربعة صارت ثمانية فهي لها وكانت لكل واحد من ابني من مات ثالثا وهي بنت الميت الاول
من العدد المذكور فاضربها في الاربعة يبلغ اربعة وعشرين في كل واحد منهما وكانت لبيته ثلثة
من ذلك العدد فاذا ضربتها في الاربعة يبلغ اثني عشر فهي لها وكان للزوج من مات اباها هي الجدة
المذكورة من الاربعة التي هي مسئلتها سهمان فاذا ضربتهما في التسعة التي كانت في يدها تصير
ثمانية عشر فهي له كان لكل واحد من اخوتها من مسئلتها سهم واحد فاضرب في التسعة فيكون
تسعة فهي لكل واحد منهما فالبلغ الحاصل من كل واحد من المضربين على تقدير المواقفة والمباينة

بينهما اي بين ما في يدها من النصف الاول بين النصف الثاني مباينة فاضرب كل النصف الثاني كل النصف الاول على قياس ما ذكر في باب النصف على تقدير المباينة بين زوجي الطائفة وبين سهمهم كما اذا ماتت في ذلك المثال الجدة التي هي ام المرأة المتوفاة او لا وخلفت زوجا واخوين فان ما في يدها تسعة كما عرفت آنفا ونصيب مسئلتها اربعة وبين التسعة والاربعة مباينة فاضرب الاربعة في النصف السابق اعني الاثنين الثلثين يبلغ مائة وثمانية وعشرين فيخرج المسئلتين فمن كان نصيب الاثنين الثلثين نصيب التسعة الاربعة التي هي مسئلة الجدة ومن كان له نصيب من الاربعة يضرب نصيبه منها في جميع ما كان في يد الجدة وهي تسعة فيقول قد كان لاهلها مائة ثانيا وهو زوج الميت الاول سهمان الاثنين الثلثين فاذا ضربتهما في الاربعة يبلغ ثمانية فهي لها وكانت لبيته منها اربعة فاضربها في الاربعة يبلغ ستة عشر فهي له وكان له سهمان فاذا ضربهما في الاربعة صارت ثمانية فهي لها وكانت لكل واحد من ابني من مات ثالثا وهي بنت الميت الاول من العدد المذكور فاضربها في الاربعة يبلغ اربعة وعشرين في كل واحد منهما وكانت لبيته ثلثة من ذلك العدد فاذا ضربتها في الاربعة يبلغ اثني عشر فهي لها وكان للزوج من مات اباها هي الجدة المذكورة من الاربعة التي هي مسئلتها سهمان فاذا ضربتهما في التسعة التي كانت في يدها تصير ثمانية عشر فهي له كان لكل واحد من اخوتها من مسئلتها سهم واحد فاضرب في التسعة فيكون تسعة فهي لكل واحد منهما فالبلغ الحاصل من كل واحد من المضربين على تقدير المواقفة والمباينة

بينهما اي بين ما في يدها من النصف الاول بين النصف الثاني مباينة فاضرب كل النصف الثاني كل النصف الاول على قياس ما ذكر في باب النصف على تقدير المباينة بين زوجي الطائفة وبين سهمهم كما اذا ماتت في ذلك المثال الجدة التي هي ام المرأة المتوفاة او لا وخلفت زوجا واخوين فان ما في يدها تسعة كما عرفت آنفا ونصيب مسئلتها اربعة وبين التسعة والاربعة مباينة فاضرب الاربعة في النصف السابق اعني الاثنين الثلثين يبلغ مائة وثمانية وعشرين فيخرج المسئلتين فمن كان نصيب الاثنين الثلثين نصيب التسعة الاربعة التي هي مسئلة الجدة ومن كان له نصيب من الاربعة يضرب نصيبه منها في جميع ما كان في يد الجدة وهي تسعة فيقول قد كان لاهلها مائة ثانيا وهو زوج الميت الاول سهمان الاثنين الثلثين فاذا ضربتهما في الاربعة يبلغ ثمانية فهي لها وكانت لبيته منها اربعة فاضربها في الاربعة يبلغ ستة عشر فهي له وكان له سهمان فاذا ضربهما في الاربعة صارت ثمانية فهي لها وكانت لكل واحد من ابني من مات ثالثا وهي بنت الميت الاول من العدد المذكور فاضربها في الاربعة يبلغ اربعة وعشرين في كل واحد منهما وكانت لبيته ثلثة من ذلك العدد فاذا ضربتها في الاربعة يبلغ اثني عشر فهي لها وكان للزوج من مات اباها هي الجدة المذكورة من الاربعة التي هي مسئلتها سهمان فاذا ضربتهما في التسعة التي كانت في يدها تصير ثمانية عشر فهي له كان لكل واحد من اخوتها من مسئلتها سهم واحد فاضرب في التسعة فيكون تسعة فهي لكل واحد منهما فالبلغ الحاصل من كل واحد من المضربين على تقدير المواقفة والمباينة

في الميراث من الميراثين ما اذا ابروت ان تعرف نصيب كل واحد من الورثة من ذلك
 المبلغ على قياس اذكر في معرفة انصبا الورثة من التقيح فيها ^{١٢} رثة الميت اكل من نصيب
 مسئلة المضرب المضرب اعني في التقيح الثاني على تقدير المباينة اوفى وفقه على تقدير الموافقة
 فيكون الحاصل من ضرب سهام كل وارث منهم في هذا المضرب نصيبه من المبلغ المذكور
 كما قد ناهالك فيما فصلناه في مثال التوافق والتباين السبب فيه ان التقيح الثاني وفقه
 بمنزلة المضرب في اصل المسئلة عنه وسهام رثة الميت الثاني من تقيح مسئلة المضرب في كل ما
 يده على تقدير المباينة اوفى وفقه على تقدير الموافقة فيكون الحاصل من ضرب سهام كل واحد
 فيما ذكر نصيبه من ذلك المبلغ كما بنهت عليه فيما فصل سابقا وذلك ان حق رثة الميت الثاني
 انما هو فيما في يده فصار سهم كل منهم مضربة فيه وان مات ثالث من الورثة قبل القسم
 او مات اربع او خمس منهم قبلها فاجعل المبلغ الذي حلت له المسئلة الاولى والثانية
 مقام تقيح المسئلة الاولى واجعل المسئلة الثالثة المتعلقة بالميت الثالث مقام المسئلة
 الثانية في العمل كان الميت الاول في الثاني صارا ميتا واحدا فيصير الميت الثالث ميتا تابعا لعل
 في الرابعة والخامسة كذلك الى غير النهاية فانه ما صار نصيب الميت الاول الثاني والثالث تقيحا واحدا
 صار اكلهم ميتا واحدا فيصير الميت الرابع ميتا تابعا وكذا الحال اذا صار تقيح اربعة من الموتى
 واحدا كانوا بمنزلة ميت واحد صارا ميتا تابعا وهكذا الى ما لا يتناهى ثم ان المصنف رحمه الله قد ذكر في
 اصل باب المناصفة الاستقامة والموافقة والمباينة وضع المسئلة مستقلة على رثة ثلثة واعتبر
 في موقع الترتيب جعل موت كل واحد منهم مثالا للاستقامة وموت الثاني مثالا للموافقة وموت الثالث
 مثالا للمباينة فان قلت فاعتبر هذا الاحوال الثلث بين نصيب الميت الثاني وبين تقيح فليكن
 مثال الموافقة بين نصيب الميت الثالث وبين تقيح مثال المباينة بين نصيب الميت الرابع وبين تقيح

في الميراث من الميراثين ما اذا ابروت ان تعرف نصيب كل واحد من الورثة من ذلك
 المبلغ على قياس اذكر في معرفة انصبا الورثة من التقيح فيها ^{١٢} رثة الميت اكل من نصيب
 مسئلة المضرب المضرب اعني في التقيح الثاني على تقدير المباينة اوفى وفقه على تقدير الموافقة
 فيكون الحاصل من ضرب سهام كل وارث منهم في هذا المضرب نصيبه من المبلغ المذكور
 كما قد ناهالك فيما فصلناه في مثال التوافق والتباين السبب فيه ان التقيح الثاني وفقه
 بمنزلة المضرب في اصل المسئلة عنه وسهام رثة الميت الثاني من تقيح مسئلة المضرب في كل ما
 يده على تقدير المباينة اوفى وفقه على تقدير الموافقة فيكون الحاصل من ضرب سهام كل واحد
 فيما ذكر نصيبه من ذلك المبلغ كما بنهت عليه فيما فصل سابقا وذلك ان حق رثة الميت الثاني
 انما هو فيما في يده فصار سهم كل منهم مضربة فيه وان مات ثالث من الورثة قبل القسم
 او مات اربع او خمس منهم قبلها فاجعل المبلغ الذي حلت له المسئلة الاولى والثانية
 مقام تقيح المسئلة الاولى واجعل المسئلة الثالثة المتعلقة بالميت الثالث مقام المسئلة
 الثانية في العمل كان الميت الاول في الثاني صارا ميتا واحدا فيصير الميت الثالث ميتا تابعا لعل
 في الرابعة والخامسة كذلك الى غير النهاية فانه ما صار نصيب الميت الاول الثاني والثالث تقيحا واحدا
 صار اكلهم ميتا واحدا فيصير الميت الرابع ميتا تابعا وكذا الحال اذا صار تقيح اربعة من الموتى
 واحدا كانوا بمنزلة ميت واحد صارا ميتا تابعا وهكذا الى ما لا يتناهى ثم ان المصنف رحمه الله قد ذكر في
 اصل باب المناصفة الاستقامة والموافقة والمباينة وضع المسئلة مستقلة على رثة ثلثة واعتبر
 في موقع الترتيب جعل موت كل واحد منهم مثالا للاستقامة وموت الثاني مثالا للموافقة وموت الثالث
 مثالا للمباينة فان قلت فاعتبر هذا الاحوال الثلث بين نصيب الميت الثاني وبين تقيح فليكن
 مثال الموافقة بين نصيب الميت الثالث وبين تقيح مثال المباينة بين نصيب الميت الرابع وبين تقيح

في الميراث من الميراثين ما اذا ابروت ان تعرف نصيب كل واحد من الورثة من ذلك
 المبلغ على قياس اذكر في معرفة انصبا الورثة من التقيح فيها ^{١٢} رثة الميت اكل من نصيب
 مسئلة المضرب المضرب اعني في التقيح الثاني على تقدير المباينة اوفى وفقه على تقدير الموافقة
 فيكون الحاصل من ضرب سهام كل وارث منهم في هذا المضرب نصيبه من المبلغ المذكور
 كما قد ناهالك فيما فصلناه في مثال التوافق والتباين السبب فيه ان التقيح الثاني وفقه
 بمنزلة المضرب في اصل المسئلة عنه وسهام رثة الميت الثاني من تقيح مسئلة المضرب في كل ما
 يده على تقدير المباينة اوفى وفقه على تقدير الموافقة فيكون الحاصل من ضرب سهام كل واحد
 فيما ذكر نصيبه من ذلك المبلغ كما بنهت عليه فيما فصل سابقا وذلك ان حق رثة الميت الثاني
 انما هو فيما في يده فصار سهم كل منهم مضربة فيه وان مات ثالث من الورثة قبل القسم
 او مات اربع او خمس منهم قبلها فاجعل المبلغ الذي حلت له المسئلة الاولى والثانية
 مقام تقيح المسئلة الاولى واجعل المسئلة الثالثة المتعلقة بالميت الثالث مقام المسئلة
 الثانية في العمل كان الميت الاول في الثاني صارا ميتا واحدا فيصير الميت الثالث ميتا تابعا لعل
 في الرابعة والخامسة كذلك الى غير النهاية فانه ما صار نصيب الميت الاول الثاني والثالث تقيحا واحدا
 صار اكلهم ميتا واحدا فيصير الميت الرابع ميتا تابعا وكذا الحال اذا صار تقيح اربعة من الموتى
 واحدا كانوا بمنزلة ميت واحد صارا ميتا تابعا وهكذا الى ما لا يتناهى ثم ان المصنف رحمه الله قد ذكر في
 اصل باب المناصفة الاستقامة والموافقة والمباينة وضع المسئلة مستقلة على رثة ثلثة واعتبر
 في موقع الترتيب جعل موت كل واحد منهم مثالا للاستقامة وموت الثاني مثالا للموافقة وموت الثالث
 مثالا للمباينة فان قلت فاعتبر هذا الاحوال الثلث بين نصيب الميت الثاني وبين تقيح فليكن
 مثال الموافقة بين نصيب الميت الثالث وبين تقيح مثال المباينة بين نصيب الميت الرابع وبين تقيح

قلت قد عرفت انه لما صار المقصود الثاني فقيحا واحدا صار المغنولة ميتة واحدا الميت الثالث فانما وعلى هذا القياس حل الرابع والخامس وما بعدهما فلا حاجة الى ان يورد لكل من تلك الاحوال مثالا على حدة يكون فيه الميت الثاني فانما حقيقة وقد استغنى برعاية الترتيب موت تلك الوارثة عن ايراد مثال آخر للثالث في الرابع فان قيل فقد والمناسخة قد يكون متعاقبة موت الوارثة من الميت الاول عند ورثة اخرى ذكورة وقد يكون بموت الوارث الثاني من الوارث الاول كما اذا مات الزوج في المذكور عن امرأة وابوين على ما ذكره ثم ماتت هذه المرأة عن ثثة كالأولاد والاخت وغيرهما قبل القسمة ايضا فكيف تكون الحال ههنا قلنا هو على قياس ما ذكر في الكتاب اذا فرغ من العمل بين الميت المتعددة في مرتبة واحدة من كوارث فيهما في مراتب متعددة فاذا ذكره الشيخ في واثب بقصد لا يقال كيف صح منه ايراد المثال قبل ان يذكر الاصل في المناسخة لانا نقول ذلك مثال لصيغة بعض المتأخرين ميراثا قبل القسمة فلذلك قد اوردته ثم مهد الاصل الذي استخرج به الاحكام المتعلقة بذلك المثال

باب ذوى الارحام

وذو الرحم هو في اللغة يعني ذى القرابة مطلقا وفي الشريعة هو كل قريب ليس بنسبى سهمى ذى من مضى مقد في كتاب الله تعالى وسنة رسوله عم اوجاع الامه ولا عصبه يخرج جميع المال عنده ثم الظاهر ان يقال ذو الرحم هو كذا يترك الواو وتوجيهها انها للعطف على الجملة السابقة اي هذا باب ذوى الارحام هو كذا فلا حاجة الى ما قيل من ان المصنف لما خرج من فرغانه الى بخارا وجد فيها الفرائض المنسوبة الى القاضي الامام علاء الدين السمرقندى في مرتبتين فاستحسنها واخذ في تصنيف هذا الكتاب مشا لها وكان القاضي جعل فيها الورثة ثلثة اقسام فبدأ بصاحب الارض ثم عطف عليه العصبه ثم عطف ذو الرحم فقال ذو الرحم هو كل قريب لم يفضل سهمه مقد ولم يتعصب فبدأ صاحب الكتاب لما وصل الى هذا الموضع قرئ تلك الراوى في الشرح مع تصديق الكلام

قلت قد عرفت انه لما صار المقصود الثاني فقيحا واحدا صار المغنولة ميتة واحدا الميت الثالث فانما وعلى هذا القياس حل الرابع والخامس وما بعدهما فلا حاجة الى ان يورد لكل من تلك الاحوال مثالا على حدة يكون فيه الميت الثاني فانما حقيقة وقد استغنى برعاية الترتيب موت تلك الوارثة عن ايراد مثال آخر للثالث في الرابع فان قيل فقد والمناسخة قد يكون متعاقبة موت الوارثة من الميت الاول عند ورثة اخرى ذكورة وقد يكون بموت الوارث الثاني من الوارث الاول كما اذا مات الزوج في المذكور عن امرأة وابوين على ما ذكره ثم ماتت هذه المرأة عن ثثة كالأولاد والاخت وغيرهما قبل القسمة ايضا فكيف تكون الحال ههنا قلنا هو على قياس ما ذكر في الكتاب اذا فرغ من العمل بين الميت المتعددة في مرتبة واحدة من كوارث فيهما في مراتب متعددة فاذا ذكره الشيخ في واثب بقصد لا يقال كيف صح منه ايراد المثال قبل ان يذكر الاصل في المناسخة لانا نقول ذلك مثال لصيغة بعض المتأخرين ميراثا قبل القسمة فلذلك قد اوردته ثم مهد الاصل الذي استخرج به الاحكام المتعلقة بذلك المثال

قلت قد عرفت انه لما صار المقصود الثاني فقيحا واحدا صار المغنولة ميتة واحدا الميت الثالث فانما وعلى هذا القياس حل الرابع والخامس وما بعدهما فلا حاجة الى ان يورد لكل من تلك الاحوال مثالا على حدة يكون فيه الميت الثاني فانما حقيقة وقد استغنى برعاية الترتيب موت تلك الوارثة عن ايراد مثال آخر للثالث في الرابع فان قيل فقد والمناسخة قد يكون متعاقبة موت الوارثة من الميت الاول عند ورثة اخرى ذكورة وقد يكون بموت الوارث الثاني من الوارث الاول كما اذا مات الزوج في المذكور عن امرأة وابوين على ما ذكره ثم ماتت هذه المرأة عن ثثة كالأولاد والاخت وغيرهما قبل القسمة ايضا فكيف تكون الحال ههنا قلنا هو على قياس ما ذكر في الكتاب اذا فرغ من العمل بين الميت المتعددة في مرتبة واحدة من كوارث فيهما في مراتب متعددة فاذا ذكره الشيخ في واثب بقصد لا يقال كيف صح منه ايراد المثال قبل ان يذكر الاصل في المناسخة لانا نقول ذلك مثال لصيغة بعض المتأخرين ميراثا قبل القسمة فلذلك قد اوردته ثم مهد الاصل الذي استخرج به الاحكام المتعلقة بذلك المثال

بالبَاب ولا يذهب عليك ان هذا التكليف باء حقيقة وجزاواوين كان في عبارة تلك الفراء
 مع فقدان الثانية في اكثر النسخ ههنا وقد فقدنا في كثير منها كما هو الاول كانت عبارة
 اي اكثرهم كسر على ابن مسعود وابي عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل وابي الدرداء وابن عباس
 في رواية عنه مشهورة وغيرهم من يرون بقرينة ذوى الارحام وتابعهم ذلك من التابعين
 علقه ابو ابراهيم وشريح والمسنون ابن سيرين وعطاء وعجا ههنا وفيه قال اصحابنا ابو حنيفة
 وابو يوسف ومحمد زفرو من تابعهم وقال زيد بن ثابت عن ابن عباس في ذرية
 شاذة لاميراث لذوى الارحام يوضع المال عند اعدا اصحاب الفرائض والعصبات في ميت
 وتابعهم في ذلك من التابعين سعيد بن مسيب وسعيد بن جبير وفيه قال مالك والشافعية
 اخرج النافون بان الله قد ذكر في آيات الموارث نصيب ذوى الفرائض والعصبات ولم يذكر لذوى الارحام
 شيئا ولو كان لهم حق لبيته وما كان ذلك نسيانا وبانه عمر لما استخبر عن ميراث الامة والحالة
 قال اخبرني جابر عن عمر ان شيئا لهما ولنا قوله قد واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله ومعناه
 كما في بعضه اولى بميراث بعض فيما كتب الله تعالى وحكم به لان هذه الآية نسخها التورث بالموالة كما كان
 ابتداء قد مره عم المدينة فكان اولى الموالة والمواخاة في ذلك الزمان صار مصرفا الى ذوى الارحام ما يقع
 عندنا من مولى الموالة صار من ارحمت ذوى الارحام كما نبهت عليه فيما سلف فلهذا
 لهم الميراث بلا فصل بين ذى جهر له فرضا وتصيب ذى جهر ليس له شيء منهما فيكون ثابتا لكل
 بهذه الآية فلا يجب تفصيلهم كما هم في آيات الموارث ايضا وروى ابن جبار عن سما الى سهل بن
 قتيبة لم يكن له وارث لخاله فكتب في ذلك ابو عبيدة بن الجراح الى عمر بن الخطاب بان النبي
 قال قلله ورسوله مولى من مولى له لخال وارث من وارث له لا يقال للمقصود بمثل هذا الكلام
 الفخرون كما ثبتت كتبهم الصبر حيلة من حيلة له والصبر ليس حيلة فكانه قيل من كان له

في قوله ولا يذهب عليك ان هذا التكليف باء حقيقة وجزاواوين كان في عبارة تلك الفراء
 مع فقدان الثانية في اكثر النسخ ههنا وقد فقدنا في كثير منها كما هو الاول كانت عبارة
 اي اكثرهم كسر على ابن مسعود وابي عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل وابي الدرداء وابن عباس
 في رواية عنه مشهورة وغيرهم من يرون بقرينة ذوى الارحام وتابعهم ذلك من التابعين
 علقه ابو ابراهيم وشريح والمسنون ابن سيرين وعطاء وعجا ههنا وفيه قال اصحابنا ابو حنيفة
 وابو يوسف ومحمد زفرو من تابعهم وقال زيد بن ثابت عن ابن عباس في ذرية
 شاذة لاميراث لذوى الارحام يوضع المال عند اعدا اصحاب الفرائض والعصبات في ميت
 وتابعهم في ذلك من التابعين سعيد بن مسيب وسعيد بن جبير وفيه قال مالك والشافعية
 اخرج النافون بان الله قد ذكر في آيات الموارث نصيب ذوى الفرائض والعصبات ولم يذكر لذوى الارحام
 شيئا ولو كان لهم حق لبيته وما كان ذلك نسيانا وبانه عمر لما استخبر عن ميراث الامة والحالة
 قال اخبرني جابر عن عمر ان شيئا لهما ولنا قوله قد واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله ومعناه
 كما في بعضه اولى بميراث بعض فيما كتب الله تعالى وحكم به لان هذه الآية نسخها التورث بالموالة كما كان
 ابتداء قد مره عم المدينة فكان اولى الموالة والمواخاة في ذلك الزمان صار مصرفا الى ذوى الارحام ما يقع
 عندنا من مولى الموالة صار من ارحمت ذوى الارحام كما نبهت عليه فيما سلف فلهذا
 لهم الميراث بلا فصل بين ذى جهر له فرضا وتصيب ذى جهر ليس له شيء منهما فيكون ثابتا لكل
 بهذه الآية فلا يجب تفصيلهم كما هم في آيات الموارث ايضا وروى ابن جبار عن سما الى سهل بن
 قتيبة لم يكن له وارث لخاله فكتب في ذلك ابو عبيدة بن الجراح الى عمر بن الخطاب بان النبي
 قال قلله ورسوله مولى من مولى له لخال وارث من وارث له لا يقال للمقصود بمثل هذا الكلام
 الفخرون كما ثبتت كتبهم الصبر حيلة من حيلة له والصبر ليس حيلة فكانه قيل من كان له

في قوله ولا يذهب عليك ان هذا التكليف باء حقيقة وجزاواوين كان في عبارة تلك الفراء
 مع فقدان الثانية في اكثر النسخ ههنا وقد فقدنا في كثير منها كما هو الاول كانت عبارة
 اي اكثرهم كسر على ابن مسعود وابي عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل وابي الدرداء وابن عباس
 في رواية عنه مشهورة وغيرهم من يرون بقرينة ذوى الارحام وتابعهم ذلك من التابعين
 علقه ابو ابراهيم وشريح والمسنون ابن سيرين وعطاء وعجا ههنا وفيه قال اصحابنا ابو حنيفة
 وابو يوسف ومحمد زفرو من تابعهم وقال زيد بن ثابت عن ابن عباس في ذرية
 شاذة لاميراث لذوى الارحام يوضع المال عند اعدا اصحاب الفرائض والعصبات في ميت
 وتابعهم في ذلك من التابعين سعيد بن مسيب وسعيد بن جبير وفيه قال مالك والشافعية
 اخرج النافون بان الله قد ذكر في آيات الموارث نصيب ذوى الفرائض والعصبات ولم يذكر لذوى الارحام
 شيئا ولو كان لهم حق لبيته وما كان ذلك نسيانا وبانه عمر لما استخبر عن ميراث الامة والحالة
 قال اخبرني جابر عن عمر ان شيئا لهما ولنا قوله قد واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله ومعناه
 كما في بعضه اولى بميراث بعض فيما كتب الله تعالى وحكم به لان هذه الآية نسخها التورث بالموالة كما كان
 ابتداء قد مره عم المدينة فكان اولى الموالة والمواخاة في ذلك الزمان صار مصرفا الى ذوى الارحام ما يقع
 عندنا من مولى الموالة صار من ارحمت ذوى الارحام كما نبهت عليه فيما سلف فلهذا
 لهم الميراث بلا فصل بين ذى جهر له فرضا وتصيب ذى جهر ليس له شيء منهما فيكون ثابتا لكل
 بهذه الآية فلا يجب تفصيلهم كما هم في آيات الموارث ايضا وروى ابن جبار عن سما الى سهل بن
 قتيبة لم يكن له وارث لخاله فكتب في ذلك ابو عبيدة بن الجراح الى عمر بن الخطاب بان النبي
 قال قلله ورسوله مولى من مولى له لخال وارث من وارث له لا يقال للمقصود بمثل هذا الكلام
 الفخرون كما ثبتت كتبهم الصبر حيلة من حيلة له والصبر ليس حيلة فكانه قيل من كان له

[illegible]

فلا وراث له لاننا نقول هذا الحديث يابى هذا للعبد بل يقول بيان الشرع بلفظ الاثبات والارث
التي تؤدي الى الالتباس فلا يجوز من صاحب الشريعة الكاشف عنها وايضا لما ماتت بنت عبد الله
قال عمر لقيس بن عاصم هل تعرفون له نسبا فيكم فقال انه كان فينا غريبا ولا نعرف له كلاب
أخت هو ابولبابة بن عبد المنذر فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراثه له ^{في} التوفيق بين ما روينا
موافقا للقرآن بين ما رووه مخالفاته ان يحمل ما رووه على ما قبله في الآية الكريمة
أب يحمل على ان العمة والحالة لا توثان مع عصبة وكما مع ذي فرض يد عليه فان الر
على ذوى الفرض مقدم على توريث ذوى الارحام والكاواير توثان مع من لا يرث عليه كالزوجة
والزوجة وذلك الاحكام اثنان اربعة الصنف الاول ينتهي الى منتهى البيت وهم اولاد
البنات وان سفلوا ذكورا كانوا واناثا واولاد بنات الابن كذلك الصنف الثاني ينتهي الى البيت
وهم كجدادهم قطن الى الفاسد ان علو كلاب ملييت اب ابه واجداد المساقط
الى الفاسد ان علو كلاب ملييت اب ام ابه والصنف الثالث ينتهي الى البيت وهم
اولاد اخوات اب سفلوا سواء كانت تلك اولاد ذكور واناثا وسواء كانت اخوات كلاب ام كلاب
بنات الاخوة وان سفلوا سواء كانت اخوة من بون ومن احد هما بنو الاخوة كلاب ام سفلوا وان
طلق اخوات الاخوة في المثالين السابقين ليتنا وجميع اقسامهما كما ذكرنا فبدا الاخوة
نوله كلاب كان بنى الاخوة كلاب ام ولاب من العصبة ولذلك لم يمكنه ان يختص في العبارة بان يقول
اولاد الاخوة كما قال اولادهم واولاد اخوات الصنف الرابع ينتهي الى الجدات ملييت هما اباب كلاب
جدتيه هما ام كلاب امهم العمة على الإطلاق فان اخوات كلاب ملييت فان كلاب اخوات كلاب
ومن كلاب فنتهي منقبة الى جد ملييت من قبل بية ان كلاب اخوات له من قبله منقبة
جدته من قبل بية الامام كلاب فانهم اخوة كلابيه من امه فهم ايضا منقبة الى جدتيه ملييت
اباب ١٢ منقبة ١٢ منقبة ١٢

[illegible]

۱۸۴

[illegible][illegible]

ليست بصاحبة فرض وأيضا الجذاب كأم يساوي ولد البنات في الاقتصار بالميت بواسطة وحدها
ثم الجدة زيادة قرب حكمها في قولها لا يقتصر بالميت بخلاف ولد البنات فإنه يقتصر به فيكون
مقدما عليه والوجه في الرواية المأخوذة للفقهاء أن ذوى الأرحام يرثون على سبيل التعصيب
من جهة أديقدهم منهم الأقرب فالأقرب حيث أن يعتدوا في التوريث بالعصبة من كل جهة
قد مر في العصبية من كل جهة بنو أبناء الميت على الجذاب الأب سائر العصبية وكان هذا الجذاب يقتصر
وابن كابتن يقتصر به في ذوى الأرحام يقدم ولد البنات على الجذاب كأم وعندهما أي عند
أبي يوسف ومحمد والشافعية الثالث بهم أولاد الأخوات بنات الأخوة وبنو الأخوة كأم مقدم
الجذاب كأم وكان قياس من ههنا في الجذاب كأم مقامة لأخوة والأخوات دامت القسمة في
من ثلث جميع المال يقتصر أن لا يقدم الصنف الثالث على الجذاب كأم أما أبو حنيفة رجع فقد جرد
في ذوى الأرحام على قياس من ههنا في العصبية قدم ههنا الجذاب كأم الذي هو في درجة الجذاب كأم
على أولاد الميت فلا يرثون معه كان تقديمه في قوله الأخير أولاد الميت في ذوى الأرحام على الجذاب
كأم جرد على مذهبه في العصبية كان هذا ابن بن ماعلى الجذاب كأم وقد رجع الشافعية
أنه تقتصر في بعض النسخ في بيان من ههنا ما هذا العبارة لأن عند ههنا كل واحد منهم أولى من فرعه
وإن سفل أولى من صله وقال لم يحصل منها معنى فهي من ملحقات بعض الطلبة القاصرين كأم
الشيخ لهذا لم توجد النسخ القديمة لما فرغ من تبيين أصناف الأدبعة شرعا من كيفية توريث كل واحد منهم فقال
فصل في الصنف الأول

الذي هو أولاد البنات وأولاد بنات كابتن لو كأم بالبر لا يرث أقربهم إلى الميت كبنات البنات فهذه
من بنات بنت كابتن كالأول تدل إلى الميت بواسطة واحدة وثلاثية بواسطة هذا أول
أهل القرابة وهم أبو حنيفة وصاحبه وزفر وعيسى بن أبان رجع قولوا استحقاق ذوى الأرحام بخلاف
أهل القرابة وهم أبو حنيفة وصاحبه وزفر وعيسى بن أبان رجع قولوا استحقاق ذوى الأرحام بخلاف

[illegible][illegible][illegible]

معنى العصوبة ولهذا قدم في الاصناف اربعة من هو اقرب ويستحق الواحد منهم جميع المال
 وفي العصوبة الحقيقية تكون زيادة القرب تارة بقلة الدرجة واخرى بقوة السبب
 في تقديم البنوة على الابوة فكذلك فيما فيه معنى العصوبة يثبت للتقديم بقرب الدرجة كما يثبت
 بقوة السبب في الصورة المذكورة يكون المال كله لبنت البنت كما اهل التنزيل هم الذين
 ينزلون المدلى منزلة المدلى به في الاستحقاق كعلقمة والشعبي مسروق ابو عبيدة
 والقاسم بن سلام والحسن بن زياد فيجعلون المال بينهما كأنه ترك بينهما وبنت
 فيكون المال بينهما أما ارباعا على قياس قول علي رضي الله عنه ثلثة ارباعه لبنت البنت واربعة
 بنت الابن ثم اربعة بنت الابن مع البنت الصلبية وأما اسداسا على قياس قول ابي مسعود رنجتم اسداسه
 لبنت البنت واسباسه لبنت بنت الابن لأنه لا يرى الرد على بنت الابن مع الصليبية
 ويستدلون على التنزيل بأن الاستحقاق لا يمكن اثباته بالرأى ولا نص هذا من الكتاب
 ولا من السنة ولا إجماع فلا طريق سوى اقامة المدلى مقام المدلى به ليثبت الاستحقاق
 الدكان بما للمد به فنصيب كل اصل ينتقل الى فرعه ويؤيد ذلك ان من كان منهم لدا الصافر من
 او لعصبة كان وليا من ليس كذلك وليس ذلك الا باعتبار المدلى به ويرد على قولهم انه يلزم منه
 من فاحش وهو حرمان البنت بكون المدلى به قيما او كافرا فيكون الشخص محررا وما كان الميراث بمقتضى
 في غير فوجيان يكون استحقاقا باعتبار وصفه وهو القرب ولما كان فيه معنى العصوبة قدم الاقرب وذهب
 وج بن راج وجيش بن مبشر ومن تبعهما الى المال بينهما افضا لان استحقاقهما انما هو
 باعتبار الوصف العام للدم والرحم والا قرب لا بعد متساويا فيه هو لا يسمى اهل الرحم ان استوفوا في الد
 ان يدي كلهم الى الميت بدلا وجيز او ثلث دراهم مثلا فلو اوردت ولي من لدن ذى الارحام
 لبنت بنت الابن فانها ولي من ابن بنت البنت وذلك لان الاولى ولد لبنت الابن وهي صا

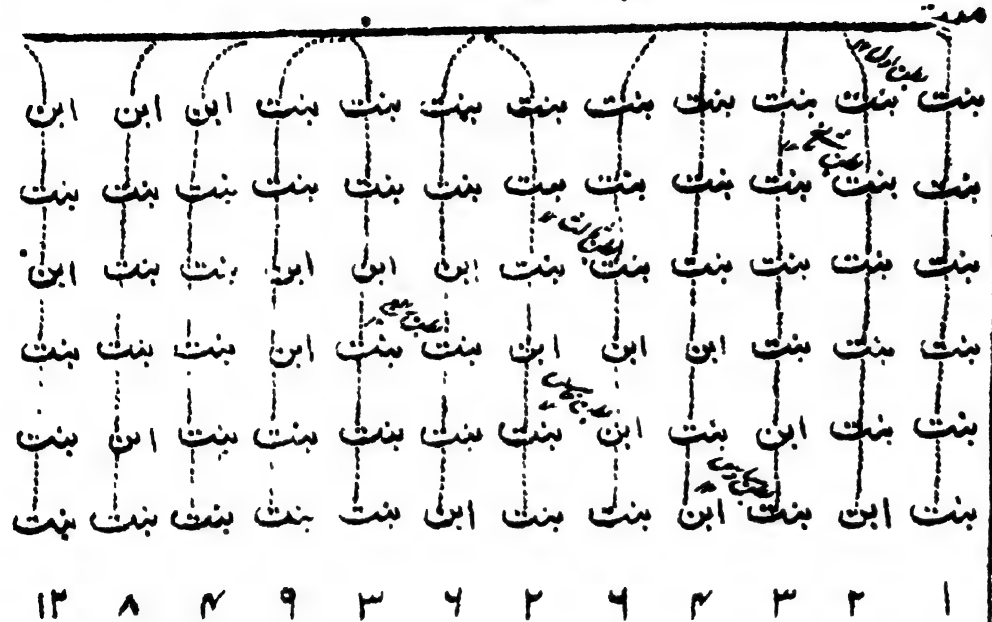
السلمة مع السمس والعلی
 یونسیت مع السمس والعلی
 الابن ثلثة فلیت واولدیت الابن
 رقیما ثمان من لیلک نیر علی حور کوزلو
 ولما کن الریطة بیت الابن مع حور
 البیت بر الاثمان الیاضان علی ثلثة
 فقط علی ثلثة السمس والنصف
 بالنفوس بالسمان بالیونسیت الابن
 الواسد النفوس فقط ۱۲ مع الیونسیت
 علی کل یوم واحد علی کل یوم
 قولک ابن اثخان کربان یونسیت
 الاثخان نذر علی ارمین ابان اثخان
 بقیا الکریم ابان اثخان مع حور
 قولک بالنفوس یونسیت

قوله في قوله

[illegible]

أحدهما ولد لدارث كان أولى من الآخر فقد ترجح باعتبار معنى في المدلى به كما إذا ترك المبيت ^{بنت}
 وبنت بنت عندهما أي عندنا يوسف ورجح بالحسن يكون المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين
 باعتبار الأبدان أي أبدان الفروع وصفا فقم ثلثا المال لابن البنت ^{بنت} ثلثه لبنت البنت
 وعند محمد ^ح يكون المال بينهما كذلك لأن صفة الأصول متفقة في الأنوثة فتعبر عنها
 أيضا أبدان الفروع ولو تزوجت ابن بنت ^ح ابن بنت بنت عندها تقسم المال بين الفروع
 اثلاثا باعتبار الأبدان ثلثاه للذكر وثلثه للأنثى كما في الصوة السابقة وعند محمد يكون
 المال بين الأصول أعني في البطن الثاني الذي هو أول ما وقع فيه الاختلاف بالذكرة والأنوثة
 وهو بنت البنت ^ح ابن البنت ^ح يكون ثلثاه لبنت ابن البنت ^ح لأن نصيب ابنتها
 فواستقل إليها وثلثه لابن بنت البنت ^ح نصيب أمه فانتقل إليه فصار كارت ههنا في هذه
 على عكس ما كان عليه في مذبهما وهوان للأنثى من الفروع ضعف المذكور وما كان قول محمد
 محتاجا إلى حريد تفصيل أشار إليه بقوله وكذلك عند محمد أي كما اعتبر عندنا حال الأصول البطن
 الثاني على ما عرفت كذلك يعتبر عندنا حال الأصول في البطون المتعددة إذا كانت في أول الأبدان
 المتساوية في الدجة بطون مختلفة ^ح ويقسم المال على أول بطن يختلف في الأصول بالذكرة والأنوثة
 للذكر مثل حظ الأنثيين ثم يجعل الذكر من ذلك البطن طائفة واحدة ^ح والآنثى أيضا طائفة أخرى
 على حدة بعد القسمة على الذكور ^ح والآنثى فإصاب الذكر من أول بطن وقع فيه الاختلاف ^ح يعطى فروعهم
 بحسب صفا فقم ^ح لم يكن فيما بينهم وبين فروعهم من الأصول اختلاف في الذكرة والأنوثة بان
 يكون جميع ما توسط بينهما ذكرا فقط أو أنثى فقط وكان فيما بينهما من الأصول اختلاف ^ح جميع ما أصاب
 الذكور ويقسم على أعلى الخلاف الذي وقع في أول الأبدان ويجعل الذكر ههنا أيضا طائفة والآنثى
 طائفة أخرى على قياس ما سبق وكذلك مما أصاب ^ح أنثى يعطى فروعهم ^ح لم يختلف الأصول

بنزهة عتيق أن الابرار عيانا
 في كل وقت من الاوقات وان كان الابرار في
 باطنهم فليس في الاوقات من الابرار في
 بنزهة عتيق ان الابرار عيانا
 في كل وقت من الاوقات وان كان الابرار في
 باطنهم فليس في الاوقات من الابرار في



هذا المسئلة مشتملة على اثني عشر شخصا من ذوى الارحام تسعة منها اناث وثلاثة
منها ذكور وكلهم في درجة واحدة هي البطن السادس ليس فيهم ولدا واثنتي عشر عندي يوسف
ومن وافقه تقع من خمسة عشر كل ابن بمزلة بنتين فيصير المجموع خمس عشر بنتا فعلا
رؤسهن ^{التي هي بنت} المسئلة على رأيه فلكل واحدة من البنات التسع سهم واحد ولكل من البنين
الثلاثة سهمان واما عند محمد فانما تقع هذه المسئلة من بنتين وذلك كما اذا قسمنا
المال على البطن الاول المشتمل على تسع بنات وثلاثة بنين على قياس ما ذكرناه في الفروع
على مذهب يوسف اصابت البنين ستة اسهم والبنات تسعة فاذا جعلنا الذكر الثلثة
طائفة وجمعنا ما اصابهم احدى الستة ونظرنا الى ما هو اسفل من البطن الاول لم نجد في البطن
اثنان اختلاف بل وجدنا في البطن الثالث اربعة السدس والثلثة بنات وبنيتين فقمنا الستة
عليهم

[illegible]

في قولنا انما هو اسفل من البطن الثالث
 في قولنا انما هو اسفل من البطن الرابع
 في قولنا انما هو اسفل من البطن الخامس
 في قولنا انما هو اسفل من البطن السادس
 في قولنا انما هو اسفل من البطن السابع
 في قولنا انما هو اسفل من البطن الثامن
 في قولنا انما هو اسفل من البطن التاسع
 في قولنا انما هو اسفل من البطن العاشر
 في قولنا انما هو اسفل من البطن الحادي عشر
 في قولنا انما هو اسفل من البطن الثاني عشر
 في قولنا انما هو اسفل من البطن الثالث عشر
 في قولنا انما هو اسفل من البطن الرابع عشر
 في قولنا انما هو اسفل من البطن الخامس عشر
 في قولنا انما هو اسفل من البطن السادس عشر
 في قولنا انما هو اسفل من البطن السابع عشر
 في قولنا انما هو اسفل من البطن الثامن عشر
 في قولنا انما هو اسفل من البطن التاسع عشر
 في قولنا انما هو اسفل من البطن العشرون

للذكر مثل حظ الانثيين فاصابت للابن ثلاثة وللبنات ثلثه ثم دفعنا نصيب الابن الى اخر
 فروعها كان البطون المتوسطة بينهما متفقة في الاثنية وجعلنا البناتين طائفة علوية ونظرنا
 الى ما هو اسفل من البطن الثالث فلما وجدنا في البطن الرابع اختلاف قبل وجدنا في الخامس باربعتهما
 في ابنا وبنات فقسمننا الثلثة عليهما المذكور مثل حظ الانثيين فاصابت لابن اثنتان والبنات
 ثلثه ثم دفعنا نصيب كل منهما الى فروعها في البطن السادس كذلك اذا جعلنا البنات
 طائفة وجعلنا ما اصابهن هو تسعة ونظرنا الى ما هو اسفل من البطن الاول لم نجد اختلاف
 في البطن الثاني بل في البطن الثالث حيث وجدنا فيه باربعين ست بنات وثلثة بنين
 فاذا قلنا كل ابن بمنزلة بنتين كل المجموع اثني عشر بنتا فلا تستقيم عليهن التسعة التي
 كانت نصيب البنات لكن بين التسعة وبين عدد سبعين اعني اثني عشر موافقة بالثلث
 وفق عدد سبعين هو اربعة في اصل المسئلة وهو خمسة عشر فصا رسدين منها تصح المسئلة
 اذ كانت لطائفة البنات في البطن الاول ستة من اصل المسئلة فضر بناها في المضروب الذي
 هو اربعين يبلغ اربعة وعشرين ونقسمها على ما في البطن الثالث من فروع البنات الثلاثة فيحيط
 الابن اثني عشر البنات ايضا اثني عشر ثم ندفع نصيب الابن الى اخر فروعها من البطن السادس لعدم
 الاختلاف ونقسم نصيب البنات على الابن البنات الذين باربعتهما في البطن الخامس المذكور مثل حظ
 الانثيين فاصابت لابن ثمانية والبنات اربعة فيدفع نصيب كل منهما الى فروعها الساد
 وكانت لطائفة البنات في البطن الاول تسعة من اصل المسئلة فضر بها في ذلك المضروب اربعة
 فنحصل ستة وثلثون فانظرنا الى ما هو اسفل من البطن الاول وجدنا اختلاف في البطن الثاني
 اذ كان فيه باربع البنات التسع ست بنات وثلثة بنين فقسمننا نصيبهن اعني الستة وثلثين
 للذكر مثل حظ الانثيين فاصابت البنات ثمانية عشر وجعلنا المذكور طائفة والاثنا عشر طائفة

عند أبي يوسف رحمه الله يقسم المال بين الفروع أسباعاً باعتبار ابدانهم لان الابنين كاديع بنات
 ثلاث بنات اخرى في المجموع كسبع بنات فلكل بنت الثلث سهم او لكل من الابنين سهمان
 وعند محمد يقسم المال على اعل الخلاف اعني في البطن الثاني اسباعاً باعتبار عدد الفروع في كل
 بطن اعني ان يقسم المال على البطن الثاني وفيه ابن بنتان لكنه يعتبر عدد فروع الابن هو اثنتان في الابن
 فيجعل له كابتين يعتبر عدد فروع البنت التي في فروعها تعد فيها فيجعل هذه البنتين
 وعلى هذا يكون عدد المجموع في البطن الثاني سبعة لان الابن لقاؤه مقام لابنين كاديع بنات
 وهناك بنت كبتين بنت اخرى هي واحدة في جميع كسبع بنات فتكون للابن هذا
 اربعة اسباع المال للبنت التي في فروعها تعد سبعة منها للبنت الاخرى سبع واحد ثم انه
 المذكور طائفة ولا ناث طائفة اخرى فعند اربعة اسباعه اي اسباع المال لبنتي بنت ابن
 اذهى نصيب جدها وذلك لان الابن الذي نزل في البطن الثاني منزلة بنتين وعند ايضا ثلثة
 اسباعه وهو نصيب البنتين اللتين نزلت احداهما منزلة بنتين في ذلك البطن يقسم على
 ولديهما اعني في البطن الثالث انصافاً وذلك لان البنت التي في الثالث اذا اعتبر فيها
 عدد فروعها صارت كبتين فتساوي الابن الذي في الثالث فيعطى كل واحد منهما نصف ثلثة
 الاسباع هو سبع ونصف سبعة يكون نصفه اي نصف المقسوم الذي هو ثلثة الاسباع
 لبنت ابن بنت البنت نصيبها وهو الابن الذي كان في البطن الثالث والنصف الاخر لابنت
 بنت البنت نصيبا مهما وهي البنت التي سادت لابن في البطن الثالث وتقع هذه
 من ثمانية وعشرين في ذلك لان اصل المسئلة في التقسيم على اعل الخلاف الذي هو البطن الثاني
 من سبعة كما عرفت فانظرنا الى البطن الثالث وجدنا فيه باء البنتين اللتين في الثاني ابنا وبنتا فلما
 اخذنا في البنت عدد فروعها صارت كبتين وجب ان يقسم عليهما اي على الابن والبنت نصيب
 لان الابن سادى مع البنت التي اعتبر فيها العدد ١٢

عند أبي يوسف رحمه الله يقسم المال بين الفروع أسباعاً باعتبار ابدانهم لان الابنين كاديع بنات
 ثلاث بنات اخرى في المجموع كسبع بنات فلكل بنت الثلث سهم او لكل من الابنين سهمان
 وعند محمد يقسم المال على اعل الخلاف اعني في البطن الثاني اسباعاً باعتبار عدد الفروع في كل
 بطن اعني ان يقسم المال على البطن الثاني وفيه ابن بنتان لكنه يعتبر عدد فروع الابن هو اثنتان في الابن
 فيجعل له كابتين يعتبر عدد فروع البنت التي في فروعها تعد فيها فيجعل هذه البنتين
 وعلى هذا يكون عدد المجموع في البطن الثاني سبعة لان الابن لقاؤه مقام لابنين كاديع بنات
 وهناك بنت كبتين بنت اخرى هي واحدة في جميع كسبع بنات فتكون للابن هذا
 اربعة اسباع المال للبنت التي في فروعها تعد سبعة منها للبنت الاخرى سبع واحد ثم انه
 المذكور طائفة ولا ناث طائفة اخرى فعند اربعة اسباعه اي اسباع المال لبنتي بنت ابن
 اذهى نصيب جدها وذلك لان الابن الذي نزل في البطن الثاني منزلة بنتين وعند ايضا ثلثة
 اسباعه وهو نصيب البنتين اللتين نزلت احداهما منزلة بنتين في ذلك البطن يقسم على
 ولديهما اعني في البطن الثالث انصافاً وذلك لان البنت التي في الثالث اذا اعتبر فيها
 عدد فروعها صارت كبتين فتساوي الابن الذي في الثالث فيعطى كل واحد منهما نصف ثلثة
 الاسباع هو سبع ونصف سبعة يكون نصفه اي نصف المقسوم الذي هو ثلثة الاسباع
 لبنت ابن بنت البنت نصيبها وهو الابن الذي كان في البطن الثالث والنصف الاخر لابنت
 بنت البنت نصيبا مهما وهي البنت التي سادت لابن في البطن الثالث وتقع هذه
 من ثمانية وعشرين في ذلك لان اصل المسئلة في التقسيم على اعل الخلاف الذي هو البطن الثاني
 من سبعة كما عرفت فانظرنا الى البطن الثالث وجدنا فيه باء البنتين اللتين في الثاني ابنا وبنتا فلما
 اخذنا في البنت عدد فروعها صارت كبتين وجب ان يقسم عليهما اي على الابن والبنت نصيب
 لان الابن سادى مع البنت التي اعتبر فيها العدد ١٢

[illegible][illegible]

شهر الروايتين عن ابي حنيفة راج في جميع احكام ذي الارحام عليه القنوى من هذا الكلام يعلم ما اشرنا اليه سابقا من ان قول ابي يوسف روى عن ابي حنيفة راج ايضا كذا رواية شاذة ليست في قوة الشهرة بل لروايتها في بعض من استخرجها الرافض يقول ابي سيف في مسائل ذي الارحام الخيف لانه ليس على المفتي

شهر الروایتین عن ابی حمزه
سابقاً من اقبل ابی یونس
لوردا الحور و ذکر بعض من
فی الحور

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

نون
 بلا بیسفاغ
 بغض از دایوں بیل قایل
 طبع
 ارجح استین از ان
 سوار از قیاس
 سوار از قیاس

[illegible]

فصل في الصنف الثاني

فصل في الصنف الثاني

فَعِنْدَهُمْ يَكُونُ ابْنُ امِّكَ اَمِ ابْنُ امِّكَ لَا يَفْصِلُ بَيْنَكَ وَابْنِ امِّكَ لَكِنَّ الْاَوَّلَ يَدُلُّ عَلَى
هُوَ الْجِدَّةُ الصَّحِيْحَةُ عَنِ امِّكَ الثَّانِيَ يَدُلُّ بِغَيْرِ رَيْثٍ هُوَ جَدٌّ سَادِعٌ عَزَابُ امِّكَ الَّذِي لَا يَرْتَضَى مَعَ
فَكَانَتْ امُّ امِّكَ اقْوًى نَبَا بِهَا اَوْلًى وَلَا تَقْضِيْلُ لَهُ اَيُّ مَنْ يَدُلُّ بِوَارَثَةٍ عَلَى مَنْ يَدُلُّ بِعَنْدَانٍ

المجوز جاني والى على البست في الصورة المذكورة يقسم المال عند ما اثلاثا ثلثاه لاب ام وثلثه
 لنبه الى جزئين^{١٢} بست باهم شريعت برسم حسان^{١٣} انتمى المار
 لاب ام^{١٤} على ذلك بان التجميع في الاجداد والجدات الفاسد با كاداء بوارث يردى
 الى جعل المتبوع وهو الجدا والجدة تابعاً لتابعه هو خلاف المعفوق^{١٥} ليس يلزم مثل ذلك في كاداء كاداء
 اى عدم التفضيل^{١٦}

وان استوت من اهلهم اى جاتهم في القرب العبد ليس فيهم مع الاستواء في الدجة من يلى بوارث كاب

اب ام لابت ام اب ام لاد او كان كلهم يد لون بوادرث كاب ابا اب اب ام ام الاب اتفق

في يومين ————— شوال سنة المئتين والاربع مائة

[illegible]

الطائف في صفته من الجوان

مضلع في الصنف الثالث

وهم اكد الاخوات بنات الاخوة مطلقا وبنو الاخوة لام الحكم فيهم كالحكم في الصنف الاول وهم
اولاد البنات واولاد بنات الابن اعني اولادهم بالميراث اقربهم الى الميت فبنات الاخت اول من بن
بنات الاخ لانها اقرب وان استووا في درجة الفرع فولد العصبه اول من ولد ذوى الارحام
بالميراث ١٢

الثالث وهو
 جميع طوائف كلواحد منها فيجب
 ان يكونوا في اوقات الارباع وهو ما وجد في الفقه
 ما ذكره في رواية الامام في كتابه في
 من طائفتهم في وقت واحد
 انما في وقت واحد
 اول طين الخ وقاعته والوقت
 ههنا اختلاف في الطين وان
 الصنف الاول الذي له في السلطات
 منها ١٢ في كل واحد من
 القسمين من طين ان المذكور في
 بين الاثبات الابواب ١٢
 في الصنف الاول من طين
 لا يثبت بيان فاسلان من
 كاتيب ام الاب والآخر من قبل
 فاسلان ام كذلك ام لا
 الاب والآخر من قبل
 ع قوله فيهما كاتيب ام
 الى نعم المقام لان
 ان يكون اشارة الى
 على ايدان الفروع وهو
 المسئلة في قوله في
 عبد الحميد في
 انصف ثلثات في قول
 انصف الثاني من
 في الصنف الثالث وهو الذي
 البوي البست ١٢
 لم يتم اولاد الاخوات مطلقا
 ام اولاد الام وم
 مطلقا ١٢

علم دانا بنو الاخرة لا يعلم الا بالاب
 علي قوله وبنو الاخرة
 سوار كانت الامم
 فمن العصباء ١٢

كنت بنت الاخ وابن بنت الاخ او كان كلهم اولاد العصابات كبنتي ابني الاخ لاب ام
 اولاب او كان بعضهم اولاد العصابات وبعضهم اولاد اصحاب الفرائض كبنتي الاخ لاب
 وامو بنت الاخ لام فابو يوسف ^{بني مقدس انيس ١٢} يعتبر الاقوى في القرابة فعند ام كان اصله اخ لاب ام
 او حمى كان اصله اخ لاب فقط او لام فقط فبنت بنت اخت لاب ام اولي عند من بنت بنت
 لاب من كان اصله اخ لاب ولي حمى كان اصله اخ لام كما سيد عليك تفصيله وحمله
 يقسم المال على الاخوة والاخوات مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول وهو الظاهر من
 قول ابى حنيفة رحم فيها اصاب كل فريق من تلك الاصول يقسم بين فروعهم كما في الصنف
 الاول على ما تفرز هناك تفرانه او حرم مثلاً و اشار الى قولي الاماميين فيه فقال كما اذا ترك
 الميت ثلث بنات اخوة متفرقين اي بعضهم لاب وام وبعضهم لاب فقط وبعضهم
 لام فقط وكذا ترك ثلثة بنين وثلث بنات اخوات متفرقات بهذه الصورة

بنت الاخ لاب ام	بنت الاخ لاب	بنت الاخ لام
الاخت لاب ام	الاخت لاب	الاخت لام
بنت ابن	بنت ابن	بنت ابن

 عند ابى يوسف يح كل المال بين فروع بنى الاعيان ثم بين فروع بنى العلات
 ثم بين فروع بنى الاخفاف للذكر مثل حظ الانثيين ارباعاً باعتبار الابدان اي
 ابدان الفروع وصفا فهم يعني انه تقدم عند فروع بنى الاعيان على غيرهم لانهم اقرب
 في القرابة فيجعل المال ارباعاً فيعطى ابن الاخت لاب ام ربعين وبنت الاخ لاب ام ربعاً
 وبنت الاخت لاب ام ربعاً آخر فان لم توجد فروع بنى الاعيان يقسم المال على فروع بنى العلات
 باعتبار ابدانهم لان قرابة لاب اقوى من قرابة لام فيجعل المال بينهم ايضاً ارباعاً وتجان

في قوله بنت الاخ وابن بنت الاخ او كان كلهم اولاد العصابات كبنتي ابني الاخ لاب ام
 والاصول في الفرائض كبنتي الاخ لاب وامو بنت الاخ لام فابو يوسف ^{بني مقدس انيس ١٢} يعتبر الاقوى في القرابة فعند ام كان اصله اخ لاب ام
 او حمى كان اصله اخ لاب فقط او لام فقط فبنت بنت اخت لاب ام اولي عند من بنت بنت
 لاب من كان اصله اخ لاب ولي حمى كان اصله اخ لام كما سيد عليك تفصيله وحمله
 يقسم المال على الاخوة والاخوات مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول وهو الظاهر من
 قول ابى حنيفة رحم فيها اصاب كل فريق من تلك الاصول يقسم بين فروعهم كما في الصنف
 الاول على ما تفرز هناك تفرانه او حرم مثلاً و اشار الى قولي الاماميين فيه فقال كما اذا ترك
 الميت ثلث بنات اخوة متفرقين اي بعضهم لاب وام وبعضهم لاب فقط وبعضهم
 لام فقط وكذا ترك ثلثة بنين وثلث بنات اخوات متفرقات بهذه الصورة
 عند ابى يوسف يح كل المال بين فروع بنى الاعيان ثم بين فروع بنى العلات
 ثم بين فروع بنى الاخفاف للذكر مثل حظ الانثيين ارباعاً باعتبار الابدان اي
 ابدان الفروع وصفا فهم يعني انه تقدم عند فروع بنى الاعيان على غيرهم لانهم اقرب
 في القرابة فيجعل المال ارباعاً فيعطى ابن الاخت لاب ام ربعين وبنت الاخ لاب ام ربعاً
 وبنت الاخت لاب ام ربعاً آخر فان لم توجد فروع بنى الاعيان يقسم المال على فروع بنى العلات
 باعتبار ابدانهم لان قرابة لاب اقوى من قرابة لام فيجعل المال بينهم ايضاً ارباعاً وتجان

له قوله بنقسم ثلث المال هو
 فروع بنى الاخيات ١٢
 الذي هو فروع بنى الاخيات على
 ثلث ثلثه فروع بنى الاخيات على
 لاشياء ثلثه فروع بنى الاخيات على
 في مال واحد على السوية ولا بد
 لاهل ثلث الباقي من الثلث
 هو فروع بنى الاخيات ولا بد
 وانه فروع بنى الاخيات ولا بد
 والمال الذي هو الباقي من مال
 ثلث المال الذي هو الباقي من مال
 الى بنى الاخيات فروع
 قوله بنقسم ثلث المال هو
 فروع بنى الاخيات ١٢
 الذي هو فروع بنى الاخيات على
 ثلث ثلثه فروع بنى الاخيات على
 لاشياء ثلثه فروع بنى الاخيات على
 في مال واحد على السوية ولا بد
 لاهل ثلث الباقي من الثلث
 هو فروع بنى الاخيات ولا بد
 وانه فروع بنى الاخيات ولا بد
 والمال الذي هو الباقي من مال
 ثلث المال الذي هو الباقي من مال
 الى بنى الاخيات فروع

لابن الاخت لابن برح لبنت الاخ لابن برح آخر لبنت الاخت لاب فان لم توجد فروع
 بنى العلات يقسم للمال على فروع بنى الاخيات ارباعا ايضا باعتبار الاندكان فنصف المسئلة
 على رايه من اربعة وعند محمد يقسم ثلث المال بين فروع بنى الاخيات على السوية
 اثلاثا لاستواء اصولهم في القسمة فاذا اعتبر على الفروع في الاخت لام صارت كانهما الاخت
 لام فتأخذ بنى ثلثي ثلث المال وياخذ الاخ لام ثلثه ثم ينقل نصيبهما الى فروعهما
 والباقي هو ثلثا المال بين فروع بنى الاعيان انصافا لا اعتبارا على الفروع في الاصول فتصير
 بهذا الاعتبار لابن الاخت لابن ام كاختين من الابوين فتساوى اخاها في النصيب وحيث يكون
 نصيب اى نصف الباقي وهو الثلث لبنت الاخ نصيب ابيها والنصف الآخر من الباقي
 بين لابن الاخت لابن ام كاختين من الابوين فتساوى اخاها في النصيب وحيث يكون
 لعدم الاختلاف في اصول هذين الفرعين ولا شئ لفروع بنى العلات لانهم محجوبون
 بنى الاعيان كما سبق وتصح هذه المسئلة عند محمد من شعبة لان اصل المسئلة
 من ثلثة واحد منها بنى الاخيات الثلثة ولا يستقيم عليهم اثنان لبنى الاعيان واحد
 منهما لبنت الاخ لابن ام واحد لابن الاخت منهما مع بنت الاخت منهما وهما
 كثلث بنات لان لابن كنتين ولا يستقيم الواحد على الثلث لكن بين رؤس
 بنى الاخيات رؤس بنى الاعيان مماثلة فضر بنا احد الثلثين في اصل المسئلة وهو
 ثلثة ايضا فصار شعبة فصاح منها المسئلة كان لبنى الاخيات من اصل المسئلة
 واحد ضربناه في الثلثة فكان ثلثة فكل واحد منهم واحد وكان لبنى الاعيان
 من اصلها اثنان ضربناهما في الثلثة فحصلت ستة دفعا منها ثلثة الى بنت
 واثنين الى ابن الاخت واحد الى بنت الاخت ولو ترك ثلث بنات بنى اخوة متفرقين بهذا الصورة

المال كله لبنت ابن الاخ لانه امر بالاتفاق لانها ولدا العصبة الذي هو ابن الاخ لآب
 وام فتكون مقدمة على بنت ابن الاخ لامر ولها ايضا قوة القرابة من جاني الاب والام
 فتكون مقدمة على بنت ابن الاخ لآب وقد زاد بعض المشايخين هنا مسئلة لاعتبار الجها
 وعدد الفروع في الاصول فقال ولوتر ابن بنت اخ لآب وبنتي ابن اخت لآب
 وهما ايضا بنتا بنت اخ لآب امر وتوكل ايضا بنت ابن اخت لام بهذه الصفة

عند أبي يوسف رحم المال كله لبنتي بنت الاخت لاب أم لقوة القزابة وعند محمد بن يحيى يسم المال
على الأصول التي هي الأخوة والأخوات وتعتبر فيهم الجهات عدل الفروع فما أصاب كل فروع
منهم يقسم على فروعههم فأصل المسئلة عند من ستة لوجود السد فيها واحد منها هو
سد سما الاخت لأم أربعة وهي ثلثاها للاخت لاب أم لا ناعتبر فيها عد بنتي بنتها في
اختين لاب أم فلها الثلثان والباقي منها وهو واحد للاخت لاب للذكر مثل حظ
الأنثيين بطريق العصوبة وإذا اعتبرنا عد بنتي ابن الاخت لاب فيها كانت كاختين لا
فالواحد الباقي يكون بينهما وبين الأخ لاب نصفين فإذا أضربنا خرج النصف هو الاثنان في
أصل المسئلة وهو ستة صار الحاصل اثني عشر كانت للاخت لاب وأم من أصل المسئلة ^{بين الواحد والاثنين ثمانية} ثمانية عشر
أي ستة

[illegible]

ان الامت صارت كالحزن
عندنا بعد موتي انهما
فيها ١٢ ع ١٢
نهما في المسألة ويكون
نصيب كل من الورثة
سما صنف ما كان من
اتى حشره
وخرجه
نقل في الصنف الرابع
اقول ملازم من الصنف
الثالث من زواري
شيخ في الصنف
الراجح

لا تظن انك قد انتقم
فقط اولام ١٣ ١٢ ١١
لا تظن انك قد انتقم
فقط اولام ١٣ ١٢ ١١
لا تظن انك قد انتقم
فقط اولام ١٣ ١٢ ١١

وہی ہے جس نے ان کے لئے یہ آیت بھی فرمائی ہے:

من جانب واحد كالعامة الأعمام لأم فأنهم من جانب الأب أو الأخوال والخال لا ينقسم من جانب الأم
فالأقوى منهم في القرابة الأولى بالأجماع أعز من كلب أم أولى بالميراث ممن كان كلب من سنان
لب أولى ممن كان لأم وذلك لأن القرابة من الجانبين أقوى وهو ظاهر وكذا قرابة الأعمام
من قرابة الأم ذكرنا أو أباؤنا يعني لا فرق بين أن يكون الأقوى ذكراً أو أنثى فعمته كلب
وأما أولى من عمته كلب من عمته وحمها لأم فإنها أقوى قرابة فتحرز المال كله وعمته كلب أولى من
وحمها لأم لقوة قرابتها وكذا الخال والخاللة كلب أم أولى بالميراث من خال وخاللة كلب من خال
أو خاللة لأم والخال والخاللة كلب لي منهما إذا كان لأم وأما إذا ذكرنا أو أباؤنا أي على تقدير
التحاذي للقرابة بين اختلط في الصنف الرابع المذكور في الأناث واستوت أيضاً قرابتهن
في القوة بأن يكونوا كلهم كلب أم أو كلب لأم فلذلك كمثل حظ الأنثيين كعم وعمته كلاهما لأم
أو خال خالته كلاهما لأم أو كلاهما كلب كلاًهما لأم وذلك لأن العم والعمته متحدان في الأصل
الذي هو الأب كذلك الأصل للخال والخاللة واحد هو لأم ومتى اتفق الأصل والعبارة في القسمة
بالأبداً عندهما جميعاً وإن كان جيزاً فربما يتبعهم مختلفاً بأن تكون قرابة بعضهم من جانب الأب
وقرابة بعض آخر من جانب الأم فلا اعتبار لقوة القرابة فيما بين المختلفين في جيزها فلا يكون
من هو أقوى قرابة لكونه من الجانبين أو من جانب الأب أو لي ممن قرابته من جانب الأم
كعمته كلب أم وخاله لأم أو خالته كلب أم وعمته لأم فالتثان للقرابة كلب هو نصيب الأب
والتثان للقرابة لأم وهو نصيب الأم فإذا ترك عمته كلب أم وعمته لأم ترك أيضاً معهن خالته
كلب أم وخالته كلب خالته لأم فثلثا المال للقرابة الأب كالعامة وثلثه للقرابة لأم والخال
ثم ما أصاب كل فريق من قرابتي الأب لأم يقسم بينهم كالأول جيزاً فربما يتبعهم فالعمته كلب
ولهم في المثال المذكور تحرز الثلثين لأن قرابتهما أقوى وكذا الخاللة كلب أم تحرز الثلث لأن

قوله فان قيل ان
 بين قوله فلا اعتبار بالقرابة والتفاضل
 بين قوله فانما بالنسبة القرابة و
 ان المراد باعتبار قوة القرابة لا بالنسبة
 هو اخذ القوي جميع المال ليعني
 ان كان خبز فزادتم جميع المال ليعني
 فزاد القرابة القوية جميعها فلما نهى
 ان التهمة لا تاتي مع جميع المال فكذلك
 لا تأخذ جميع المال بل هي تأخذ
 الثلثين للمال بل هي تأخذ
 قوة القرابة بسبب قرابة الاب فغير
 للمال حتى يكون اخذ جميع

112

[illegible][illegible]

ماخذ الی باب فیہ فیصل علیہ
الصفحت الاول اذا حکم
نہی کلک واحد کما
من انما اورد الالبیت
نہی مسموع
باب جامع
ملک ابن جعفر بن
کان اول البلیک فی
ملک ابن جعفر بن
کان ملک ابن
اول ملک ابن
من ابو الکلام
فیہ

في قوله لا يورثون
 اي اهل البيت
 في قوله لا يورثون
 اي اهل البيت
 في قوله لا يورثون
 اي اهل البيت

في قوله لا يورثون
 اي اهل البيت
 في قوله لا يورثون
 اي اهل البيت
 في قوله لا يورثون
 اي اهل البيت

في قوله لا يورثون
 اي اهل البيت
 في قوله لا يورثون
 اي اهل البيت
 في قوله لا يورثون
 اي اهل البيت

المتفرقات كان المال كله لولد عمه لا يورثون فقد كان كله لولد عمه لا يورثون فقد كان كله لولد
 عمه لا يورثون وقد الحكم في اولاد احوال متفرقين او حالات متفرقات وذلك لان النساء
 في درجة الاتصال بالميت حاصل فلا شك ان القرابتين اقوى سببا وعند اتحاد السبب
 يجعل الاقوى سببا في مخلي اقرب جنة فيكون ولي وكذا اولاد من هو لاب لقرابة الاب في سلف
 ان في استحقاق مخر العصبية تقدم قرابة الاب على قرابة الام واعلم ان هذا الاجماع ليس مطلقا بل
 هو مقيد بما اذا لم يكن فيهم ولد العصبية اما اذا كان فيهم ولد العصبية ففي اولوية من له
 قوة القرابة خلاف بين ظاهر الرواية وقول بعض المشايخ كما استغفرت عليه ان شاء الله تعالى
 وان استووا في القرب بحسب الدخول في القرابة بحسب القوة وكان خير قرابتهم متحد بان يكون
 الكل من جهة اب الميت او من جهة امه فولد العصبية اول من لا يكون ولد العصبية لكن ثبت
 وابن العمه كلاهما لا يورثون المال كله لبيت العمه لانها ولد العصبية دون ابن العمه وذلك
 لان العمه لا يورثون من العصبية بخلاف العمه فانها من وى الارحام كالعمه لا يورثون في جانبهم ولد
 قوة ورجحان باعتبار المدالي به وعند اتحاد جبر القرابة في صورة تساوي الدرجة تعتبر
 القوة وان لم تعتبر عند اختلاف جبرها كما سياتي ان شاء الله تعالى وان كان احدهما اي احدا
 هذين المذكورين وهما العمه لا يورثون ولا اخو اب كان المال كله لمن كانت له قوة القرابة لم يرد
 بهذه العبارة ما يتبادر من اطلاقها لان العمه اذا كان لا يورثون العمه لا يورثون لا خلاف في المال
 كله لبيت العمه لانها ولد العصبية ولها ايضا قوة القرابة بل اذا كان العمه انكانت لا يورثون
 لا يورثون المال كله لمن له قوة القرابة وهو ابن العمه وحيث يتناقض الخلاف الذي سنده ان شاء الله
 تعالى فكأنه قال انكانت العمه لا يورثون العمه لا يورثون المال لابن العمه في ظاهر الرواية لقوة القرابة
 دون بنت العمه المذكورة وانكانت له الوارث قياسا على خالة لا يورثون كونها ولد في الرحم

في قوله لا يورثون
 اي اهل البيت
 في قوله لا يورثون
 اي اهل البيت

[illegible][illegible][illegible]

i

[illegible][illegible]

بنت الخال لابن محسن للاختصار البنيتين فيهم ابنا واحد افند الفريحتين بناء ولا استقام
لواحد على الخمسة بل بينهما مباينة فتكون الخمسة مجالوا ثم نظرنا الى الاثنين الذين هـو
رؤس فريق الاب والى هذه الخمسة فوجدناهما متباينين فضر بنا احد هـما في الآخر فصار عشرة
فضر بناها في اصل المسئلة الذي هو ثلثة صارت ثلثين منها تقع المسئلة ثلثاها ^{عنه}
عشرين لفريق الاب عشرة منها لابني بنت العمة لاب عشرة للبنيتين ثلثها عن عشرة
لفريق الام ثمانية منها لابنين اثنان للبنيتين عند محمد ^{هـ} تقع هذه المسئلة من
وثلثين لانه يقسم المال على اول بطن يختلف ويعتبر فيهم عدد الفروع والجهات ففي فريق الاب
يحسب العم لاب عمين هما كارب وعامت يحسب كل واحد من العمتين كارب عميتين فالجموع ثمانية
فاذا اختصر في عدد الرؤس حمل العمر الذي هو كارب عامت عا واحد والاربع الباقية عما آخر
فيعطى كل واحد من هذين العمين احدا من الثلثين الذين هما اثنان في فريق الام يحسب
لاب كخالين هما كارب خالات يحسب كل واحد من الخاليتين كخاليتين بناء على اعتبار عدد
الجهات في الاصول فالجموع ههنا ايضا ثاني خالات واذا اختصر في عدد الرؤس جعل الخال لدا
هو كارب خالات خلا واحد وجعلت الخالات اربع الباقية بمنزلة خال آخر ما اصابهم
من اصل المسئلة وهو الثلث واحد فلا يستقيم على هذين الخالين فيضرب عدد ههنا اصل المسئلة
وهو ثلثة فتصلي ستة فتقطع في الاب من هذه الستة اربعة ثم يدفع اثنان من هذا الاربعة
الى العمر لاب ويجعل كطائفة على حد ويدفع نصيبه الى آخر فروع اعنه بنتي بنته فكل واحد
منهما واحد يدفع الاثنان الاخوان من الاربعة الى العمتين لاب ويجعل كطائفة برهما
ثم ينظر الى اسفل العمتين فيوجد ابن كابنين وبنت كبنتين لاخذ ههنا العدد من فروعهم
واذا اختصر في الرؤس جعل البنات كابن فالجموع ثلثة بنين ونصيب العميتين هو اثنان لا يستقيم

[illegible]

ولولا لام سدس اخو فيبقى واحدا هو الخنثى بالعصا تكونه خلايا وان جعلتم اثني كان
 اختلا ب ح تعول المسئلة الى ثمانية ثلثة للزوج وواحدة للام واحد اخر للاخت كما ثلثة
 اخرى للخنثى لكونها صاحبة النصف ومن الظاهر المكشوف ان ثلثة من ثمانية اكثر
 من احد من ستة فان قلت ما فائدة تفسيره اقل النصيبين با سوء الى القلت فائدة
 انه لو لم يرد باقل النصيبين اسوء حال الذكورة والا فوثة لا مشتبها لاهر علينا فيما اذا كانت
 يورث في احد الحالين يحرم في الاخرى كما اذا تركت وجا واختلا ب ام وخنثى لاب فانه اذا
 انثى كان له سهم من سبقه وان جعل ذكر الم يكن له شيء فلما اريد باقل النصيبين اسوء حال
 كان الحكم شاملا لهذه الصورة بانه يجعل ذكر ا فلا يستحق شيئا كما اذا ترك ابنه وابنتا وخنثى
 للخنثى ههنا نصيب بنت لانه متيقن من معلوم ثبوته على تقدير ذكوره وانوثة والرائد
 على ذلك مشكوك فلا يستحق ميراثا كما في الشك عند عامر الشعبي هو قول ابن عباس رضي الله عنهما
 النصيبين بالمنازعة بدأ محمد بن كتاب الفرائض للخنثى بما رواه عن الشعبي ح من انه سئل
 عن ميراث مولود فاقد للابنتين سبق ذكره فقال له نصف حظ الذكر ونصف حظ الانثى
 بناء على المنازعة التي بينه وبين باقي الورثة فانه يقول انا ذكر ولي نصيب الذكورة وهم يقولون
 انت اثني لاي نصيبك الا فوثة فيندفع اليه نصف النصيبين باعتبار الحال التي اذ لا يمكن
 ترجيح احدهما على الاخرى فيجب ان يعمل بهما بقدر الامكان ذلك بما ذكرناه وورد بان العمل
 بهما جمع بين صفتين متضادتين هو حال فوجب العمل بالاقل لما تفرقا واختلفا
 اي بويوسف ومحمد بن في ترجيح قول الشعبي وتقديره قال بويوسف في المثال المذكور للابن
 سهم وللبنات نصف سهم للخنثى ثلثة ارباع سهم للخنثى ليستحق سهمها كالابن
 ان كان ذكر او يستحق نصف سهم كالبنات ان كان انثى هذا اي استحقاقه لسهم على تقدير

له قوله غت ما روي
 في فان قيل لم يرد
 الحالين فمطلوب اقل نصيبين
 في كلامنا ما قلنا ان
 باجمع فوثة اقل النصيبين
 فوثة اسوأ حالين نصيبين
 ح ستة قوله كان هم
 فيكون ان كان نصيب
 فليست فقولهم هذا
 في خمسة ح ستة قوله
 لم يكن له شيء لانه
 فوثة نصيبه ح ستة
 قوله وضمنه ح ستة
 والا وراي ح ستة
 ١٢٢
 روي عن ابن عباس رضي الله عنهما
 في ميراث مولود فاقد للابنتين
 بناء على المنازعة التي بينه وبين باقي الورثة
 انت اثني لاي نصيبك الا فوثة فيندفع اليه نصف النصيبين
 بناء على المنازعة التي بينه وبين باقي الورثة
 قوله في ترجيح قول الشعبي
 بناء على المنازعة التي بينه وبين باقي الورثة
 قوله في ترجيح قول الشعبي
 بناء على المنازعة التي بينه وبين باقي الورثة
 قوله في ترجيح قول الشعبي
 بناء على المنازعة التي بينه وبين باقي الورثة

في قوله غت ما روي
 في فان قيل لم يرد
 الحالين فمطلوب اقل نصيبين
 في كلامنا ما قلنا ان
 باجمع فوثة اقل النصيبين
 فوثة اسوأ حالين نصيبين
 ح ستة قوله كان هم
 فيكون ان كان نصيب
 فليست فقولهم هذا
 في خمسة ح ستة قوله
 لم يكن له شيء لانه
 فوثة نصيبه ح ستة
 قوله وضمنه ح ستة
 والا وراي ح ستة

ولنصف سهم على تقدير آخر متيقن لا ترجح لاحد التقديرين على الآخر في اخذ نصف سهم
 النصيبين على التقديرين على حسب الامكان كما ذكرنا فيما اخذ نصف سهم ونصف سهم
 او نقول بعبارة اخرى ياخذ النصف المتيقن الذي هو ثابت على تقدير ذكرته وتوقف
 مع نصف النصف المتنازع فيه بينه وبين المودعة دفعا للمنازعة في ثبوت هذا النصف
 على زعمه وانتقائه على زعمهم فصار له اى الخنثى ثلاثة ارباع سهم وذلك لان
 لبايوسف يعتبر السهام والعول اى المبسط الى الكسر وجميع المسئلة المذكورة على الوجه
 المذكور سهمان وربع سهم فاذا بسطنا السهمين بضربهما في مخرج الربع مع زيادة الكسر
 عليه كان الحاصل تسعة ارباع فنجعلها صحاحا ونضع منها المسئلة فلذلك قال وجميع
 من تسعة فلان اربعة وللبنات ثلث الخنثى ثلثة فانها نصف مجموع مال الابن والبنات
 او نقول لو كان الخنثى منقرا يستحق جميع المال كان ذكرنا ونصف المال كان انشأ فله نصفهما
 وهو ثلثة ارباع المال والابن مال للبنات نصف مال مجموعها ما لان ربع مال عولها مضافا
 تضع من تسعة لانه وقع الكسر الربع في ضرب السهمين وربع السهم في ضرب الكسر وهو اربع
 فيضرب تسعة فمنها تضع المسئلة او نقول في تضع هذه المسئلة بوجه آخر ماله الى
 ما تقدم للابن سهمان للبنات سهم والخنثى نصف النصيبين وهو سهم ونصف سهم
 والمجموع اربعة اسهم ونصف فنبسط السهام الى الكسر الذي هو النصف بان نضربها
 في مخرجها ونزيد عليه هذا الكسر فنحصل تسعة اربعا فنجعلها صحاحا وقل حمل وجميع
 قول الشيخ رحمه في الصوة المذكورة ياخذ الخنثى خمس المال كان لو كان له ولد احم ابنان
 وبنات فالمسئلة من خمسة للابن اثنان والخنثى ايضا على تقدير الذكورة اثنان للبنات واحد
 فلخنثى على هذا التقدير خمس المال وياخذ الخنثى ربع المال لكان انشأ لو كان له ولد احم ابن
 المنقسم على خمسة سهم

في قوله لا ترجح لاحد التقديرين على الآخر
 في قوله النصيبين على التقديرين
 في قوله او نقول بعبارة اخرى
 في قوله مع نصف النصف المتنازع فيه
 في قوله على زعمه وانتقائه على زعمهم
 في قوله لبايوسف يعتبر السهام والعول
 في قوله المذكور سهمان وربع سهم
 في قوله عليه كان الحاصل تسعة ارباع
 في قوله فلذلك قال وجميع من تسعة
 في قوله او نقول لو كان الخنثى منقرا
 في قوله ما لان ربع مال عولها مضافا
 في قوله فيضرب تسعة فمنها تضع
 في قوله او نقول في تضع هذه المسئلة
 في قوله ما تقدم للابن سهمان للبنات
 في قوله والمجموع اربعة اسهم ونصف
 في قوله فنحصل تسعة اربعا فنجعلها
 في قوله قول الشيخ رحمه في الصوة
 في قوله وبنات فالمسئلة من خمسة
 في قوله فلخنثى على هذا التقدير
 في قوله المنقسم على خمسة سهم

في قوله لا ترجح لاحد التقديرين على الآخر
 في قوله النصيبين على التقديرين
 في قوله او نقول بعبارة اخرى
 في قوله مع نصف النصف المتنازع فيه
 في قوله على زعمه وانتقائه على زعمهم
 في قوله لبايوسف يعتبر السهام والعول
 في قوله المذكور سهمان وربع سهم
 في قوله عليه كان الحاصل تسعة ارباع
 في قوله فلذلك قال وجميع من تسعة
 في قوله او نقول لو كان الخنثى منقرا
 في قوله ما لان ربع مال عولها مضافا
 في قوله فيضرب تسعة فمنها تضع
 في قوله او نقول في تضع هذه المسئلة
 في قوله ما تقدم للابن سهمان للبنات
 في قوله والمجموع اربعة اسهم ونصف
 في قوله فنحصل تسعة اربعا فنجعلها
 في قوله قول الشيخ رحمه في الصوة
 في قوله وبنات فالمسئلة من خمسة
 في قوله فلخنثى على هذا التقدير
 في قوله المنقسم على خمسة سهم

[illegible]

۱۰۰

فضل في الحمل

٤٥
 اكثر من الحمل سنتان عند ابي حنيفة ربح واصحابه ربح وعند ابي ثور وسعد الفهمي ثلث
 وعند الشافعي اربع سنين وعند الزهري ربح سبع سنين كما حد يث عايشة ربحا ربحا
 قالت لا يبقى الولد في حرمه اكثر من سنين ولو بطل مغفل ومثل هذا لا يجر قياسا
 بل سماحا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وللشافعي ربح ما رواه ان الضحاك ولد لاربع سنين
 وقد نبش ثلثا له وهو يضحك فنبش الضحاك وان عبد الغزي لما جشوني ايضا ولد لاربع
 سنين وقد اشهر في سماء ماجشون انهن يلدن كذلك وروى ان حلا فاب

لے فوٹو لینا چاہتا ہوں

ما من صاحب فضل
 الا وله من الدنيا
 ما يشاء

سبحان الله العظيم
والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْأَمْرُ لِلَّهِ وَالنَّصِيحَةُ لِلْمَعْلُومِ
مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ شَيْءٍ جَاءَ بِهِ إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ مَلَكًا مَّوَدِّعًا
يَقُولُ هَذَا مَا كُنْتَ تَعْمَلُ

سید محمد علی قزوینی

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
مدرسة للعلماء والطلاب
والذين آمنوا هم خير
الطلاب في الدنيا والآخرة
والذين آمنوا هم خير
الطلاب في الدنيا والآخرة

ما يؤمنون من ان الله لا يهدي القوم
 الضالين
 ما يؤمنون من ان الله لا يهدي
 القوم الضالين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

فوق دشتان است ۱۱

کتابخانه عمومی
مکتبہ اسلامیہ
لاہور

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

ليس امانان يطلب المؤمن في
 تدمر لهما ان يطلب المؤمن في
 بقية المؤمنين انما كان من التركة
 ١١ من قوله
 ان لا تأخذوا
 الحثيث في الدنيا
 غير خائفين
 اليهس
 فليكنوا
 على حثيث
 فقال
 بلين احد
 وقال ابن
 ابرهة

۷۰۰

بکسر و این نام نیست
مجلس الصیدیه فلما قلنا انما
فانی الوطن صحیح الوجه و قد
و انما كانت نطفة عذراء
و کن یسترد الال و قد یكون
من جملة المورثة ۱۲ من
قولهم اذ لم یتم فی الال
ان العلوق یسند الی الابر
الافقات و یسند الی الابر
المیقن بوجوده فی الوطن
موت فی اسناد العلوق الی الابر
الافقات حتی اذا جازت الابر
المیقن اقل منها من وقت الموت
یتقاربه کان موجودا فی الوطن
وقت الموت الا ان

[illegible]

مجلس العلماء

اولا قل ما ذكره بقوله فان خرج الولد مستقيما وهو ان يخرج رأسه أولا فالمعتبر صدق الغنى اذا خرج
صدقه كله وهو حي يريث اذا قد خرج اكثره حيا وان خرج منكوسا وهو ان يخرج رجله او
فالمعتبر مسرته فيه فان خرجت المسرة وهو حي يريث اذا قد خرج اكثره حيا وان لم يخرج المسرة
لم يريث الاصل في تصحيح مسائل الحمل ان تصحح المسئلة على تقديرين احدهما على تقدير
الحمل فلو كان على تقدير انثى ثم تنظر بين تصحيح المسئلتين فان وافقتا جازا فاضرب في
احدهما جميع الاخوان تبانيا فاضرب كل واحد منهما في جميع الاخوة لخاصة تصحيح المسئلة
ثم اضرب نصيب من كان له شيء من مسئلة ذكرته في مسئلة اوثته على تقدير التباين
او في وفقا على تقدير التوافق واضرب ايضا نصيب من كان له شيء من مسئلة اوثته
في مسئلة ذكرته لو في وفقا على ذلك والتقديرين كما ذكرنا في ميراث اخذني ومن هوذا يعلم
ما قلنا فيه هذا ان المصنف ح اشار الى الفصول الاخرى ثم انظر في الحاصلين من الضرب لكل واحد
من الورثة ايها اقل يعطى لذلك الوارث لان استحقاقه ملاقل متيفر وانصل الى ما
اي بين الحاصلين موقوف من نصيب ذلك الوارث لانه اشبه بهذا الفصل هل الحمل
او غيره فيوقف الى ان ينزل الاشتباه فاذا ظهر الحمل ونزل الاشتباه فان كان الحمل مستحقا لجميع
الموقوف فيها وان كان مستحقا للبعض فباخذ الحمل ذلك البعض والباقي مقسوم بين الورثة
لكل واحد من الورثة ما كان موقوفا من نصيبه كما اذا ترك بنتا وابوين واهراة عاملا في
من رتبة عشرين على تقدير ان الحمل ذكر لانه اجتمع فيها جميع سدان ما في فلذو
نصها وهو ثلثة وكل واحد من الابوين السد وهو اربعة وللبنات مع الحمل الذكر البيا
وهو ثلثة عشر والمسئلة من سبعة وعشرين على تقدير انثى لان اجتمع فيها على
هذا التقدير ثمن سدان ثلثان ففي منكرية ونقول من اربعة وعشرين الى سبعة وعشرين

اس خندا يا صوما ضايت
 ابرو نضاج وکل التتمة مع هذه
 الاربعة عشرة سماعا
ع قوله وهو مائة وثمانية
 وعشرون ابرو نضاج وکل التتمة مع هذه
 مائة وثمانية وعشرون
ع قوله فتعبر الى المائتين
 وعشرين
ع قوله وهو مائة وثمانية
 اربعة الاربون اثنان وسبعون
 والبررة تسعة وعشرين من البررة
 ثمانية وعشرون سماعا
 فاعرف من المائتين تسعة وعشرون
 بقية مائة واربعة

سنة ١٢٧٦

ان تلك المدة مائة وعشرة سنة من يوم ولد فيه المفقود وهذا مبني على ما اشتهر
 بين العامة من انه لا يعيش احد اكثر من هذه المدة وهو من الاكاذيب المشهورة فلا اعتداد
 وقال محمد بن مائة وعشرين سنين وقال ابو يوسف مائة وخمس سنين وهما تان الروايتان
 لم توجدا في الكتب المعتبرة وروى عن ابى يوسف انه اذا مضت مائة سنة من كادته حكم
 بموته اذا ظاهر في زماننا انه لا يعيش احد اكثر من مائة وكان محمد بن مسلمة يخرج يقتضي بهذه
 الرواية في المفقود حتى ظهر له ونفسا انه اخطا فانه عاش مائة وسبع سنين وقال بعضهم
 تسعون سنة لان الزيادة عليها في زماننا غاية الندرة فلا تناط بها الاحكام الشرعية التي
 مدارها على الاغلب قال الامام القمي تاشيخ وعليه الفتوى وذهب بعضهم الى انها تسعون
 سنة لما ورد من الحديث في اعمار هذه الامة وقال بعضهم مال المفقود موقوف الى اجتماع
 الامام في موته وهو مذهب الشافعي فانه قال اذا مضت مائة بقية التقاض بان مثله لا
 اكثر من هذه المدة حكم بموته ويقسم ماله على ورثته للوجود حال الحكم به ثم ان لا يتحقق
 الفقهاء لا يقتضون بشي كاهو ظاهر الرواية اذ لا مجال للقياس في المقادير ولا نص هنا في حال
 على اعتبار اقرانه ونظائره كافي فيقيم المتكاثرات وهو مثل النساء والمفقود موقوف للحكم
 في حق غيره حتى يوقف نصيب من مال موته كما في الحمل فان كان المفقود حيا لم يجز الحاضر
 لم يصرف اليهم شي بل يوقف المال كله وان كان يجزى بعضهم يعطى كل واحد منهم ما هو اقل من نصيب
 على تقدير حيوة المفقود فاذا مضت المدة وحكم بموته فماله لورثته للوجود عند الحكم
 بموته ولا شئ لمن مات منهم قبل الحكم بذلك ان شرط التوريث بقاء الوارث حيا بعد موت
 المورث وما كان موقفا لا جله من مال مورثه يرد الى وارث مورثه الذي وقف له المورث
 من مال له كالحمل ان انفصل حيا استحق نصيبه وان انفصل ميتا يخذل الوارث ما كان

[illegible]

فضائل في المرتد

اذا مات الرجل المرد على ارتداده او قتل ولحق بدار الحرب حكم القاضي لحقه بدار الحرب
 فالكسبية في حال سلامه فهو لو رثته المسلمين ما اكتسبه في حال دقه يوضع في بيت المال
 هكذا حكمه عندنا بـ حنفية ^{عندنا} وعند هاج الكسبية جميعا لو رثته المسلمين وعند الشافعي
 الكسبية جميعا يوضع في بيت المال ففي احد قوليه بطريق انه فئ في قوله لا خير بطريق مال
 ضائع نص المروني على مذهبنا في الاختصاص في بيت محمد بن سفيان محمد بن ان المروني جبر على رد الالة ^{سلام}
 فيحكم عليه في حقه وشره باحكامه فكلا الكسبيين ملك له ولهذا نقض منهما ما دونه
 مع الاختلاف في كيفية القضاء فكلاهما لو رثته وكلا في حنفية والفريقين كسبية يابح
 موقه يستند الى وقت دقه كانه صارها لكا بالردة فيمكن سناد التورث فيما اكتسبه
 في زمان سلامه لو قبيل ذلك الوقت كانه كان موجودا في ملكه فيكون تورثا للمسلم

مولوی محمد عبدالحی سید

عليًا رض من سبيهم جارية فولدت له محمد بن الحنفية وسبى على رضه نبي فاخته
لما اوتد اثم باعهم من مصيقله ابن هبيدة بجائة الف درهم فاختلف الرويات في ان ابي واث
يعتبر فقسمة مال المرتد فري الحسن بن علي حنيفه سرح ان من كان رقه وقت دته و
الى موت المرتد فانه يرث ولا ميراث لمن مات بعد ذلك حتى لو اسلم بعض قرابته بعد
او ولد له من علوق حادث بعد الردة لم يرث منه ورمى ابو يوسف ح عليه انه
وجود الوارث وقت الردة ثم لا يبطل استحقاقه بموته قبل المرتد بل يكون ميراثه لو رثته
محمد بن علي هو الاصل انه يعتبر من كان ذنبا له حين قتل ومات سوعين موجود حال ذنبا وحدث
فضل في الاسير

حكم الأسير حكم سائر المسلمين في الميراث ما لم يفارق عنه فيرث ميراث منه لأن المسلم من
 أهل دار الإسلام أينما كان لا ترى أن وجهه التي في دار الإسلام لا تبين منه فلا سركا يؤسر
 في قطع عصمة النكاح لا يؤثر أيضا في الميراث فان رقت منه فحكمه حكم الميراث لا فرق بين أن يرق
 في دار الإسلام ثم يلحق بدار الحرب وبين أن يرق في دار الحرب ويقوم فيها فان له على التقديرين
 يصير حربيا فان لم تعلم دونه ولا حيوته ولا موته فحكمه حكم المفقود فلا يقسم ماله لأزواجه حرة
 حتى ينكشف خبره فان ادعى ورثته أنه أرق في دار الحرب لا تقبل فذلك حال شهادة مسلمين
 عدلين فاذا شهد أحكم القاضى بوقوع الفرق بينه وبين امرأة وقسم ماله بين ورثته كونه ميتة
 حكما عند قضاء القاضى فان جاء بعد قضاءه وانكر الردة لم ينقض لقاضى حكمه فلا يرد عليه
 امرأته ولا ماله الا ما كان قائما بعينه في يد وارثه كما في الميراث المعروف اذا جاء تائبا وآت سماع
 القاضى شهادة العدلين لم تحكم بها بعد حتى جاء تائبا وانكر الردة كان ماله له على ما
 اراد ولم يرق ذلك لكن القاضى يركب الشاهد بين فان علم بان منه امرأة فلا بد من الحكم ببقائه

علی قولہ فیضان فی الاستبراء
 فیل یمنی فی الشیون و من هو
 العدد سنہ ۱۰۸۰ اکابر از دارالحدیث
 بیجاپور اسلم الدینی صاحبی الیہ
 اکفاد الایم علی قولہ کلکم
 المنصور و کلکم صیانی الدینی
 لا یرتد منہ احد و یرتد الذی یرتد
 منہ ای من یسے قولہ و العیشی
 الیہا و یرون من یرون کلکم فی
 غیر ذلک فی فیضان علی قولہ
 کما سنہ المنصور فیمن علی قولہ
 من الذکرک المرأة نجا و لا یمنی
 من الذکرک و من الذکرک
 من الذکرک و من الذکرک
 من الذکرک و من الذکرک

[illegible]

[illegible]

الفوائد

اذا ماتت جماعة بينهم قرابة ولا يدى اياهم مات اولها اذا غرقوا في السيفينة معا و

حواشي متعلقہ صفحہ ٥٥ **قوله** فانها نصف العلم الغرض من علم الفرائض يجوز ان يكون امور منها دفع الحاجة عند احتياج الناس الى العلم
 احتياجهم باشد مسائل واقع ومنها نيل السعادة والثواب لانها نصف العلم من جهة الثواب على اعتبار ومنها ما قيل العمية عن النظار في منتهى التكرات **١٢** **البيان**
قوله وبنها جعل آله لما كان نبينا صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم مخبرا صادقا مجل العلم بها نصف العلم وكان هذا نصيبا على الاذ بان القاصد
 فاختار واطرقا ذلك للوصول الى المرام **١٣** **ع** **قوله** اعني الضرورة الاتري ان الوارث ان دفعه فللقاض ان يجبر عليه بقول ويطرح حصته في
 داره **١٢** **ع** **قوله** واما للترغيب وقال بعضهم قال ذلك توسعة في الكلام **١٣** **ص** **قوله** وفي رواية الدارمي هو الحافظ ابو محمد عبد الله
 بن عبد الرحمن بن فضل التيمي السمرقندي توفي يوم الثلاثاء ودفن يوم العرفة سنة خمس وخمسين واربعمائة **١٢** **ع** **قوله** وفي قدر من جهام آله قيل ان المراد
 بالفرائض الواقع في الحديث الشريف علم الفرائض وهو علم حيث فيه عن كيفية تسمية المواريث بين فقهاء واليه ذهب الشارح ابو العلي محمد بن احمد الاسفرائيني في تفسيره
 بالفخر الخراساني وفيه ان هذا العلم انما وجد للنبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية عليه وسلم انما كانت السهام مقدرة فقط من دون ان تسمى باسم ولها انظر حرة
 الاستاذ العلامة والوالد الفخام مظهر تحت الحديث ثم اشار الى عدم ارتعاض به بقوله كذا قيل في قول المراد بها السن المشتقة على الاوامر والنواهي وقال بعضهم ان المراد بها
 المقدرة في كتاب الله تعالى سنة النبي صلى الله عليه وسلم والى هذا اشار الشارح سليل شريح ثم الوجه الاول من الوجوه المذكورة لتاويل قوله صلى الله عليه وسلم فانها نصف
 العلم فتبين بكتاب الجواهر والابواب الوصايا وغيرهما من الفقهيات كذا قيل قلت هذه كملت بعد الوقوع فلما بس نفكر **١٣** **مولوي محمد عبد الحفيظ**
قوله وفي رواية الدارمي والدارقطني آله يعني لم يقع في روايتهما فانها نصف العلم كما وقع في رواية الفقيهان ووقع في روايتهما تعلم العلم علما بالناس فعملوا
 الفرائض وعلما بالناس لم يقع في رواية الفقيهان وتاويل الغيرة باعتبار ان العلم مصدر يوث ويذكر **١٢** **ع** **قوله** تخصيصها بالذكر اه جواب عما قيل ان
 الفرائض علم من العلوم فبعد قوله صلى الله عليه وسلم تعلموا العلم علما بالناس لا حاجة الى الامر بتعلم الفرائض وتعليمها **١٣** **ع** **قوله** اوعلى فرضه الله تعالى
 آله حاصل ان الفرائض جميع فرضية بمعنى ما فرضه الله عز وجل على العباد فالفرائض بهذا المعنى اعم من الفرائض بمعنى السهام المقدرة ولما مر ان قوله صلى الله عليه
 وسلم تعلموا العلم علما بالناس شمل الفرائض ايضا فان العلم بمعنى المسائل من اجل فيه ما فرضه الله تعالى فاما وجوبه للنبي صلى الله عليه وسلم فتعلمها تعليمها اعاب عند الشرح بقوله
 وخص ذكرها آله يعني تخصيص ذكرها مع وقوعه في الاول لمزيد الاتهام بها **١٣** **هنا ملخص الحواشي** **قوله** ولا يبعد ان يجعل آله لا يبعد ان يجعل جوابا عما قيل
 مقدرا كان على القول ما ذكره يدل على ان الفرائض جميع والحق يا الهيبة بها لمن كان عالما بالفرائض يدل على انها سفرو لان الجمع بين الحق يا الهيبة يرد
 المفرد **١٣** **ع** **قوله** بحسب الاعلام اى في الحق يا الهيبة وجعلها موصوفة وسندتها اليها فان العلم ملحق يا الهيبة به وان كان على صيغة الجمع كما ينبغي ويجعل
 سنده اليها موصوفا لا صفة **١٣** **ع** **قوله** كالاخبار فادرجع ما ركنه كان علما الطائفة من المسلمين على النبي صلى الله عليه وسلم الذين قد فرضوا النبي صلى
 الله عليه وسلم اصحابا واخبارا اصحابا من نفا من ملة الغفلة الى المدينة الطيبة زادها الله من رضى الله تعالى عنهم جميعين **١١** **مل**

حواشي متعلقہ صفحہ ٥٦ **قوله** وكان الحسن البصري آله ابو سعيد الحسن بن ابي الحسن البصري من التابعين كان ابا
 ورعا فقيها والوجه مولى بندين ثابت الانصار رضى الله عنه وامرؤة الامم المؤمنين ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وريبا غابت امره في حادثة فيسبكه
 فيعطيه ام سلمة ثوبا لثما لعله به الى ان تجي امه من رعايته بها فيشرب فيرون ان تلك الحكمة والعصا فيه من ركبة ام سلمة رضوا ولا يستبين لعقبها من خلاوة نية
 عمر بن الخطاب رضى الله عنه بالمدينة وتوفى بالبصرة مستتب حسب سنة عشرين سنة رضى الله عنه الخمسين ودفن يوم الجمعة الفقيه ابو جعفر الطوسي في الهند والى كاشيخ زمان
 يقال له ابو صنفه الا صغيره في بخارى سنة اثنين وستين ثمانمائة كذا قال الامام الباقى **١٣** **مقدمة الهداية** **قوله** وقال ايضا آله يعني
 قالوا ان الميت اذا كان عليه دين سخرق لجميع ماله فلا اثنين ان ينفوا من كعبته بما ذكر من العدد والعقبة بل كغير الميت بكن الكفاية والغير مشترك بين الاثنين
 والمديون وههنا المراد بالاول **١٣** **ملخص الحواشي** **قوله** في ذلك السان في جواز منع الغنم والعزلة عن كعبته مما ذكر من العدد **١٣**
قوله مما ذكره الخصاص هو ابو بكر احمد بن عمرو الشيباني كان محدثا كذا قل روى شيخ الحنفية حاسبا قالما بالكراس قد عرفت المتهدي باسند زاهيا
 وريكا كان كل مرجع صنف تصانيف كتاب الفرائض وكتاب الجمل ما قبل الفرائض وحكام الوقوف وغيرها ولما قيل المتهدي بابن كعبية والخصاف ويحيى
 بعض كتبه وكان قد قارب الثمانين مات ببغداد سنة احدى وستين واربعمائة كذا في اعلام النبلاء وقال في خان ان الخصاف كان كبيرا في العلم **١٣**
مقدمة الهداية **قوله** واذا لم تكن للميت اه كفن من لا مال له على من يجب عليه نفقة فان تعدد افعله قدر ميراثهم وان لم يكن ثمة من
 يجب عليه نفقة فميت المال فان لم يكن بيت المال سمورا او متعلما على المسلمين كعبته فان لم يقدر سوا لوال الناس لم قربا فان فضل شيء رطله صدق ان لم
 والا كفن بشدة الا تصدق بحسبه واما طرقة لا يجب عليهم الا سوال كفن الضرورة لا الكفاية ولو كان شيء كالحسن فيه الا وهما ذلك الميراث الا لا يوزن كونه به **١٣** **ور**

الخصاف شيخ ترمذى

تمت حاشية متعلقه صفحہ ۳۷۷ قولہ ابو یوسف رحمہ اللہ امام القاضی یعقوب بن ابی البرہم بن حبیب بن ابی اسود بن عتبۃ الانصاری و ہو

احمد صاحبہ رضی اللہ عنہم وكان القاضي ابو يوسف من اهل الكوفة وصاحب بيعة قديم البغداد وولى القضاء بها ثلاثا من خلفاء المهدي وابنه المهدى ثم دارى الرشيد وولد
سنة ثلث عشر مائة بالكوفة وتوفي يوم الخميس من ايام فت الطاهر خمس مائة من بيع الاول سنة ثنتين ثمانين مائة ببغداد والامام محمد بن الحسن بن محمد بن الحسين بن
نشأ بالكوفة وحضر مجلس ابى حنيفة سنين ثم تفرقة على ابى يوسف عند الحديث من الامام مالك بن جبري بن بيه ومن الامام شافعي محاسن تزوج بام الشافعي ونقض اليه
كتبه والحقى قال الشافعي من الناس على البقرة محمد بن الحسن مات في الري **مقدمته الهداية على قوله** على وجه مطلقا انه اعلم انه اختلفت العبارات في تحرير
قول ابى يوسف رحمہ فی الخاتمة الظهيرية انه لم يذكر فيها وان تركت مالا عليه الفتوى وفي الحديث ان الامام علي بن ابي طالب عليه السلام اختلفت العبارات في تحرير
فقط المزوج للموسر وتفقوا انه لم يذكر فيها في الخاتمة ان ابى حنيفة في الجوزة وعليه لفظها مال اولاد لا كسر تهادي وجه عليه مطلقا قال محمد بن الوليد الجعفي ثم علم
ان الوجه على المزوج كغيره من الشواهد من كنه السنة والكتابية جنة وجمرة غسل وجل من فروع من الاستيعاب في زماننا من مبلين قرا من غير طعاهم ثلاثة ايام من نحو ذلك
ومن فعل ذلك بدون في لحيته العزلة المبالغين يعني في ماله ۱۲ من حاشية والمختار المسبب براد المحتار المعروف بشافعي **على قوله** واعلم ان الامام علي بن ابي حنيفة
بكره الامتياز مع ان ليس لك بل هو من حقوق تقدم على التميز ايضا الا ترى ان الميث اذا من في حال حيوة شيئا لبعض الف وادام مثل واحدة من المترين ولم يرد العوض حتى مات
ولشي للمترين عند المترين ليس للمترين الميث بل سوى الشيء المترين الذي يتعلق به المترين فيبيع القاضي المترين ولقيض منه دين المترين والبائت يتعلق به حقوق الريبة
مذكورة في الكتاب وكذا اذا جنى العبد في حيوة مولاه نجيب على المولى الارش لم يرد حتى مات ولا مال لسوى العبد في هذه الصورة يتعلق حق ارباب الجناية بالبركة المعينة فيبيع
الحاكم العبد ولقيض من اربابته ولعند ذلك يجهز ويكفنه وهكذا الحال في ما اذا اشترى الميث في حال حيوة شيئا ولم يرد حتى مات ولا مال لسوى الشيء المشتري فيحكم القاضي
بانبياح ويودي منه الثمن ثم اجري التكفين غيره وهكذا اذا استاجر زيد من رجل مكان مثلا وقد اعطى المستاجر عن زيدا الاجرة قبل مدة المعجزة وقت الاجرة للأجرة المالك
للدار ومات الاجر ولا مال له سواء نصار الدار مرهونا بالاجرة فيبيع القاضي المكان ويودي من اجرة التي اداه مستاجر للأجرة لغيره من مدة ثم يجري فيلحق الحقوق وبالجملة فنده
حقوق الحقبة تتعلق بالشئ المعين من التركة قبل الحقوق المذكورة في حكم المصم رح بتقدم التميز على جميع الحقوق تحكم تحت وتعلمي ان هذا الاراء ليس بشئ كيف وما دام يتبع هذه الحقوق
المذكورة لا يقال للمالك المتروك تركة لانها مال متروك حال من الحقوق التي في الحيوة ولما اتفقت هذه الحقوق فصار تركة فيبذل بالجنين والاحاصل ان هذه الحقوق ليست متعلقة
بتركة بل قبل ميرور تركة المصم نصير وبيان الحقوق التي تتعلق بالتركة فلا يرد على المصم بل يرد على الشئ انه لا يترش على المصم اولان لم يقر بعد انما حقوق تتعلق قبل ميرور تركة فتفكر
مولود محمد عبد الحمى سلمه الله قوله في العبد المادون آه العبد يجهز من المعاملات الا باقون المولى نصار ما دونها واذا كان ما دونها وقد
تعلق الدين به ثم مات ولا مال للمولى الا العبد المادون فيباع هذا العبد ولقيض من قيمته الدينون ثم يجهز الميث ۱۲ مل

حاشية متعلقه صفحہ ۳۷۷ قولہ وتفصيل التعلل لما فرغ من بيان وجهه تقديم الدين على الوصية شرع في تفصيل نصار الدين

وحاصل ان الدين حق الله تعالى او حق العباد او مركب منهما وعلى الثاني فالباقي لعباد التجهيز اداوات بالدين والاولى منها وعلى الثاني فالغريم اما اذا وصا وصعد
على الاول ليعطى له البائت وعلى الثاني فالدين كلاما او دين الصحة او دين المرض او بعض دين الصحة وبعض دين المرض وعلى الاولين يصرون الباقي الى الغرار وعلى حسب مقادير
ويؤمنهم وعلى الثاني يقدم دين الصحة وعلى الاول اي كان الدين من التركة فاما اوصى به او لافضل الاول يجب على الورثة تنفيذ الصاء عن ثلث ملحقه لعدد دين العباد
والعلم لويس به لم يجب لكن يجب وعلى الثالث اي كان الدين مركبا منها فدين العباد مقدم على دين التركة كما صرح به بقوله السابق وايضا اذا اجتمع حق الله تعالى
حق العباد في عين الخ ۱۲ ع

حاشية متعلقه صفحہ ۳۷۷ قولہ موتونا آه الحديث المسند بهما الا قبل سنه مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم لم يقبل هو الا قبل سنه

سواء كان مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم لم يقبل هو ما عدى من الصحابي من قول وفعل المرفوع هو اضعف الى النبي صلى الله عليه وسلم فانه من قول او فعل او تقرير
سواء كان متصلا او منقطعاً فالتصلي قد يكون مرفوعا وخبر مرفوع والمرفوع قد يكون متصلا وغير متصل ليس بمتصل مرفوع ۱۲ سيد شريف **على قوله** في حق الشيخ الفاني آه انما هي بلغنا وقدرة وقدرة الغشائي حيث قال من جاز المحسن والاصح بعدم التقيد بالمدارس على العجز فافعية في حق فام مقام اعيان
ليصل ما جاءها ثواب الصوم كما اقيم التراب مقام المارحميل بجملة الطهارة كطهارة المار ۱۲ فمر الاقمار **على نور الانوار من مولانا محمد**
عبد الحليم مد ظله

تمت حواشي متعلقه صفحہ ۱۱۷۷ قول رجل كراخا فبلفظ ذكر لان اخلاق الرجل يحكي على الخشوع ايضا فخشير الى ان المراد من الرجل جهنم
الذكر لا الخشوع الذي يشترك بين كونه ذكر او انثى ۱۲ شيخ الاسلام عليه السلام قول رجل ذكر توصيف الرجل المذكور فذكر كذا في قوله اوله في
ان المراد بالرجل الذكر الشامل للصبي ايضا لما تجاوز صلبه ۱۳ ع ۱۱۷۷ قوله وايضا انما آخ و قبل ان تقديم اصحاب الفرائض على العصباء فيفرض ان
اصحاب الفرائض قدرت لهم السهام كالسدس من الثمن وغيره ما في كتاب الله تعالى مثلاً علم تعرض لبيان سبب غيرهم وهذا التقدير و عدم التعرض ليس الا لعل
ان ياخذوا من التركة ابتداء فان بقية ما باخذ غيرهم فوجب تقديمهم على غيرهم ۱۴ ع ۱۱۷۷ قوله وايضا آخ و بعد ما ان تقديم اصحاب الفرائض على العصباء
لغية ان تقديم العصباء يوجب حواء اصحاب الفرائض لان العصباء لو اكان مقدماً على اصحاب الفروض كانت مفروضة من غير وفي المذنبه العصباء عند الافراد يحوز
جميع المال فيكون تقديمه على اصحاب الفرائض موجبا لا باطل بالاجماع والموجب للباطل باطل ۱۵ ع ۱۱۷۷ قوله والعصباء العصباء في اللغة نوز الرجل و قرابته
لا يسه وفي الاصطلاح كل من ياخذ آخ ۱۶ شرح بسيط ۱۷ قوله يرد عليهم انه تهذيب لبرهم ان اصحاب الفرائض نسبت كالنبت و غير ما يرد عليهم اذا اخذوا
مصصهم و بقي المال ليس حصته فيرد المال عليهم وهذا ليس من اصحاب الفروض السببية فلو بقى المال للجد التميمي على احد الزوجين مع عدم العصباء لم يرد عليه بل يدخل
في بيت المال على تقديم اعداء التميمي ۱۸ مل ۱۱۷۷ قوله اعني الزوجين فان كل واحد منهما صاحب فرض ولا فريسيه الكناح ۱۹ ص ۱۱۷۷ قوله
مطلقا القرينة على الاطلاق عدم تقديم العصباء لعقيدتين جهة النسب ۲۰ ع ۱۱۷۷ قوله كل من ياخذ آخ الاولي ان يقول كل من لم يمتحق كما قال صاحب البسيط
منه الفرائض لا يخرج بهذا اللفظ الا بعد مع وجوده لا قريب او لا يصدق عليه ان ياخذ آخ لانه محبوب بالاقرب مع السببية كذا قال شاذ البسيط اعني شاه و جيه الملة
والدين فمقتضى سرفهم اعلم انه يرد على هذا التعريف انه غير بالغ لصدقه على الحال الذي من ذلك الارحام فانه اذا كان مع احد الزوجين ولا يكون سواء و انما يحوز
طريقته اصحاب الفرائض وهو احد الزوجين فاجاب عنه بعض الشراح بان المراد باصحاب الفرائض اصحاب الفروض السببية دون الاعم منها ومن سببية و ذود الرحم لا ياخذ
الا مع اصحاب الفروض السببية كما احد الزوجين ولا ياخذ ما البقية اصحاب الفروض السببية لان اصحاب الفروض السببية تقبل الرد فيرد الباقى عليهم فان الرد مقدم على
و ذود الارحام فلما لم تقبل اصحاب الفروض السببية الرد ياخذ ذود الرحم ما بقى و اجاب شاذ الويلين المراد ان ياخذ ما البقية كل من اصحاب الفروض سواء كانت نسبتية او
فهذا لا يصدق على ذوى الرحم و مما ينبغي ان يعلم من شرح البسيط الشيخ و جيه الدين و تهذيب من شرح الشيخ تاج الدين بن هشام بن البرسيم اللهاوي النجاشي مختصرا
وسماه بالوجيز ثم شرع فيه ۱۲ مولود محمد عبد الله سلمه ۲۱ قوله اي جنبها سواء كان واحدا او اكثر حجاب و دخل بمقدار مقتضى
ان تعريف العصباء ليس كما مع اصحاب الفرائض اذا كان واحدا ياخذ العصباء ما بقى بعد نصيبه كما اذا مات رجل ترك بنتا و اخا فلبنت نصف التركة و للاخ
النصف الباقى وهو حصته ولا يصدق عليه التعريف المذكور لانه لم ياخذ من التركة ما البقية اصحاب الفرائض فاجاب بان إضافة الاصحاب الى الفرائض حجية
فالمراد باصحاب الفرائض جنبها و هو شامل للواحد و للكثر و لا شك ان الاخ في المثال المذكور اخ من التركة ما البقية اصحاب الفرائض و لم يثبت ۱۲۳
عبد النبي ر ۱۱۷۷ قوله يحوز من الاحراز هو بالفارسية كروندون كاه باق من دون ۱۲ ع

حواشي متعلقه صفحہ ۱۱۷۷ قوله بقدر حقوقهم فيرد على ذوى السهم الواحد بقدر سهم وعلى ذوى السهمين بقدر سهميه وعلى ذوى ثلثه سهم بقدر
سهامه وعلى ذوى اربعة سهم بقدر سهامه كذا قال شيخنا محمد الملة والد بن ۱۲ ص ۱۱۷۷ قوله اي تعتبر أه الرد على الوجه المذكور قول عامة الصحابة و لا ياخذ
هماننا يصح فقال زيد بن ثابت رضي الله عنه لم يثبت المال و ياخذ مالك و انما في ر ۱۲ شرح وجيز ۱۳ قوله ذوى الفروض نسبتية
آخ و قيد ما بالنسبية لانه اذا كانت في المسئلة احد الزوجين عطيان فروضه فالباقى لذوى الارحام بهذا لانها ليس من اهل الرد فكذا ان المال عند عدم التميمي
من ذوى الارحام فكذلك عند وجودها التميمي ما بقى من فرضه بين ذوى الارحام ۱۴ ص ۱۱۷۷ قوله و اعلم ان رجلا آخ بالواد و في بعض النسخ او اسله و رجه
منهم فانه المولى اصحاب الفرائض و انما من احد الزوجين كالا ب بالنسبة الى بنت النبت فانه اقرب منها و كالا ب الاب فانه اولى رجه من بنت النبت و انما
اقرب منه فالا فريضة قد تنفك عن اصحاب الفرائض و لما علوا لدرجة فلا تنفك قط لان و رجه من سبب ان سهامهم مقدرة في كتاب الله و سنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم و جماع الائمة كما هو ۱۵ ع

متمم حواشي متعلقة بفقہ ۹ **قوله** دام الولد وبالجملة حكمهم حكم المعتق لان الرق قايم فيهم اما المكاتب فبقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يملك العبد ولا المكاتب شيئا الا اطلاق فاذ اقرن المكاتب بالعبد دل على ان المكاتب حكم العبد ودام المدة بمرورهم الولد فلان المكاتب لما جعل المعتق فبالطريق الاول جعل المدة بمرورهم الولد كالمعتق لان المكاتب على حال سنها دليل ان اقرب الى التقين الاتي انه لو ادعى بدمه المكاتبه عتق في الحال انما انما المولى حيا وبها لا يتقن اذ هم المولى حيا وكذلك استعاضا عند ابني خيفة ج ۱۲ **ص ۱۱** **قوله** لا يملك مال وهذا ينادى ان المارء بالرق في مباح الارث هو الملك والا فالمرء رقيق عند الجبروت ويملك بامر سباب الملك وكذا في قوله الآتي ۱۱ **عند المنع من ربح** **قوله** ومعتق البعض الخ لو عتق بعض عبده ولو مبرها صحر ويلزمه بيانه وليس لعبده فيما لم ينجح وان شأ حرره وسبوا حتى يعتق البعض ككاتب حتى يورث الا ان يملك بلارء الى الرق لو عتق ولو جمع بينه وبين من في البيع بطل فيما لو قتل لم يتركه فارطلا وقد خلاص المكاتب وقال من اعتق بعضه عتق كله ويصح قول الامام متمم ان حسن المصبرات والوفاء بني على ان الاعتاق يوجب زوال الملك عنده وهو غير متجزء ولا خلاص في عدم تجزئته عن عتق الرق من الغرائب ما في العبد الخ من تجزئتها عند الامام ۱۲ **والمختار** **قوله** وذلك بان تعذر الخ تهذيب لمرام ان يقتل على ثلاثة اقسام العمد وشبه العمد الخطا والاولى المقتول الذم في قصده الفاعل سلاح ارشده محمد مثل السلاح في تفريق الاجزاء وهذه القتل يكون القاتل عاصيا اشد للعصيان حتى قال بعضهم لا يقتل من تاب ما دام قال سعد غطال من يقتل من سنا ستمها فجزاه بهن خالدين فيها غضب الله عليه ولعنه واعد له عذابا عظيما وتجوز لولي المقتول ان يقتل من القاتل الا ان يفوت كما قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اكتب عليكم القصاص في القتل والثلث في القتل الذي عمد القاتل بغير سلاح كان ضربه بحجارة صغيرة فمات والثلث هو القتل الذي صدر بغير عمد كان ضرب صيدا برمي فامر بان انا مات او انقلب في النوم عليه مات او وطئت دابة يركبها او سقط النائم على السقف عليه مات ففي الاول ان يعمد لانه عمد بخلاف الثالث ويجب الكفارة على القاتل فيها وهو عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين كما قال تعالى ۱۲ **مولوي محمد عبد الحى سلمه** **قوله** الدية هي المال الذي هو بدل النفس والارث سهم لاجل الجناية على اهل النفس كذا في الكافي ۱۲ **عالمكبر** **قوله** على العاقلة وهم اهل الديون انما القاتل منهم من لم يكن منهم فاقالته بتبيله وان كان القاتل من يتناصرون بالهوى او بالملف فله اهل حرفه او طعنه وعاقلة المعتق ومولى المولاة مولاه وعاقلة ۱۲ **ملطف الاجر**

حواشي متعلقة بفقہ ۱۱ **قوله** ليس ذاقا آه حاصله كون القتل المذكورا ناعا على ارث سبب ان الاب اذا قتل ابن عمه الميثب بهذا القتل مضام لا كفارة مع ان هذا القتل انما الخ عن الارث موجب لحرمان الاب عنه وجعل الجواب ان معنى قوله ذاقا القتل الذم يتعلق به وجوب القصاص او الكفارة ان المانع الثاني من الموانع الاربعه قتل يكون وجبا في أصله للقصاص كذا في قوله الاب بن عبد الغني كذا في اصله كان موجبا للقصاص لكن الولي الرقيق والوالي اشفع لمحج العصابات في الحيوة وبعد المات سيد الامين والرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم عطف القصاص عنه حيث قال لا يقتل الولد بولده ولا السيد لعبده فغفروا عنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا يقتل عندهم كون هذا القتل موجبا للقصاص في أصله بل يذهب الى كونه موجبا في الاصل لكنه عفى عنه كما اذا عفى دلي المقتل عن القاتل ۱۱ **ع ۱۱** **قوله** لا يقال آه وحاصل السؤال ان الحديث الشريف يدل على ان القتل مطلقا مانع من الارث سواء كان عمدا او خطأ او بالتسبب ويحق اذ يثبت من فمنا وجب خصيص المنع بالقتل الذم يتعلق به وجوب القصاص او الكفارة ۱۱ **ع ۱۱** **قوله** القاتل لا يرث الخ فان قيل حرمان الميراث شرع سقوطه متى لم يتحقق حرمان الميراث لقتل العبد او المحبون وهذا بخلاف العام فانه من اهل ان يعتب الاتي انه كرامة القصاص قلنا الجواب واما احد اهما ان المخطئ يجوز ان لا يقرب لعقوبة بالدية او بدنية واذا جاز سبها عليه الكفارة فكذا يجوز ان يعاقب بحرمان الميراث فحرمان الميراث نظير الكفارة لانظر القصاص واما في ان المخطئ لما كان مكلفا فيتم في القصاص ۱۱ **ص ۱۱** **قوله** شرع عقوبة القاتل بحق ماله من الميراث بالقتل لا يمنع عنه نفيس حتى للعقوبة حتى يترتب عليه جزاء العقوبة وهو حرمان الميراث ۱۲ **ع ۱۱** **قوله** وهذا مقتضى آية تهذيب الدليل انه لا يعلم ان يكون قاتلا وقت المقتول او لا ان يكون قاتلا وقت المقتول في البعير الصدمه وتسبيل الى الارل لان المقتول في ذل الوقت محدود لان التبعيت يقع في الارض لا بالانسان وتسبيل الى الثاني انه لا يقتل بغير سبب محدودا في ذل الوقت وانما الى الاول القبول لا يتم الخ والى الشق الثاني القبول وكذا في الخ ما قرنا اولي ما اكتبه القاضي الا ان يجرى حيث جعل قوله ولا يحكم بغير دخل بمقدار دية كذا في تحفي وقوله واما وجوب الدية الخ وقع دخل فتره انما الميراث القاتل السبب فاعلا القتل حقيقة حتى لم يجب الكفارة وخيرها فاجوب وجوب الدية على القاتل وحاصل المنع عتق وجوب الدية ليس كونه قاتلا حقيقة بل كونه قاتلا لم يقتل فاجاب عنه ۱۲ **مولوي محمد عبد الحى سلمه** **قوله** على العاقلة قد اجمع اهل العلم على ان الدية تؤخذ متى تمت ميتتين في كل سنة ثلث الدية وراى ان دية الخطا على العاقلة فزاد بعضهم ان العاقلة قرابة الرجل لا بهر هو قول ذلك الاشخاص وقال بعضهم انما الدية اهل رجل دون النفس والعصيان من العتق ومثل كل اهل ختم ربع دينار قال بعضهم الخ نصف دينار فان تمت الدية ولا نظر الى القصاص في ستمهم فزاد ذلك ۱۲ **تمت**

تمت حواشی متعلقہ صفحہ ۱۶ **الح** قولہ ابی ہوج بن کعب بن قیس بن عبید بن یزید بن معاویہ بن عمرو بن مالک بن نجار الانصاریؓ
ابو المنذر سید القراء دیکھنی ابا طویل العیاض من فضلاء الصحابة مختلف فی سنۃ موتہ پہلا فاکثر اقل سنۃ تسع عشر و تین سنۃ ثمنین و ثلاثین و تین غیر فلک **القیرب**
التهذیب **الح** قولہ فصاعداً الخ حال من العدد و تقدیر الكلام فاغضط العدد و حال کو نہ صاعداً **اقا** سمح

[illegible]

تمت حاشیہ متعلقہ صفحہ اعلیٰ قولہ و قدر دمی آہ حاصل این ہم الزوج نصف لیسم الزوجۃ فی حالت وجود الابن ان سفلی و عدمہ فانہ اذالم لولہ الولد و ولہ الابن وان سفلی نکیون نے ہذا حالتہ للزوجۃ المریع و للزوج النصف و بمصنف للمریع بلا صوب و اذ او جد باؤکر و للزوج المریع و للزوجۃ النصف بالاول مصنف لکذا ثم لما فیج المص من یلین ہم الزوجۃ التي ہی اصل الاول و معتدہ احوال البنت فقال اما البناات الصلب الیخ و والالف و اللام نے قولہ الصلب عمومہ عن غیر النضات الیہ الیہ صلب البنت و متبدلہ لان لحوال بنات الابن سیمی فی الکتاب علی لکذا الاول نصف للبنت المومۃ کما قال اللہ تعالیٰ و الحائت و احرۃ فہذا النصف و اما انما نسبتہ المثلثان ثلاثین و کذا ثم لما کان یرد علیہم ان النضات ان مطلق بان لثلاثین لاکثر من ثنتین و لا یفسر من لثلاثین ثلاثین لان ثنتین ایضا مع ان القیاس لیتقہ ان یکون لثنتین اقل من لثلاثین لان لما کان لاکثر منها فنفسہ ان ینقص السہم بنقص العدد و فکیف یقول المصرج انہ للاثنتین تضاعف علیہما بقولہ و ہذا مضمون علیہ الخ و ہذا الی ان حکم للاثنتین ایضا ثبت من القرآن التحبید کما لا یخفی علی من تأمل تا ما صحیحاً افتد بزرگوار محض ما فی الحواشی عجزہ

حواشی متعلقہ صفحہ **اللہ قہلہ** فلا مل آہ ہذا الحان ہناک عصبہ ولا یر دلالتی علی الواحدۃ العصبیۃ و نبات الابن علی معنی نہیں لاجلہ قولہ
 من ذوات الفرد من آہ و روی ہر ہل بن شریحیل ان جلا جاب الی ابی موسیٰ و الاثیری رض و سائلہ عن نبات و ترک بتنا و نبات ابن و حنا فقال ابو موسیٰ رض
 لنبئت النصف و البانی لاخت و لم یصل لنبئت الابن فیما تخم قال لیس لیس عبد اللہ بن مسعود رض فاما انتاک بہ فاجزئ فیما راسل الی عبد اللہ بن فاجر
 فوالک فقال لانی لو نبئت بہذا الضلالت و ما انا من الیہتدین رايت رسول اللہ صلی اللہ علیہ علی آکہ یسلم قصۃ لنبئت النصف و نبات الابن لیس من کلمۃ الثلاثین و کلام
 بانی فیما راسل الی ابی موسیٰ فم فاجر بہذا فقال ابو موسیٰ رض لانا لونی عن شیء ما دام ہذا الجورین فطہرکم **اصح الیہ سراج اللہ قولہ**
 فطہر من مخرن الخ فطہر لنبئت النصف و لنبئت الابن و احدہ او اکثر الیس من کلمۃ الثلاثین و لابی ابن الابن البانی مابصوبہ فان فیل لم لم لعصب ہذا الابن الاصل
 من قومہا من نبات الابن فلما لان الذکر لعصب من قومہ بن کرمین ذات سہم کما سیتا و نبات الابن مع الواحدۃ العصبیۃ ذوات سہم **اصح**

[illegible]

حاشیہ متعلقہ صفحہ ۲۱۹ قولہ مع من بجایزہ آہ فلعلیہا من الاول یہنا المصنف واما الخلام وختہ مع من یوزنہا المذکر مثل خط الآ
فصل المسئلۃ من ثبوت اصل علیہا وواحد الخلام وختہ و من بجایزہا فلعلیہا المرافقتہ بینہ و بین الرکوس واما وجدنا ما لان الخلام کتبتین فیکون ہو مع ختہ و من یوزنہا
بمنزلۃ الرقبۃ فلا یستقیم و قد غلبہا فنضرب عدد الرکوس مواضعہ فی محل المسئلۃ و یوزنہا فی حاشیہ ثانیۃ فنخرج المسئلۃ منہا الرقبۃ للعلیہا واثمان للخلام وواحد حاشیہ
وواحد للعلیہا من الفرق اثنا عشر **یہ** **قوله** علی ما یحیط الخ وقد قلنا فی باب التبعیم کل صورۃ حاشیہ لیکون خط نہ یابا واما قال القاضی
الاحمد مذکور فی کل صورۃ التبعیم لیکون خط نہ یابا انتہی عندہ فی تجویب الاول فلم یدکر فی کل باب التبعیم واما انما ذکرہ فیج فی بعض اللوہیں مفصل فلا یحیط نہ یابا لیکون
حاشیہ **و کو محمد عبدالحی سلمہ** **قوله** وعلی الخ شرح فی بیان حال تعدد نبات اللہ بن فی المرتبۃ العلویہ واصلط الذکر مع الاشی نہا و دنا وایان لصلط وایان حوہ وایان

حاشیہ متعلقہ صفحہ ۲۲۳ قولہ استراجم ای الاخوة والاخوات فی القرابة الی المہیت فان العلم لم یصیب من کانت خجداً سواہ سوانہ
 ذات بہیم فی الحال اولاً لکن لا بد وان تكون ذات سہم وقاسم الاوقات اع ۱۲ قولہ ان کافر الاخوة ای اخوة واخوات علی التغلیب لا الجمع من الخفیۃ
 والمجاز اع ۱۲ قولہ بقولہ علیہ السلام الخ ولما ان ہذا الحدیث فیما لم یصر للفرقة مصبہ کالعمۃ مع العلم فانہ یرث العلم سواء وصرت البنات اولادہما نوکرم
 البنات لکان المال بشترکابین الاخ والاخت علی صیۃ العصوبۃ فکذا الحال فی الباقی من فرض البنات یعنی کان الباقی مشترکابین الاخ والاخت قتال ۱۲

[illegible]

حاشیہ متعلقہ صفحہ ۲۵۰
 السدرس بالانحرین قال استدلنا فان كان للاخوة فلاما السدرس ليس الاخوان اخوة في لسان توكل فقال عثمان رضي نعم لكن لا تجيز ان ما لعنهم صار وقعة
 لا يستطيع ان يقتل امرأ كان قبله ولذا رثه الناس ۱۲ تلويح حاشیہ توضیح ۱۱ قوله ورون الاثنين يدل ان الاخوة جمع وقل الجمع ثلث
 فلاما قول المتن ۱۲ اع ۱۱ قوله فلما سمعها الثلث ولما ان النسب صلى الله عليه وعلى آله وسلم اعطى الامم من الاثنين منها السدرس ۱۲ شرح لمسيط
 قوله ورد بان حكم آخ فاصل الوجه الاول نعم ان صيغة الجمع لا تتناول المتن لكننا حكمنا بكون الاثنين ما جيين لان حكم الاثنين في باب المبررات حكم
 الجماعة وماصل الوجه الثاني ان صيغة الجمع لا تدل على الاثنين لان يدل على الاجتماع المطلق الذي هو قسم ثلث الى ثلثي ما لاخوة شامل للاثنين
 ايض فان قيل الجمع يدل على الاجتماع الذي في الثلثة لا المطلق فلما لا ۱۲ اع

[illegible]

حواشی متعلقہ صفحہ ۲۷۹ قولہ واذک از لولہ بدیع الخ کما فیہ فیل بلزمہ اخراج انصر ہما بل المتبادر علی خلاف ما ہو مقتضی سوق
آیتہ لوارث فان اسہام فیہا بالقیاس الی اصل الشکرۃ فاجاب سید الشرح عنہ فیضان کون معنی قولہ تعالیٰ غلامہ الثلث ان لہا ثلث ما ورثاہ لانہ لوارث الخ جائز
انما لانہ غلامہ الثبتادری بل المتبادر فاذا کرناہ بقیرتہ قولہ تعالیٰ وورثاہ الوارث واما وہ ماہو غلامہ مقتضی سوق حنہ وجود القویۃ لا باہر فی ما بل ہو اکثر منہ وورثان
فیل کیف کیون قولہ تعالیٰ وورثاہ قیرتہ علی ان المراد بقولہ تعالیٰ غلامہ الثلث ثلث ما ورثاہ فلما انہم سرب بالثلث فی قولہ تعالیٰ غلامہ الثلث ثلث ما ورثاہ
بأن ثلث کلہم انہم بل کیون قولہ تعالیٰ وورثاہ خالسا عن الثمانۃ بل کیفی فی بیان ثلث کلہم ما ذکرہ لہم ولا ما جئنا الی قولہ تعالیٰ وورثاہ ۱۲ ع

حواشی سے متعلقہ صفحہ ۳۷ **قوله** هذه الصلوة مستثناة الخ كالابليس في قوله تعالى ان قال ربك للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس و انت تعلم ان الجواب بمثل هذا الاستثناء من كل رسم اهل العبرية ۱۲ ع **قوله** دام الله بيل مارواه الخ كانه قيل للعالمون بان الامم للاب ترث مع الاب استدلوا بما رواه ابن جرير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه اعطى ام الاب السرس مع وجود الاب فما ذكرتم في ثبوت مدعاكم لا ينفعلكم ما ثبت هذه الرواية على حالها فاشارة سيدي الشرح بحال جوابه بان مارواه ابن جرير قد تحمّل ان يكون ابو ذلك الميت رقيقا او كافرا او المجروح ومن الميراث لا يحجب بالاتفاق واذا قام الاحتمال لطلب الاستدلال ۱۳ ع **قوله** فهو انه يتحمل آه فاذا دار بين ان يكون محبة وبين ان لا يكون محبة سقط الاحتياط **ض** **قوله** وكذلك اي كما يقطن بالاب يقطن بالمحب لقيام مقام الاب ۱۴ ع **شرح بسيط** **قوله** الامم الاب بل هي ترث مع الجد لان ام الاب ليست قربة من الميت من قبل الجد لانها زوجة ولكن ام الجد ترث ساب الجد لانه جد حبه ولست من قبلة منه لمجيئته لما نشأته التي ليست بمجد منها كالايا بالاتفاق ۱۵ ع

[illegible]

حواشی متعلقہ صفحہ ۳۳ نہ قولہ لتقدم العصبان علیہما فان العصبۃ مطلقا ولو كانت لسنیۃ اور سنیۃ کل من یأخذ العقبۃ صحابہ الفرائض اور فترتہ الحسبۃ
یولیہ و اب الفرائض بلا فاصلۃ ۱۱ ع ۱۱ قولہ یرث من سنیۃ مطلقا لکن لا مطلقا بل اذا استقر العتق علی ملکک فیرث من سنیۃ مسلما فجات العبد لا وارث لہ سوى المکوف الا لو لم یز
لا الذین استقر علی کذلک لم یرث عنہ بخلاف ما اذا لم یستقر علی ملکک اما اذا اکتسب فیرث من سنیۃ لکن لا مطلقا بل اذا لم یستقر العتق علی ملکک فانہم فانہم
علی بعض المصلین ۱۲ ع ۱۲ قولہ سوار بیان لا مطلقا لکن لو لم یستقر علی ملکک کما اذا اکتسب فیرث من سنیۃ مسلما فجات العبد لا وارث لہ سوى المکوف الا لو لم یز
ع ۱۲ قولہ علی انہ سانیۃ و هو العبد الذی یعول لیسیدہ لا دار لاحد علیک اوانت سانیۃ یرید انک عتقہ وان لا دار لاحد علیہ فلیقول عتقتک سانیۃ اوانت عتقتک
قال فی الہدایۃ فان سانیۃ فانی شرط باطل الاول امر جہت لان شرط مخالف للضمیر ہو قول الامام شافعی رحمہ اللہ لکما ذکرہ الامام شافعی رحمہ اللہ ۱۲ ع ۱۲ قولہ بشرط ان
لا دار علیہ ای سرور ان عتق بلفظ سانیۃ او بہذا اللفظ والاصل احد اربعۃ عتق علی ان یقال ان یعول انت حرم علی ان توہی انما ذہبتم شلا او باطل بل لا عتق الا عتق بالشرط کتابہ بان عتقتک

[illegible]

حاشیه متعلقه صفحه ۳۰ **ع** **قوله** هذا بحث الخلف من من دفع ما يراعى ان هذا بيان من ذى رحم محمد من الملك سلة من
 الملك في باب ذى الارحام لا يلىق بهذا المقام **ع** **قوله** وتفصيل الكلام الخ حاصل المقام ان فائدة تداركهم ظاهر لان ما لم يكن في سلبه لا يعم
 بغير الملك وفائدة المحرم ان كان الملك ذارحم ولم يكن محرم من الملك كاداء الامام وغيره فلهذا لا يعمون الملك فقط وهذا هو الذى جعل الشارح متجافا
 ثم ذى الرحم المحرم على شتمين قرابة الاصول والعنصرين الذين كالتنوين لبيت وذاتية بجا الثاني الذى جعل الشارح ثانيا ليعتق فيعندنا فقط والاول ليعتق فيه
 عندنا وعند الشارح في ايض خلاف الاصحاب الظواهر ۱۲ مولوى محمد عبد الحى سلمه

حاشیه متعلقه صفحه ۳۱ **ع** **قوله** بخلاف والدین والمولودین كلاهما بصيغة الجمع اى من كان بينهما قرابة الجزئية وهو لا يبنى القرابة الا
 مخالفة لمن كان من القرابة المتوسطة ولبعيدة لعدم اشتراك الآخرين مع الاول في الارحام فعمل الشارح القرابة الاولى مخالفة وذوى القرابة المتوسطة كذوى
 القرابة الاخرى **ع** **قوله** والمعنى في ذلك اى في قول المنسب صلى الله عليه وعلى آله وسلم قد عتقه العبدى من غير اعتناك باختيارك **ع** **قوله**
قوله ولو عتق اى توصل به ان القرابة المتأيدة بالمحرمة على العتق ۱۲ **ع** **قوله** بطريق الصلة لیس ان هذا العتق الذى علمته القرابة المتأيدة بالمحرمة
 صلة وتلك القرابة ترصد في القرابة القريبة والمتوسطة فمن كان لاحد بالعتق فيثبت المدعى بصلته بكسر الصاد والمعلمة يستثنى ويؤيد كرون وجمان كرون
 والعام ساختن بنفاسه كبرية رحم قرابة داشته باشند كذا في ترجمه مشکوة **ع** **قوله** الا ترى اى في ظهور ان القرابة المذكورة علمه استحقاق
 الصلة ان حرمة المناكحة الخ **ع** **قوله** ومن البين ان مكيا لم يكن باشتراواتى في الاستدلال بالانفراش بالكلية فثبت ان القرابة المتأيدة
 بالمحرمة علمه ليعتق استحقاق الصلة والاحسان **ع** **قوله** وايضا الجمع الخ اى لنا مولى عن ابن عباس فاذن وايضا الجمع بين شتمين في نظام
 الخ وتشر عليه قوله واذن انما الى احصاء الاخيرين الخ **ع** **قوله** بين الضرر جميع الضرر **ع** **قوله** هذان الوصفان اى الملك
 القرابة المتأيدة بالمحرمة اى ان القرابة الاولى بالقرابة المتوسطة لان القرابة الاولى فقط علمه للعتق ۱۲ **ع** **قوله** كما ان اتصال النافذة اى اولادها
 والعنت كلك اى بالاب فيكون حكم الاخيرين كالجدة والنافذة في العتق ۱۲ **ع** **قوله** وتبين ثم اى من اجل ان اتصال احصاء الاخيرين بالآخر بواسطة الاب كما ان
 اتصال النافذة بالجدة كذلك **ع** **قوله** وعلى هذا اى على الاستشبية بل على نهى التثبيتين ۱۲ **ع** **قوله** انظر اى من الغيب
 بين الجدة والنافذة ۱۲ **ع** **قوله** لمصوبها اى الاخيرين لشعب واحد ۱۲ **ع**

حاشیه متعلقه صفحه ۳۲ **ع** **قوله** كذا في مثالا الخ حاصل ان الكافر لما جعل ميتا في حق استحقاق الارث فعمل
 كذلك في محبة الغير واما الفرق فتعريف ما ينبغي للقارى ان يعلم ان قول الشارح فيما بعد خلاف الاخوة الخ دفع توهم يرد على الدليل لقوله الخ فعمل
 من انه لما جعل شخص في حق استحقاق كالميت لعدم الابنية فيجب ان يعمل كذلك في محبة المحب ايضا ليعتق ان لا يحجب الاخوة المحبوبين بالاب لتمام من
 الثلث الى السدس لانهم جعلوا في حق الاستحقاق كالميت فكذلك يجعلون في المحبة مع انه خلاف ما رموا وتحرر الجواب ان المراد بعدم الابنية في الكلية مما
 بالكلية وهذا في المحرم بخلاف المحبوب فانه اهل البنية وان لم يكن اهلانى في ذلك الوقت وما يحجب ان تعرف ان قوله لعبد هذا ايضا اذ لم يحجب الخ دليل
 اى على انهم مشير الى بخلافنا ۱۲ مولوى محمد عبد الحى سلمه

حاشیه متعلقه صفحه ۳۳ **ع** **قوله** ويؤيد كلام ابن عباس من ادخل الضرر على من لم يمسسوا بالاب
 ذوى الفروض ۱۲ **ع** **قوله** لقيم منها اى من تلك الحقوق ما كان اتوى بالاتفاق والاجماع وقوله لا ينك شرع في اثبات كون من
 ينقل من فرض بقدر الى فرض غير مقدرا سور مالا بالدليل ۱۲ **ع** **قوله** على انصابت لقول النبي صلى الله عليه وآله فخير من لم يتلها
 يتلها فخر ارض بالها الى آخر الحديث ۱۲ **ع** **قوله** السراج

تمت حواشي متعلقة صفحہ ۱۵ **قوله** ولما أخرج تيجر الدليل ان الله تعالى فرض لكل واحد من اصحاب الفرائض سهما معينا من غير زيادة **قوله** اصحاب الفروض في اختلاف مال يكون جميع سواهم متعلقا به دفعة فان اتسع المخرج يعني بالكل فلو لم لو وان لم يلحق يدخل الضرر في الجميع بان ينقسم المال على عدد السهام فبذلك بقدر حصته كما لفرار المتعددة اذا اتفق المال من الوفاة يديهم فانه ينقسم المال على الدينون بان ينقسم التركة على قدر الدينون ولا يفصل احد من الغنم على غيره فبذلك ينقسم على الكل على السواء فكذا في الورثة عند منقح المخرج عن فاد من اربع **قوله** اصحاب الفروض المجتمعة لا شك ان فروض اصحاب الفروض مجتمعة بانها متعين الفروض بالمجتمعة بيان للواقع والاختلاف من الفروض المترتبة **قوله** بخلاف الخ يعني من حق اصحاب الفرائض على التميز وغيره قياسا مع الفارق فان هذه الحقوق مترتبة مقدم بعضها على بعضها كما مر **قوله** النقل الخ جواب من قال ان من جاس في حاصلا انما لا نسلم ان نقل من الفروض الى العيشة يستلزم الضعف وسؤال الحال بل الاطر العكس لان العصبية تكون سببا لحرار جميع المال اقوى سباب الفروض فكيف يثبت بسببها في بعض الاحوال بوقوت عدم وفار المخرج وعدم التساهل لما نقصان عند بقائه شيء اقل من فرض صاحب فرض او الوفاة وقت عدم شيء من فرضه **قوله** عامة الصحابة منهم سيدنا عيسى فهو بان المطلب علم يتبع المذنبين رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم سلم قبل فتح بدر وسمع الكفار يوم بدر وقيل سلم بعده وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم بمكة فاية لجة مات سنة ثنتين وثلاثين وقيل غير ذلك حتى بعد سنة اربع مائة **قوله** مولوي محمد عبد الحميد سلمه **قوله** والثلاثة الاثنان للضعف والثلاثة للثلاث والثلثون للاربعة للربيع اهتد للسدس **قوله** وذلك يعني كون مخارج الفروض تحت وكان القياس ان تكون ستة تكون الفروض ستة **قوله** ع

حواشي متعلقة صفحہ ۱۶ **قوله** من صالح فتح الصلح باقرار ابي مع اقرار ومع سكوت بان لا يقر ولا ينكر ومع انكار وقال مالك والجمهور وقال الشافعي ومع لا يصح الا مع اقرار لان المدعى عليه يدفع المال لدفع الخصومة وذلك مع غير الاقرار رشوة ولما روى ابو داود في سننه وابن حبان في صحيحه من حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصح بائع بين المسلمين الا مسلما اصل حراما وحرما ولا بداء التزدي من حديث كيشون عبد الله بن عمرو بن عوف المرثي عن ابي عبيد بن جده ووجه الدلالة ان الصلح مع انكار وكسوت اهل حراما وحرما ولا بداء التزدي من حديث كيشون عبد الله بن عمرو بن عوف المرثي كان اخذ المال على الدعوى الباطلة حراما عليه قبل الصلح وظلاله عليه بعده ولما اطلاق **قوله** تعالى في الصلح خير **قوله** شرح نقاية لصد الشريعة من ملا على قاري على ما مر **قوله** على شيء معلوم الخ الصلح على اربعة اوجه معلوم على معلوم ومجهول على معلوم ومجهول على مجهول ومجهول على مجهول ومجهول على مجهول والحاصل ان كل ما يحتاج الى قبضه لا بد ان يكون معلوما لان جهالة قبضه الى المنازعة وما لا يحتاج الى قبضه يكون سهلا فلا يحتاج الى علمه لانه لا يفضي الى المنازعة وتماه في الغاية وغيره فليطالع **قوله** مجمع الانهر **قوله** من التركة والكان في التركة دين على الناس فاخرجه ليكون الدين بهم لطلب الصلح وان شرط ابرارته الغنم من نصيبه **قوله** ملحقه **قوله** لا يجوز **قوله** مع يكون الخ لا اذا كان الزوج ثابتا فله النصف والثلث وللعلم ما بقى وهو واحد فكذا لك حالة الصلح **قوله** سبعة

حواشي متعلقة صفحہ ۱۷ **قوله** يروى على الزوجين ايضا في المستصفى الفتوى اليوم على الرد على الزوجين عند عدم استحقاق لعدم سبب المال اذ الظلم لا يصرفه الى مصرفه وهذا كمال نقل عن بعض اصحاب الشافعي رحمه الله فيتم ليعتق بتورث ذوي الارحام لهذا المعنى انتهى قال شارح في الدر المنيرة في كتاب العداة قلت ولكن يلغى انهم لا يفتون بذلك فنتبه انتهى اقول ولم يسمع ايضا في زماننا من غنى شيء من ذلك ولعله لما لفت للفتون فليقل لكن لا يخفى ان المتقون موضوعه لنقل المذاهب وهذا لما لم يمانع في التماخرون على خلاف اهل المذهب للعلل المذكورة كما في مسئلة الاستيثار على تعليم القرآن فالغني لاصل المذهب خشية ان يضع القرآن ولذلك نظائر ايضا وحيث ذكرنا الشرح الاضافي في مسئلتنا فليعلم به كما في زماننا هذا فانه انما يافده من يسمي كل بيت المال ويصرفه على غنى وهذا لا يصل منه الى بيت المال شيء والحاصل ان كلام المتقون انما هو عند انظام بيت المال وكلامهم مشهور عند عدم انتظامه فلا مخالفة بينهما فمن المكنه الاشارة في زماننا فليفت به للاحوال لا قوة الا بالبد **قوله** روي المختار

حواشي متعلقة صفحہ ۱۸ **قوله** وفي حديثه وانه سوا ابن الاسقع بالقاف بن كعب الليثي صحابي مشهور نزل بشام دعاش سنة خمس مائة واثنتين وثلثين **قوله** التبريد المذهب **قوله** يار طعيبها لا خلاف في انها تافهة يار طعيبها ما يار طعيبها فليقل **قوله** وهو لا يعرف الى جميع المسلمين **قوله** حاشية مشكوة فارسي **قوله** والباقى دليل مقف من فاد روي قال الفاضل محمد بن عيسى على من انكر ان فاد **قوله** مولوي محمد عبد الحميد سلمه **قوله** لكن ثبت سواي بالقاف ترجمه

